

مقدمة

الحمد لله، الذي خلق الإنسان، علّمه البيان، وله الحمد أن رفع الذين آمنوا والذين أوتوا العلم درجات.

والصلاة والسلام على رسول الله المبعوث معلماً للناس أجمعين، ورضي الله عن صحابته، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،

فإنّ هناك اتفاقاً من قبل علماء المسلمين ومفكريهم على أنّ العالم الإسلامي يعيش أزمة في تاريخه الحديث، تتفاوت حدّتها وتختلف آثارها من مجتمع إلى آخر. وقد يكون من السخف أن يُطالب بتقديم دليل ذلك، إذ الواقع خير شاهد على ما نقول، وفي العيان غُثّة عن البيان؛ فالأزمة الإسلاميّة انحدرت إلى انحطاط بعد رقي، وإلى جهالة بعد علم، وإلى ضعف بعد قوة، وإلى تشتت بعد وحدة. وعليه، فإنّ العالم الإسلامي أمامه العديد من المشكلات والعوائق التي عليه أن يتجاوزها ويزيلها إذا أراد أن يُسجّل شهوده الحضاري من جديد، ويسترد مجده الريادي الذي كان لأسلافه، الذين خلف من بعدهم خلف فرطوا في تلك الحضارة وأضاعوها وما رَعَوْها حقّ رعايتها، فكان جزاؤهم أن أدركتهم سنة الحياة، وضُرب عليهم التخلف، وسُلبوا ما كان لأسلافهم من مجد مؤثّل، وحضارة رائعة. فانتقلت الدورة الحضارية من العالم الإسلامي إلى العالم الغربي، فرعوها حقّ رعايتها، فتحققت لهم الهيمنة والسيطرة على العالم كلّهُ حتى اليوم.

ثمّ دبّ الأمل في العقود الأخيرة، وبدأ التفكير في كيفية تنمية العالم الإسلامي، بعد أن فقد معظم من بهرتهم الحضارة الغربيّة الأمل في استرداد الحضارة للعالم الإسلامي من جديد، واستسلموا لهذه الأوهام ورضوا أن يكونوا من الخوالف. فما كان أن ظهر فتية آمنوا بضرورة العمل من أجل استئناف نهضة حضارية إسلاميّة، وازدادوا ثقة بذلك، لأنّ تاريخ أمّتهم قد سجّل حضارة نعم الناس بها زمناً لا يُستهان به في عمر الحضارات الإنسانيّة.

فهؤلاء الذين دبّ فيهم الأمل من أجل استئناف النهوض الحضاري بدأوا بتشخيص الأزمة التي تعيشها الأمة، والعوائق المانعة من التنمية في العالم الإسلامي، حيث إنّ تشخيص الأزمة تشخيصاً سليماً وموفقاً يحدّد نوعية العلاج تحديداً سليماً وموفقاً أيضاً. فهذا على خلاف ما لو وقع خطأ في التشخيص، حيث إنّ ذلك يستتبع خطأ في التحديد؛ فتزداد الأزمة تجذراً من حيث أريد اجتثاثها.

فذهب بعضهم إلى القول: بأنّ الأزمة أزمة عقيدة، إذ المتأمل في أحوال العالم الإسلامي يجد أنّ السواد الأعظم منه يتبنّى عقيدة متصفة بالتقليد، أطفأ فاعليتها طول الدهر، وأفرغت من محتواها، ففقدت بذلك حيويتها وأثرها في تحريك الإرادة ودفعها نحو التحضّر والرقي، حيث إنّ الأمة عموماً قد أصابها انحراف عقدي خطير تسبب في تدهورها الحضاري وتخلفها العلمي وانحطاطها المعرفي. بينما ذهب آخرون إلى القول بأنّ الأزمة أزمة فكرية تتمثل في تعطيل الفكر الإسلامي عن إنتاج مناهج وبيان سبيل التنمية والنهضة الحضارية، إذ أصابت

العقل المسلم نكسة؛ فارتد من الإبداع إلى التقليد، ومن الحيوية إلى الخمول، ومن الإنتاج إلى الاستهلاك. ولذا، فإنّ الوضع الحالي للأمة الإسلامية وما عليه من تخلف فكري، وضعف معرفي، وفقر علمي، واضطراب مرجعي، سببه الأساس أزمته الفكرية، وعليه، فليس أمام المسلمين إن هم أرادوا تنمية علمية وبقظة حضارية إلا أن ينهضوا بالفكر، ويستأنفوا عملية الاجتهاد والإبداع من جديد.

وذهب فريق ثالث إلى تشخيص أزمة الأمة بأنها أزمة مالية اقتصادية حادة نتج عنها انخفاض في نسب النمو، وانعدامها أحياناً، وانتشار كبير للفقر، ففقدت كثير من بلدان العالم الإسلامي تبعاً لذلك استقلاليتها في اتخاذ القرارات والتسيير الداخلي لشعوبها، فأدت هذه الأزمة إلى تخلف العالم الإسلامي وانحطاطه الحضاري بعد أن كان قوة اقتصادية ومالية تسيّر العالم وتسوسه. ثم إنّ هذه الأزمة المالية دفعت بالأمم الإسلامية إلى التداين الربوي من الأمم الغربية مما زادها وهناً على وهن [1].

وأياً ما كان الأمر، فإنّ هناك جملة من الأقوال والآراء المتعددة حول تشخيص أزمة العالم الإسلامي، وذلك تبعاً لتعدد المشكلات والأزمات التي أرخت سدولها عليه منذ أمد بعيد، وطال مكثها، إذ لبثت فينا عمراً طويلاً ولم تتجل بعد. وعليه، فإنّ المسلم المعاصر غالباً ما يجد نفسه في حيرة أمام هذه الآراء المختلفة والكم الهائل من المشكلات والأزمات الجاثمة على صدر هذه الأمة، فإذا حدثته نفسه يوماً ما بنهضة تنموية حضارية إسلامية، فلا تجد هذه النظرة التفاؤلية لقلبه مدخلاً ولا لفكره متسعاً، هذا إن لم يعدّها مجرداً أو هاماً أو أضغاث أحلام. ولعلّ سبب هذه الحيرة لدى كثير من أبناء هذه الأمة مرده إلى كثرة الكلام عن مشكلة العالم الإسلامي وأزمته، فضلاً عن تعدد الآراء وكثرتها في هذه المسألة، حيث إنّ الفرد المسلم استقر في وعيه الباطني أنّ العالم أو الأمة الإسلامية عبارة عن مجموعة من الأزمات والمشكلات. فهذا الوعي الباطني صنع غشاوة غليظة على عقول المسلمين صعبة الاختراق، ولذا فمن رآه فكرة النهوض الحضاري والتنمية، قابلها بهذا الوعي الباطني، وأتته لا أمل في استئناف حضارة إسلامية أمام هذا الكم الهائل من الأزمات المتراكمة، بعضها فوق بعض، التي أصابت شتى نواحي حياة الأمة الإسلامية.

ومهما يكن من أمر، يمكن القول: إن التعليم يمثل الأزمة الأم في العالم الإسلامي، وذلك لسببين مهمين:

أحدهما أنّ الإصلاح والفساد في الأرض مبني على صلاح وفساد الإنسان، كما قال تعالى: ((ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ)) (الروم: 41). ودليل الخطاب [2] لهذه الآية يفيد أنّ ظهور الإصلاح في البر والبحر أيضاً إنما يتحصل بما كسبت أيدي الناس. فإذا كان صلاح العالم مرهون بصلاح الإنسان، وفساده بفساده، فلا أظنّ أنّ هناك وسيلة لإصلاحه وتهذيبه وتنقيفه وتنمية قدراته أفضل وأولى من تعليمه.

والآخر أنّ إصلاح الإنسان بتعليمه سوف يؤدي حتماً أو غالباً إلى الخروج من الأزمات الأخرى، حيث إنّ المجتمعات الإنسانية إذا تمّ إصلاح أفرادها وإرشادهم وتوجيههم بالتعليم، فسوف يؤدي كلّ فرد دوره الميسر له، وبذلك تصلح العقول، وتستقيم الأفكار، وتنهض الأمة، وتخرج من المأزق الحضاري، الذي أحاط بها من كلّ حذب وصوب.

وهذا مما يوجب الاعتناء بأمر التعليم وإعطائه الأولوية في الاهتمام بالنسبة لحاضر العالم الإسلامي؛ لأنه مدخل أساس لتحقيق تنمية حضارية شاملة، ذلك أن الأزمات الأخرى تبع للتعليم في حالة صلاحه أو فساد؛ فالعقيدة بلا علم ولا تعليم تقود إلى الوقوع في البدع والخرافات والشرك، والعقل بلا تعلم يصاب بنكسة فكرية وضعف معرفي، والمال بلا علم ولا تعلم يؤدي إلى ضياعه وفقدانه لعدم توفر حسن سياسة ذلك المال نتيجة الجهل ونبذ التعليم. وهكذا الأمر بالنسبة للبقية المتبقية من الأزمات، مما يؤكد أن أزمة التعليم أصل وغيرها فرع، ولا يخفى على كل ذي لب أن الأصل مقدم على الفرع، والفرع تابع للأصل.

ومن ثم، يمكن القول: لابد من الاهتمام بالعلم والتعليم، بوصفه مدخلاً ضرورياً للتنمية، ونقطة انطلاق لا مفر منها للتخلص من أزمات ومشكلات العالم الإسلامي كلها، لذلك فلا غرابة أن يعدّ التعليم الأزمة الأم، وما سواه تبع له. ناهيك عن أن عملية تنمية العالم الإسلامي وما يبذل في سبيل ذلك من جهود، لن تجدي نفعاً إذا لم تعن بأمر التعليم وتنميته قبل غيره من مجالات التنمية الأخرى.

زد على ذلك، أن موضوع التنمية يعدّ من أهم الموضوعات التي تشغل الناس أفراداً وجماعات، شعوباً وحكومات. والسبب في ذلك أن الناس كلهم يسعون جاهدين للتنمية، كل على شاكلته، ولا يغفل عنها إلا من لا خلاق له في الدنيا ولا في الآخرة. فالهدف الأساس للتنمية هو تحسين حياة البشر والازدياد من ذلك على حسب قدرات الناس وعزائم كل فرد، وعلى قدر أهل العزم تكون التنمية. ومن ثم، فلا غرابة أن تكون التنمية عملية حضارية، لكونها تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته، وهي أيضاً بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته، كما أنها اكتشاف لموارد المجتمع وتنميته وحسن الاستفادة منها، بحيث تعود بالنفع للمجتمعات الإنسانية، دون المساس بسعادتها وأمنها.

ونظراً لأهمية التنمية، فإنها باتت تشغل حيزاً كبيراً من كتابات المهتمين بأمر التطوير والرقى والازدهار والنهضة في المجتمعات الإنسانية، وليس الاهتمام بها لدى شعوب العالم الثالث، أو ما يعبر عنه بالشعوب النامية، فحسب، بل إن الشعوب التي حققت تطوراً وازدهاراً وشهدت نهضة كبيرة في عصرنا، والمتمثلة في العالم الغربي لا تتفك عن الاهتمام بأمر التنمية، اهتماماً بكيفية الزيادة في حجمها، كما وكيفا، والمحافظة عليها أيضاً، ولو بحجبها عن الآخرين.

فهذه تقريباً بعض اللمحات المتعلقة بالتعليم وإشكالية التنمية في العالم الإسلامي، والتي أمل أن تسهم هذه الدراسة في إثراء البحوث ونموها، كما وكيفا، فيما يتعلق بموضوعي التعليم وإشكالية التنمية في العالم الإسلامي، وأن توجه الباحثين والدارسين نحو الاهتمام بقضايا التعليم ومشكلاته، إذ التعليم شرط أساس للتنمية وتحقيق نهضة حضارية إسلامية من جديد، بل إن ذلك كله لا يتم إلا إذا كانت الانطلاقة من إصلاح التعليم وتطويره وتنميته([3]).

[1] يمكن استنتاج هذه الآراء المتنوعة في تحديد أزمة العالم الإسلامي، حيث إن المتتبع للكتابات في هذا الصدد يجد عناوينها معبرة عن هذا التنوع.. وتحديد الأزمة الرئيسة للأمة

الإسلاميّة لا يعني بالضرورة إقصاء بقية الأزمات أو إلغاؤها، ولكن هذا التحديد من حيث الأولوية في التقديم والخطورة في المال.

[2] دليل الخطاب هو ما يسميه الأصوليون «مفهوم المخالفة» وتعريفه: «إثبات نقيض حكم المنطوق به للمسكوت عنه، أو دلالة اللفظ على انتفاء حكم المنطوق عن المسكوت عنه»، انظر: الجويني، أبو المعالي: البرهان في أصول الفقه، تحقيق عبد العظيم محمود الديب (مصر: دار الوفاء، 1992م) 298-299.

[3] أود تنبيه القارئ بدأ أنني قصدت في هذه الدراسة إلى الاعتماد على الكتب العربيّة والإسلاميّة، قديمها وحديثها، ولا ألجأ إلى غيرها إلا عند الضرورة، إيماناً بأنّ عملية التنمية التعليميّة والنهوض الحضاري لا بد أن تكون مستقلة لا تبعية فيها، كما سيرد في البحث، ولا يتحقق ذلك إلا بالاعتماد على ما في تراثنا، وليس على تراث غيرنا. وهذا الكلام لا يعني إقصاء التراث العلمي والمعرفي للآخرين، بل يمكن تقريبه للتداول الإسلامي والاستفادة منه، فلا تكون له الهيمنة والغلبة على تراثنا.

مفهوم التنمية

نظراً لأهمية التنمية، والسعي الحثيث لتحقيقها في واقع المجتمعات الإنسانيّة، ولاسيما المتخلفة منها، فإنّ «مفهوم التنمية أصبح عنواناً للكثير من السياسات والخطط والأعمال، على مختلف الأصعدة، كما أصبح هذا المصطلح متقلاً بالكثير من المعاني والتعريفات، وإن كان يقتصر في غالب الأحيان على الجانب الاقتصادي، ويرتبط إلى حدّ بعيد بالعمل على زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستهلاك، لدرجة أصبحت معها حضارات الأمم تقاس بمستوى دخل الفرد، ومدى استهلاكه السنوي للمواد الغذائيّة والسكنية بعيداً عن تنمية خصائصه ومزاياه وإسهاماته الإنسانيّة، وإعداده لأداء الدور المنوط به في الحياة، وتحقيق الأهداف التي خلق من أجلها» [3]. ناهيك عن أنّ هذه النظرة المادية لعملية التنمية قد استكنت في عقول معظم شعوب العالم الإسلامي، وسيطرت على تفكيرهم، نتيجة الهيمنة الغربيّة، وسيطرة ثقافتها.

وبناء على ذلك، فإنّ هذا الأمر يدعونا إلى إعادة النظر في مفهوم التنمية من منظور إسلامي، وبيان مجالاتها، وأيّها أولى بالاهتمام، ثم التركيز على التعليم بوصفه محوراً أساساً للتنمية والنهوض بالعالم الإسلامي، إذ تعدّ التنمية التعليميّة خلاصاً له من تراجع الحضاري، ولكن قبل ذلك لا بد من بيان مفهوم التنمية في الدّراسات التنمويّة، حتّى يتبين لنا أثناء المقارنة ما بين المنظورين - المنظور الإسلامي والمنظور التنموي - من تمايز وتباين.

1- مفهوم التنمية في الدّراسات التنموية:

التنمية من الناحية اللغوية مأخوذة من نما نمواً، بمعنى الزيادة في الشيء، فيقال: نما المال نمواً أي زاد وكثر. وأما من الناحية الاصطلاحية فقد اختلفت الأقوال في تحديد مفهوم التنمية، وسبب ذلك اختلاف الآراء حول عملية التنمية من حيث مجالاتها وشموليّتها؛ فبعضهم يقتصر في تحديد مفهوم التنمية على مجال معيّن كالمجال الاقتصادي مثلاً، فيقوم بتعريفها من خلال هذا المجال المحدد للتنمية، بينما بعضهم الآخر يرى أنها عملية شاملة لمختلف المجالات،

فيكون تحديد المفهوم تبعاً لهذه الرؤية الشمولية للعملية التنموية.

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ كلمة التنمية بوصفها مصطلحاً ذا معنى محدداً إذا أطلقت فتتصرف إلى معنى التنمية الاقتصادية في الغالب، ذلك أنّ الفكر الاقتصادي الغربي هو الذي وضع مؤشرات التنمية في العصر الحديث، من خلال منظور اقتصادي.

فضلاً عن ذلك، فإنّ التلازم بين التنمية والاقتصاد في الفكر الغربي، وانتشار هذا المنظور وهيئته الناتجة عن الهيمنة الغربية على العالم، والتبعية التي تميّز بها العالم الثالث، جعلت المؤسسات الرسمية في العالم العربي والإسلامي، ولاسيما المسؤولين عن مجال التنمية، يتجهون هذا الاتجاه الغربي في حصر التنمية في المجال الاقتصادي وإهمال ما سواها، ظناً منهم أنّ هذا التبنّي سيقود حتماً إلى تنمية بلدانهم والخروج بها من التخلف والانحطاط الاقتصادي، ولكن الواقع خيب ظنّهم.

لكنّ هذا المفهوم للتنمية الذي يجعل من الإنتاج مقياساً لها بحيث إذا توفر نمو وزيادة في الإنتاج كانت هناك تنمية، وإذا انقضى انتفت، قد ضيّق من مجالات التنمية في المجتمعات الإنسانية، ثم حصر طاقات الإنسان المتنوعة، والتي يمكن تنميتها، في طاقة واحدة هي الطاقة المادية المتمثلة في الإنتاج والاستهلاك لما أنتج. زد على ذلك، فإنّ جعل الإنتاج مقياساً للتنمية، بحيث تكون التنمية الاقتصادية متوقفة على الإنتاج ليس بمقياس سليم في حدّ ذاته، بل إنّ الواقع يشهد بخلاف ذلك؛ فهذا المقياس قد حقق نجاحاً باهراً في البيئة الغربية، لأنّ هذا التوجه في العملية التنموية كان متماشياً ومنسجماً مع النظرة الغربية للكون والإنسان والحياة.

وأما بلدان العالم الإسلامي فقد تبنت المنظور الغربي للتنمية وقامت بتطبيقه رجاء حصول نمو وتطور اقتصادي، لكنّ هذا الرجاء باء بالخسران المبين، لا لضعف في الموارد الأولية أو لقلة في الموارد الطبيعية. ولكن هذا التصور والتوجه الغربي في التنمية كان دخيلاً على العالم الإسلامي الذي له نظرة أو تصور خاص للكون والإنسان والحياة. وبناء على ذلك، فقد «انقضت ثلاثة عقود من «التنمية» وما تزال الدول -التي اصطلح على تسميتها بالنامية أو المتخلفة- تعاني من نفس الأزمات السياسية للمجتمع المتخلف، ولم تحقق تقدماً ملحوظاً في معظم المجالات السياسية والاقتصادية، بل إنها تراجعت في كثير من هذه النواحي إلى مستويات من الممارسة والأداء والفعالية أدنى مما كانت عليه» [4].

فهذا الخلل في مفهوم التنمية جعل المهتمين بها يعيدون النظر في تحديد معنى التنمية إدراكاً منهم أنّ عملية التنمية ليست بمقصورة على الجانب الاقتصادي، لأنّ هناك جوانب أخرى لها أهميتها في تحقيق نجاح التنمية الاقتصادية، فضلاً عن الاهتمام بالإنسان بوصفه المحور الأساس للتنمية. وبناء على ذلك بدأ يظهر التوجه نحو التنمية الشاملة لمختلف مجالات الحياة والأنشطة الاجتماعية فنجمت «التنمية الاجتماعية» التي تهدف إلى إحداث تنمية بشرية.

وعلى الرغم من ظهور هذا النوع من التوجه نحو التنمية الاجتماعية، فإنّ بعضاً من علماء الاقتصاد حاولوا تسخير التنمية الاجتماعية لخدمة التنمية الاقتصادية بحيث تستثمر الأولى لحساب الثانية. وهذا التصور للتنمية الاجتماعية نجده عند هيجنز (Higgins) الذي عرفها بقوله: «عملية استثمار إنساني تتم في المجالات أو القطاعات التي تمس حياة البشر مثل التعليم والصحة العامة والإسكان والرعاية الاجتماعية... الخ، بحيث يوجه عائد تلك العملية إلى النشاط الاقتصادي الذي يبذل في المجتمع» [5]. لكن علماء الاجتماع يخطئون هذا المفهوم للتنمية

الاجتماعية ويرون أنها «العملية التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم، سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية، بالاعتماد على الجهود الحكومية والأهلية المنسقة، على أن يكتسب كل منهما قدرة أكثر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات» [6].

2- مفهوم التنمية من منظور إسلامي:

ليس خافياً من خلال ما تقدم ذكره من تعاريف لمصطلح التنمية أن مفهومها ليس بثابت ولا بمتفق عليه، بل كلٌّ يتناوله من الزاوية التي هي محل اهتمامه، بحيث يقصر نظره في العملية التنموية من خلال اختصاصه. وهذا الاختلاف يدعونا إلى محاولة تقديم مفهوم للتنمية يتماشى مع المنظور الإسلامي للكون والحياة والإنسان، وذلك بالاعتماد على المصادر الأساس لشريعة الإسلام.

وبعد الإطلاع على كم هائل من تعاريف متنوعة لمفهوم التنمية، وجدتها لا تقي بالمقصود ولا تستوعب مجالات التنمية الكثيرة، بل لا نعدو الصواب إن قلنا: إنَّ كلَّ تعريف يركز على مجال معيّن من مجالات التنمية فيكون تعريفه لها مقصوراً على ذلك المجال، فلا يتعداه لغيره. ناهيك عن أنَّ جلَّ التعريفات إنَّ لم تكن كلها قد حصرت التنمية في الجانب المادي فحسب، محاكاة للفكر الغربي.

ومن ثم، فقد عنَّ لي أن أقدم تعريفاً للتنمية ينسجم مع النظرة الإسلامية للكون والحياة والإنسان، فضلاً عن استيعاب مجالات التنمية جميعها، بعيداً عن أي تأثيرات غربية على تعاليم الإسلام. وعليه، فأقول: إنَّ التنمية من منظور إسلامي تعني: «عملية تطوير وتغيير قدر الإمكان نحو الأحسن فالأحسن، وتكون مستمرة وشاملة لقدرات الإنسان ومهاراته المادية والمعنوية، تحقيقاً لمقصود الشارع من الاستخلاف في الأرض، برعاية أولي الأمر، ضمن تعاون إقليمي وتكامل أممي، بعيداً عن أيّ نوع من أنواع التبعية». هذا التعريف يعبر - في نظري - عن التصور الإسلامي لمفهوم التنمية بوصفها مصطلحاً يعبر عن عملية حضارية مستأنفة أو مستحدثة. ولذا، فيمكن إيضاح التعريف الذي قدمته من خلال بيان خصائص التنمية الإسلامية الواردة في التعريف مرتبة حسب ورودها فيه.

3- خصائص التنمية الإسلامية:

أ - التطوير والتغيير: إنَّ أهم خاصية للتنمية هي كونها عملية تهدف إلى تطوير وتغيير حياة الناس في مجتمع ما، ولذلك لا يكاد يخلو تعريف من الإشارة إلى هذا العنصر الأساس في عملية التنمية أو ما يشاكله، مثل التقدم والرفق والتحصين وغيرها. ولكن عملية التطوير والتغيير هذه لا بد أن يراعى فيها مدى قابلية الأفراد واستطاعتهم لذلك، حتى لا يكلف الناس أكثر من وسعهم أو يحملوا ما لا يطيقون فتفشل العملية من حيث يراد لها النجاح. ولذا، ورد في التعريف تقييد عملية التطوير والتغيير بعبارة «قدر الإمكان» مراعاة لاختلاف الناس من حيث قابليتهم للعملية التنموية.

ثم إنَّ عملية التغيير تكون في التنمية دائماً نحو الأحسن فالأحسن، وذلك لوجود فرق مهم بين كلمتي التغيير والتنمية؛ فالتنمية دائماً تعني التحسين والرفق والزيادة في الشيء، بينما التغيير قد يكون لما هو حسن كما يكون لما هو سيئ. وقد ورد لفظ التغيير في موضعين

من القرآن الكريم، أولهما في سورة الأنفال في قوله تعالى: ((ذَلِكَ بَأْنِ اللَّهِ لَمْ يَكْ مُغَيَّرًا نَعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيَّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)) (الأنفال:53)، وثانيهما في سورة الرعد وهي قوله تعالى: ((إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيَّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ)) (الرعد:11). فالتغيير الوارد في الآية الأولى إنما هو تغيير نحو السيئ، بحيث إن الله لا يُغَيِّرُ نعمته إلى نقمة إلا إذا حصل ما يقتضي ذلك، وهو التغيير السيئ لأنفس قوم ما. فنظراً لهذا الفرق المهم بين التنمية والتغيير قِيَدَتِ التغيير الوارد في التعريف بكونه «نحو الأحسن فالأحسن».

ب- الاستمرارية: إن العملية التنموية وتحقيق مهمتها الحضارية لا تتم في يوم وليلة أو في عشية وضحاها، بل تأخذ زمناً طويلاً ويقصر على قدر عزائم الناس الساعين إلى التنمية. ولكن عملية التنمية لا تتوقف عند تحققها، بل لا بد من المحافظة عليها وتحقيق المزيد منها، وبذلك تكون التنمية عملية مستمرة نحو الأحسن فالأحسن. وهذه الديمومة والاستمرارية للعملية التنموية تكون مستغرقة لحياة الأفراد والمجتمعات على حدّ السواء؛ بمعنى أنّ الأفراد يستنفدون أعمارهم من أجل التنمية، ويحرصون على نقل ذلك لمن يخلفهم في المجتمع.

بناء على ذلك، تكون هذه العملية تواصلية استمرارية؛ مستمرة على مستوى الأفراد، متواصلة على مستوى المجتمعات، بحيث تتواصل العملية التنموية من جيل إلى آخر دون توقف. فإذا توقف جيل ما عن القيام بذلك يؤدي ذلك إلى خلل في العملية غالباً ما يؤدي إلى تراجع حضاري، كما حصل في العالم الإسلامي الذي شهد نهضة حضارية، ومن ثم بدأ تراجع طويل، والسبب في ذلك راجع إلى عدم استمرارية العملية التنموية وتواصلها بين أجيال مجتمع ما. فضلاً عن ذلك، فإنّ خاصية الاستمرارية في التنمية نابعة من النظرة الإسلامية السامية للكون والحياة والإنسان؛ فالإنسان خلقه الله ليكون خليفة له في الأرض كما قال تعالى: ((وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً)) (البقرة:30). وهذا الاستخلاف لا مجال فيه للعبث وإضاعة الوقت فيما لا ينفع: ((أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى)) (القيامة:36)، وقوله تعالى: ((أَفَحَسِبْتُمْ أَنْمَّا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنْكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ)) (المؤمنون:115).

ثم إنّ هذه النظرة السامية للحياة مبنية على التصور القرآني لخلق هذا الكون وأنه ليس للعب ولا للعبث كما قال تعالى: ((وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ)) (الأنبياء:16)، وقوله تعالى: ((وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَهْوًا)) (الدخان:38). إذن، فالإنسان لم يخلق سدى، ولا الكون خلق عبثاً أو لعباً، فلا بد أن يستثمر الإنسان حياته لتنمية ما في الكون، وهي المتمثلة في عملية التعمير: ((هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ)) (هود:61)، حتى يؤدي مهمة الاستخلاف التي نيّطت به من قِبَل خالقه U، ويقوم بعملية التنمية والتعمير خير قيام.

ويضاف إلى ذلك، أنّ الله Y كلف الإنسان بتعمير الكون، وتنمية ما فيه، واستثماره. وهذا كله في مقدور الإنسان واستطاعته وليس فيه تكليف له بما لا يطيق، لأنّ المولى I حين كلف عباده بذلك يَسِّرُ عليهم القيام به، وذلك بأنّ سَخَّرَ لهم ما في الكون وذلّل لهم الأرض تذليلاً. وقد وردت عدّة إشارات إلى ذلك في القرآن الكريم منها قوله تعالى: ((اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلُكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ، وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي

السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ)) (الجناتية:12-13)،
وقوله تعالى: ((هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْسُكُوا فِي مَنَاقِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ
الْمُنشُورُ)) (الملك:15).

ثم إن قول الرسول e: « إِنَّ الرِّهْبَانِيَّةَ لَمْ تُكْتَبْ عَلَيْنَا » [7] ينسجم انسجاماً تاماً مع المنظور
القرآني للحياة والكون والإنسان. والرهبانية ليست بتشريع سماوي، بل هي اشتراح بشري
ابتدعته الأمة العيسوية (المسيحية) فجعله الله فرضاً عليهم ابتلاءً لهم. وهذا الأمر تدل عليه
الآية دلالة صريحة وهي قوله تعالى: ((ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ
مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا
كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَآتَيْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْهُمْ
أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ)) (الحديد:27).

وفي تقديرنا أن الله سبحانه لم يشرع الرهبة لعباده، بل كانت مبادرة من أتباع سيدنا عيسى
u، فضلاً عن نهي الرسول u عن ذلك لأن الرهبة بمعنى الانقطاع إلى أداء العبادات فحسب
تؤدي إلى تعطيل مهمة الإنسان الاستخلافية، وما ينتج عنها من تعطيل لعمارة الأرض وتنمية
لما في الكون. ولذا، فهناك تعارض بين الرهبة وعمارة الأرض، أو قل بين الرهبة والتنمية،
ولا يزول ذلك إلا بذهاب إحداهما وبقاء الأخرى؛ فجعل الله سبحانه وتعالى عمارة الأرض
مُناطة بالإنسان ((هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَأَسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي
قَرِيبٌ مُّجِيبٌ)) (هود:61)، ونهانا رسوله الكريم u عن الرهبة، وبذلك رفعت الرهبة
المبتدعة، واستمرت عمارة الأرض المشرعة من الله، وفي ذلك إشارة إلى أن عملية التعمير
والتنمية متواصلة ومستمرة، ليست بمقصورة على جيل دون آخر، لأن مهمة الاستخلاف
للناس جميعاً، فليست مهمة جيل دون آخر.

ج - الشمولية: إن العملية التنموية لا تقف عند التطوير والتغيير المستمر نحو الأحسن
فالأحسن، بل لا بد أن يضاف إلى ذلك كله ميزة أخرى وهي الشمولية. والمقصود
بالشمولية في عملية التنمية الإسلامية أن تكون فيها مراعاة لقدرات الإنسان وإمكاناته
المختلفة، سواء أكانت مادية أم معنوية (روحية، نفسية، عقلية...). فهذه الشمولية بالمعنى
المتقدم تعد من خصوصيات التنمية الإسلامية التي تتفرد بهذه الخاصية عن سواها، حيث «إن
القرآن الكريم يخلو تماماً من ثنائية النفس والجسد التي شغلت الفكر الأوروبي الديني
والفلسفي، ذلك أن الإنسان في المنظور القرآني هو روح وجسم، ولم يرد في القرآن قط
ما يحيط من قدر الجسم» [8].

وبناء على ذلك، فلا غرابة أن يكون الجسم أحياناً سبباً للاختيار والتفوق على الآخرين كما
ورد في قوله تعالى: ((وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَتَىٰ يَكُونُ لَهُ
الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ
بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ)) (البقرة:247). وحتى في مسألة الحقوق تختفي ثنائية الجسم والروح
وذلك لتكاملهما ولتسوية الإسلام بينهما، فكل منهما حق على الإنسان كما ورد في قول
الرسول e: «... إِنَّ لِّجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِّعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا» [9].

وفي تقديرنا المتواضع أن فشل العمليات التنموية في العالم الثالث، ولاسيما العالم الإسلامي،
سببه الرئيس أنها لم تكن شاملة لقدرات الإنسان ومهاراته المادية والمعنوية، حيث إن أكثرها

يركز على الجانب المادي الذي يراعي التنمية الاقتصادية المحصورة في زيادة الإنتاج وتنميته ولو كان ذلك على حساب الجانب المعنوي في الإنسان، إذ لا عبرة به في عملية التنمية. ولا شك أن هذا الأمر يقود حتماً إلى فشل العملية التنموية عاجلاً أو آجلاً، بل إن واقع العالم العربي والإسلامي اليوم يعاني من هذه المشكلة في عملية التنمية، حيث «يشهد نسق القيم في المنطقة (العربية والإسلامية) صعوداً للقيم المادية والفردية وتراجعاً للقيم المعنوية والمجتمعية. وهذا التحول في القيم يهدد دون شك التوجه الإيجابي لقيم المجتمع ومسلكتيات أفراده وجماعته، ويطرح تحدياً لعملية التنمية، والتكامل المنشودين» ([10]). ولذا، فإن عملية التنمية في العالم الإسلامي لابد أن تتصف بالشمولية حتى تحقق ما تصبو إليه من تطوير وتغيير لهذا الواقع المتردي، فلا تكون مقصورة على قطاع دون آخر ولا مجال دون آخر.

د - الوعي بمقصود الشارع من الاستخلاف: غني عن البيان أن الله سبحانه وتعالى استخلف الإنسان في الأرض، وسخر له ما في الكون جميعاً، وجعل الأرض له ذلواً، ليبسر له عملية القيام بمهمة الاستخلاف وتعمير الأرض. ولكن الأمر المعضل الذي يعسر علاجه هو غياب الوعي من قبل أبناء العالم الإسلامي بمقصود الشارع من الاستخلاف. وقد تقدم الكلام على معنى الاستخلاف أثناء بيان ما المقصود بالاستمرارية في عملية التنمية من منظور إسلامي، ولست أريد أن أعيد ما تقدم هناك، ولكن أريد أن أبين أهمية الوعي بمقصود الشارع من الاستخلاف في عملية التنمية، إذ لا يكفي مجرد العلم بذلك ومعرفته، بل لابد أن يكون هذا الوعي حاضراً أثناء القيام بهذه المهمة ومصاحباً لها، بل لابد أن يكون دافعاً قوياً نحو قيام أبناء العالم الإسلامي بمهمتهم نحو حصول التنمية الحضارية.

ولذا، فإن الوعي بمقصود الشارع من الاستخلاف يكون خير دافع للعالم الإسلامي من أجل قيامه بالعملية التنموية وتحقيق عمارة الأرض واستثمار ما في الكون. وسبب ذلك أن الإنسان لابد أن يكون له هدف يسعى إليه، ودافع ديني أو عقدي يكون حافزاً له للعمل وبذل الجهد، بغض النظر عن قيمة هذا الدافع ونوعيته. وكلما كان واعياً ومستحضراً لذلك الدافع الديني أو العقدي كان جهده أكثر وعمله أفضل، ولا سيما إذا كان المطلوب منه مستمراً طيلة حياته ومتواصلاً بين الأجيال، مثلما هو الحال بالنسبة للاستخلاف في التصور الإسلامي.

وهذا الأمر يستدعي من المسلمين اليوم استعادة الوعي الذي كان عليه حال الجيل الأول، الذي قام بالتنمية وأنجز تبعاً لذلك حضارة وقام بمهمة الاستخلاف خير قيام. ولا أقصد بالوعي هنا مجرد العلم النظري بمقصود الشارع من الاستخلاف، بل ينبغي أن يكون هذا الوعي أو هذا العلم مقترناً بالعمل، فلا يكون مجرداً عن العمل، فإن مثل هذا الوعي، وهو حال الأكثرية من أبناء العالم الإسلامي اليوم، لا يحقق المراد منه، ولذا اقترن الاستخلاف بالعمل والتكليف، كما في قوله تعالى: ((ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خُلُفَاءَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ)) (يونس: 14).

هـ - الرعاية: إن ما نقوله عن التنمية والتعليم وما ينتج عن ذلك من نهوض حضاري، كله يبقى حبراً على ورق إذا لم تتم رعايته، لأن التنمية التي تحقق نهضة حضارية ليست بعملية فردية، بل هي عملية حضارية يشترك فيها أفراد العالم الإسلامي جميعاً، وتتضافر جهودهم لتحقيق التنمية المطلوبة للنهضة. ولذا، فمن الأهمية بمكان أن يتولى أولو الأمر في العالم الإسلامي تبني المشروع التنموي والسهر على تنفيذه وأن يحظى برعايتهم ويحثوا الناس على ذلك فـ«إن الله يزرع بالسلطان ما لا يزرع بالقرآن» ([11]) كما قال بحق سيدنا

وبناء على ذلك، فإنّ المقصود بالرعاية هنا أن يهتم أولو الأمر في العالم الإسلامي بأمور التنمية، وأن تكون الرعاية شاملة لمجالاتها جميعاً. فضلاً عن ذلك، فلا بد أن تكون هذه الرعاية متوفرة للجميع فلا تكون متوفرة لفئة وغير متوفرة لأخرى، لأنّ ذلك من شأنه أن يجعل عملية التنمية مقصورة على فئة معينة، وبذلك تكون التنمية تنمية نخبوية لا تؤتي أكلها لتحقيق نهضة حضارية. ثم إنّ عملية التنمية لكي تؤدي مهمتها لابد أن يتوفر فيها عنصر التخطيط والتنظيم الذي يحرص على ذكره كثير من التنمويين أثناء تقديم مفهوم لمصطلح التنمية. وزيادة على ذلك، فإنّ حديثنا هنا عن التنمية وليس عن النمو، لوجود فوارق بينهما، أهمها أنّ التنمية تعني تدخل الدولة بالتخطيط والتنظيم لإجراء عملية التطوير والتغيير السريع، بينما النمو يكون تلقائياً دون تخطيط ويعبر عنه أيضاً بالنمو الطبيعي ([12])، ومعنى ذلك أن التنمية لابد أن تتم تحت رعاية وتدخل الدولة.

ولذا، فالتخطيط والتنظيم، أو الرعاية بتعبيرنا، لعملية التنمية يساهم إسهاماً كبيراً في نجاحها، ولا شك أنّ مثل هذا الأمر لا يقوم به خير قيام إلا من له القدرة على ذلك وهي الدولة، من خلال أجهزتها ومؤسساتها التي تستطيع أن تشرف على تسيير العملية التنموية تخطيطاً وتنظيماً وتنسيقاً وتنفيذاً، أو قلّ كلّ ما تراه صالحاً لذلك. وهذه الأمور كلّها تدخل تحت معنى الرعاية. وعلى الجملة، فإنّ الرعاية بالمعنى المتقدم لابد من توفرها في العملية التنموية، حيث إنّ المبادرات الفردية والتنمية النخبوية مع غياب التخطيط والتنظيم لا تجدي نفعاً ولا تحقق نهضة حضارية. ناهيك عن أنّ الحقائق التاريخية تؤيد ذلك، إذ إنّ الأمم التي حققت نهضة حضارية إنما كانت بفضل العملية التنموية الشاملة المخططة والمنظمة تحت رعاية أولي الأمر منهم.

و - التعاون والتكامل: فإذا قام أولو الأمر في العالم الإسلامي بواجب الرعاية للتنمية، من حيث الاهتمام بها والتخطيط لها وتنظيمها وتوفيرها لأفراد المجتمع جميعاً، فبعد هذا كله لابد من استجابة المعنيين بعملية التنمية وهم أفراد الأمة الإسلامية وذلك بالتعاون فيما بينهم، ولا سيما أنّ شرعنا الحنيف يحثنا على التعاون فيما فيه خير وصلاح كما قال تعالى: ((وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)) (المائدة: 2)، وكما قال تعالى: ((إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ)) (الأنبياء: 92)، وقوله تعالى: ((وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ)) (المؤمنون: 52). ولذا، فإنّ عملية التنمية لابد أن تكون تنمية للأمة الإسلامية كلّها، وذلك بتعاونهم فيما بينهم وتكاملهم، وإلا فلا تنمية بفقدان ذلك كله. وليس يخفى على ذي لب أنّ التنمية في العالم الأروبي، التي كانت تنمية للأمة الأروبية كاملة، شملت أروبا كلّها رغم ما بينهم من خلافات واختلافات تم تجاوزها من أجل التنمية.

وهذا النوع من التعاون يكون على مستوى إقليمي، بحيث إنّ كلّ إقليم من أقاليم العالم الإسلامي يقوم أفراداً بتعاون داخلي من أجل إحداث تنمية إقليمية. فإنّ تحقق ذلك، يُنقل إلى نوع آخر من التعاون أسمى وأرقى من الأول، بحيث يتجاوز حدود الإقليم الواحد ليحدث تعاون خارجي بين أقاليم العالم الإسلامي جميعاً. وهذا النوع من التعاون الخارجي عبرت عنه بالتكامل الأممي، لأنّ لكلّ إقليم إسلامي خصوصيات يتميّز بها عن غيره كما أنّ له نقائص.

فإذا تم التكامل فيما بينهم في مجال التنمية؛ فيستفيد كل إقليم إسلامي من خصوصيات ومميزات الآخر، كما يستكمل النقص الذي به من غيره، ولا يتحقق ذلك إلا بالتكامل الأممي. فضلاً عن ذلك، فإنّ هذا التعاون التكاملي يحقق وحدة العالم الإسلامي فيزداد أمر التنمية قوة، على خلاف ما لو كانت هناك فرقة واختلاف بين أقاليم العالم الإسلامي فتضعف عملية التنمية وتؤول إلى الفشل، وصدق الله العظيم إذ نبه على هذا الأمر بقوله تعالى: ((وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا...)) (آل عمران:103)، وقوله تعالى: ((وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا فِتْنَتَهُمْ فَتَقْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَأَصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ)) (الأنفال:46).

ز - الاستقلالية: لكل أمة خصائص تميزها عن غيرها، ولها تراثها الديني والمعرفي الذي يكون بمجموعه ثقافتها الخاصة بها. وبناء على ذلك، فإنّ العملية التنموية لابد أن تكون نابعة من خصائص ومميزات تلك الأمة، منسجمة مع تراثها الديني والمعرفي، ولا تكون مستعارة أو مستوردة. وبعبارة أخرى، فإنّ عملية التنمية لابد أن تتم بعيداً عن أي نوع من أنواع التبعية بحيث يصح أن نطلق عليها «تنمية مستقلة». وعليه، فإنّ العالم الإسلامي إذا أراد أن يقوم بعملية تنموية ناجحة وأن يحقق نهضة حضارية فليس من سبيل أمامه إلا التنمية المستقلة التي يعتمد فيها على ذاته، ولا ينتظر تنمية أو تطويراً من الآخرين ولكن ينتظر منهم تعميقاً للتنمية التبعية ومزيداً من الاستغلال.

إذن، فالتنمية الحقيقية للعالم الإسلامي لا تتم عن طريق الاستيراد أو تقليد نموذج معين في التنمية، بل لابد أن تكون نابعة من داخله معبرة عن وعيه وإدراكه بأنّ عملية التنمية لابد أن تكون مستقلة بعيدة عن أي تأثيرات خارجية وغريبة عنه. ولا غرابة أن يكون السبب الرئيس لفشل المشاريع التنموية في العالم الإسلامي، ولاسيما العربي منه، أنها لم تكن مستقلة، بل كانت متصفة بالتبعية والتقليد للنموذج الغربي في التحديث والتطوير. فكانت عملية التنمية وافدة من دول تختلف عن واقع المجتمعات الإسلامية.

ولذا، فقد ذهب كثير من المهتمين بالتنمية في العالم الثالث إلى أن «أزمة التنمية التي تعيشها الآن الدول المتخلفة تعود إلى هيمنة الفكر الغربي التقليدي وعدم قدرة هذا الفكر على تحليل أوضاع الدول المتخلفة، هذا الفكر بما في ذلك التراث الفكري التنموي الغربي بعد الحرب العالمية الثانية... أي يجب الاعتراف بأننا مازلنا بعيدين عن تشكيل فكر تنموي عربي مستقل» [13]. زد على ذلك، فإنّ الواقع التاريخي يصدّق ذلك، إذ إنّ الأمم قديماً وحديثاً حققت شهودها الحضاري بالاعتماد على ذاتها من خلال ما حقّقته من استقلالية في التنمية، وليس ببعيد عنّا التنمية الحديثة في اليابان وما نتج عنها من تحديث وتطوير لمجتمعها مع احتفاظها بثقافتها الخاصة ومعتقداتها ولغتها.

وبناء على ذلك، «نستطيع أن نجزم، من خلال الاستقراء التاريخي والتجارب الحديثة في المجتمعات الإسلامية اليوم، أنّ عملية النهوض التي تعني التنمية بمعناها الشامل لا يمكن أن تتحقق إلا من الداخل الإسلامي» [14]، أي عن طريق استقلاليتها بالعملية التنموية، فإذا تم تجاهل هذا الشرط الضروري في التنمية أو التخلي عنه فإنّ ذلك يساهم في تكريس التخلف ويزيد في تنمية التبعية. وهذا الأمر يفسّر لنا فشل التجارب التنموية في العالم الإسلامي منذ أربعة أو ثلاثة عقود تقريباً، إذ كانت تجاربهم تنمية للضياع، وضياعاً لفرصة التنمية الحقيقية، وهي التنمية المستقلة، والتي عبّر عنها تعبيراً دقيقاً بعض الباحثين إذ سماها: «التنمية المفقودة»، يقول جورج قرقم في هذا الصدد: «ليست قضية تخطيط اقتصادي بإجراء بعض

المعادلات الرياضية وبنقل معدات تجهيزية إنتاجية من العالم المتقدم صناعياً، واستقدام الأموال في حال نقصانها، إنما القضية هي قبل أي شيء آخر اتساق مجتمعي واتزان حضاري. وهذا بدوره يتطلب وجود قيادات فكرية ونخب اجتماعية لها رؤية واضحة في أمور الرقي والانحطاط الحضاري، ولها مواقف راسخة مستقلة ضمن هذه الرؤية هي على استعداد للتضحية في امتيازاتها الآنية لتأمين مستقبل المجتمع» ([15]). ولكن استقلالية التنمية لا تعني بالضرورة عدم الاستفادة من الآخرين ومن تجاربهم، بل يبقى المجال مفتوحاً للاستفادة من تجارب الآخرين، فليس هناك منافاة بين الاستقلالية والاستفادة، ولكن المنافسة واقعة بين الاستقلالية والتبعية لكونهما ضدان لا يجتمعان؛ فإما استقلالية وإما تبعية.

[3] (العسل، إبراهيم: التنمية في الإسلام، مفاهيم، مناهج وتطبيقات (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996م) ص 13.

[4] (عارف، نصر محمد: نظرية التنمية السياسية المعاصرة (فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1992م) ص 39.

[5] (نقلا عن: عيد، إبراهيم حسن: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي (مصر: دار المعرفة، 1990م) ص 70.

[6] (شوقي، عبد المنعم: تنمية المجتمع وتنظيمه، ط2 (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1961م) ص 43.

[7] (أخرجه أحمد في مسنده، باقي مسند الأنصار، ورقمه 24706، والدارمي في سننه، كتاب النكاح، ورقمه 2075، والحديث كاملاً: «عَنْ عُرْوَةَ قَالَ : دَخَلَتْ امْرَأَةٌ عُمَانَ بْنَ مَطْعُونٍ، أَحْسَبُ اسْمَهَا خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ، عَلَى عَائِشَةَ وَهِيَ بَادَةٌ الْهَيْئَةِ، فَسَأَلَتْهَا: مَا سَأَلْتُكَ؟ فَقَالَتْ: زَوْجِي يَقُومُ اللَّيْلَ وَيَصُومُ النَّهَارَ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَذَكَرَتْ عَائِشَةُ ذَلِكَ لَهُ، فَلَقِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَانَ فَقَالَ: يَا عُمَانُ إِنَّ الرَّهْبَانِيَّةَ لَمْ تُكْتَبْ عَلَيْنَا أَقَمَّا لَكَ فِيَّ أَسْوَةٌ، قَوْلَ اللَّهِ إِنِّي أَحْسَاكُمُ لِلَّهِ وَأَحْفَظُكُمْ لِحُدُودِهِ».

[8] (الجابري، محمد عابد: «الروافد الفكرية العربية والإسلامية لمفهوم التنمية البشرية»، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995م) ص 49.

[9] (أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب ورقمه 65669، ومسلم، كتاب الصيام، ورقمه 1973.

[10] الكواري، علي خليفة: نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985م) ص32.

[11] الهندي، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تحقيق محمد عمر الدمياطي (بيروت: الدار العلمية للكتب، 1998م) 213/7.

[12] انظر: الرداوي، تيسير: التنمية الاقتصادية (حلب: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1985م) ص 78-80. ويلاحظ هذا الفرق أيضاً من الناحية اللغوية، فإنّ النمو يعني الزيادة مطلقاً بينما تنمية الشيء تعني فعل أو إحداث النمو، وفي اللغة الإنجليزية يستخدم للمصطلحين لفظتين مختلفتين؛ فيعبرون عن النمو بـ: Growth وعن التنمية بـ: Development فيطلقون Economic Growth للتعبير عن النمو الاقتصادي و Economic Development للتعبير عن التنمية الاقتصادية.

[13] الرداوي، تيسير: التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص290.

[14] عمر عبيد حسنه، تقديم كتاب التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص9.

[15] قرم، جورج: التنمية المفقودة (بيروت: دار الطليعة، 1981م) ص6

أثر التعليم

في تنمية العالم الإسلامي

نلاحظ من خلال ما تقدم من كلام على مفهوم التنمية أنّ هذه العملية الحضارية لها مجالات متعددة؛ منها التنمية الاقتصادية التي تُعنى بتطوير الإنتاج وتحسينه وما تفرع عنها من التنمية الصناعية والتنمية الزراعية والتنمية التقنية وغيرها. وهناك أيضاً التنمية الاجتماعية التي تعنى بتغيير وتطوير المجتمع ككل؛ على جميع المستويات وفي كلّ الميادين، ثم أصبح يعبر عنها في الدراسات الاجتماعية بالتنمية البشرية، إلى غير ذلك من مجالات التنمية الأخرى.

وانطلاقاً من شمولية التنمية في المنظور الإسلامي، فإنّ من الأمور المهمّة في هذا الصدد ترتيب هذه المجالات من حيث الأولوية، بحيث يتم تقديم الأهم فالأهم والأنفع فالأنفع، مع التسليم طبعاً بأهميتها ونفعها جميعاً. وفي تقديري أنّ أهم مجال للتنمية هو المجال التعليمي الذي يجب أن يعطى الأولوية في المشروع التنموي الإسلامي بحيث يكون نقطة الانطلاق للتطوير والتغيير الشامل، ويمكن بيان ذلك من خلال الوقوف على الهدف الأساس للتنمية الإسلاميّة من حيث الأولوية والاهتمام والمكانة التي أعطاهها الإسلام للعلم والتعليم.

1- هدف التنمية الإسلاميّة:

إنّ المشاريع التنموية مهما اختلفت أهدافها أو تعددت أغراضها، فإنها تتفق في الهدف العام والمتمثل في تحقيق سعادة الإنسان ورفاهيته، وتقدم وتطور المجتمع اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. وعلى الرغم من هذا الاتفاق فقد اختلفت المناهج المستخدمة لتحقيق ذلك، وهذا الاختلاف سببه الرئيس موقف التنمويين من العملية التنموية؛ هل هي وسيلة أم غاية؟ فالذي يرى أنّ التنمية وسيلة لتحقيق سعادة الإنسان ورفاهيته، ففي هذه الحال تكون التنمية خادمة للإنسان محققة لمصالحه، وأما من يرى أنها غاية في ذاتها فيجعل الإنسان خادماً لها ولو كان ذلك على حساب سعادته، وفي هذا الموقف تكون التنمية من أجل التنمية وليست من أجل الإنسان.

ولعلّ العالم الغربي المعاصر خير مثال يوضح لنا الموقف الثاني الذي يتخذ التنمية غاية لا وسيلة. فالعالم الغربي اتخذ من التنمية الاقتصادية غاية في حدّ ذاتها، ولذلك كان مقياسها الإنتاج ليس سعادة الإنسان نفسه؛ فإذا حدثت تنمية وتطور في الإنتاج فقد حقق تنمية اقتصادية ولو رافق ذلك تخلف الإنسان نفسه وتدهور العلاقات الاجتماعية وشقاء كثير من أبناء هذا المجتمع. ولذا، فإنّ هذا الموقف الغائي من التنمية جعلت الإنسان الغربي يكبح ليلاً نهاراً لخدمة التنمية من أجل زيادة الإنتاج وتطويره وتحسينه، وإن كان يظن ظناً قوياً أنّ التنمية خادمة له ومحققة لمصالحه، ولكنّ الواقع يكذب هذا الظنّ، إذ على الرغم من حصول تنمية اقتصادية، فإنّ المجتمعات الغربية تعاني من المشكلات الاجتماعية ضرباً ومن الظواهر الإجرامية ألواناً وعديداً من النزعات غير الأخلاقية وغيرها([16])، مما يدلّ دلالة واضحة على أنّ التنمية الاقتصادية لم تحقق سعادة للإنسان الغربي لأنها كانت غاية في حدّ ذاتها وقد حققها فعلاً فلا مزيد عليها.

وأما الموقف الإسلامي من التنمية على غرار ما تقدم من كلام على المنظور الإسلامي لها فتعد وسيلة لتحقيق سعادة الإنسان ورفاهيته في الدنيا والآخرة. وهذا الموقف مبني على التصور الإسلامي للكون والحياة والإنسان حيث «إنّ الإنسان غاية جميع ما في الطبيعة، وكلّ ما في الطبيعة مسخر له»([17])، كما في قوله تعالى: ((اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِنَجْرِىَ الْفُلْكَ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ، وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى السَّمَوَاتِ وَمَا فِى الْأَرْضِ جَمِيعاً مِّنْهُ إِنَّ فِى ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ)) (الجن: 12-13)، وقوله تعالى: ((هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِنْ رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ)) (الملك: 15). وأنزل القرآن من أجل الإنسان أيضاً كما قال تعالى: ((وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ)) (النحل: 44)، وخلق الإنسان وجعل حياته مقصداً شرعياً لابد من المحافظة عليها، فلا يجوز الاعتداء عليها بدون حق، ولذلك كله حرّم القتل تحريماً فيه غلظة وشدة كما قال تعالى: ((وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُّتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً)) (النساء: 93)، وسبب ذلك أنّ القتل يحول بين الإنسان وبين تحقيق مهمته في الاستخلاف، وفي ذلك قضاء على عمارة الكون وتنميته واستثمار ما فيه.

وبناء على ذلك، فإنّ هدف التنمية الإسلامية هو الإنسان، ولذا تكون العملية التنموية وسيلة غايتها تحقيق سعادة الإنسان المادية والمعنوية تحقيقاً ينسجم مع قصد الشارع من استخلافه في الأرض. إذن، فالإنسان هو محور التنمية الإسلامية وهدفها الوحيد، ولذلك عندما قدمت تعريفاً للتنمية من منظور إسلامي أكدت على محورية الإنسان في هذه العملية، بحيث جعلتها تطويراً شاملاً لقدرات الإنسان ومهاراته المادية والمعنوية. فكون الإنسان محوراً للتنمية الإسلامية

وغايتها يعطي أولوية للتعليم بحيث يعتنى بالتنمية التعليمية ويركز عليها قبل غيرها من مجالات التنمية المتنوعة.

2- أولوية التنمية التعليمية في الإسلام:

تبين من خلال الكلام في مفهوم التنمية وهدفها من المنظور الإسلامي أنّ الإنسان محورها وهدفها بوصفه الكائن الوحيد في هذا الكون القادر على إحداث تغيير وتطوير والقيام بعملية تنمية لما في الكون، وذلك بما اختصه الله I به عن بقية الكائنات. وبناء على ذلك، فإنّ التنمية تحدث من أجل الإنسان، ولا يتم تحقيقها أيضاً إلا بجهود الإنسان نفسه، فهو الذي يخطط لها ويسهر على تنظيمها ويشرف على تنفيذها، وذلك كله يتطلب تهيئة الإنسان وتأهيله للقيام بالعملية التنموية. ولذا، فليس هناك من وسيلة تهيئه وتؤهله للقيام بهذه العملية أفضل وأولى من التعليم. ومن ثم، فلا غرابة أن يهتم العالم الإسلامي أول ما يهتم بالتنمية التعليمية ويرعاها حق رعايتها لتحقيق التنمية المنشودة.

وعليه، فإنّ نقطة الانطلاق في التنمية الإسلامية والنهوض الحضاري إنما تبدأ من التعليم، ف«مهما حاولنا أو توهمنا أنّ النهوض والتغيير والإصلاح يمكن أن يتم خارج مواضع التعليم، فإنّ التاريخ والواقع والتجربة الذاتية والعالمية تؤكد أنّ التربية والتعليم السبيل الأوحد إلى درجة يمكن أن نقول معها بدون أدنى تحفظ: إنّ التربية هي تنمية بكلّ أبعادها، وأي مفهوم للتنمية بعيداً عن هذا فهو مفهوم جزئي وعاجز عن تحقيق الهدف» ([18]) المطلوب من تلك العملية. وبعبارة أخرى، فإنّ التعليم يعدّ السبيل الوحيد الذي يمثل الانطلاقة السليمة للنهوض بالعالم الإسلامي من التخلف والتدهور والانحطاط الحضاري وتحقيق تنمية شاملة سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المجالات الاجتماعية.

وزيادة على ذلك، فإنّ مما يزيد التعليم أولوية من حيث التقديم والاعتناء به قبل غيره أنه يعدّ التنمية الأم لبقية المجالات التنموية، إذ إنّ تعليم الإنسان المسلم وتربيته، يجعله مهيباً للقيام بالعملية التنموية في أيّ مجال، بمعنى أنّ الفرد المتعلم أينما توجهه لا يأتي إلا بخير؛ فإذا توجه إلى مجال الاقتصادي ساهم في تنميته وتطويره، وكذلك إذا توجه إلى المجالات الاجتماعية أو المجالات العلمية والتقنية أو غيرها. ومعنى ذلك أنّ التنمية التعليمية تؤدي حتماً إلى تنمية المجالات الأخرى وتساهم مساهمة فعّالة في تطويرها، والعكس ليس بصحيح، لأنّ الواقع التاريخي قديماً وحديثاً يدل على هذا الأمر وفي العيان غنية عن البيان.

وهذا الكلام ليس نظرياً، ولعل بعضهم لا يغيهم العيان فيطالب بالدليل، فنقول: إنّ التجارب تصدق ذلك وتثبتته وتنفي عكسه وتكذبه، فمثلاً «مع بداية الستينيات اتجهت نماذج النمو الاقتصادي إلى الاستثمار في البشر من خلال إعطاء أولوية للتعليم والتدريب، وظهر في تلك الفترة مفهوم تنمية الموارد البشرية» ([19])، مع أصوله الاقتصادية الواضحة. ولقد دلت بعض الدراسات التطبيقية التي قام بها كندريك (Kendrick) وشولتز (Schultz) وكازنتس (Kuznets) على نتائج مذهلة حول أثر تحسين قدرات البشر في النمو الاقتصادي بحيث إنّ 90% من ذلك النمو في الدول الصناعية كان مرجعه تحسين قدرات الإنسان ومهاراته والمعرفة والإدارة... فالقدرة الإنسانية وليس رأس المال هي العنصر الدافع رقم واحد» ([20]).

وهناك أمر آخر ذو أهمية، إذا جعلنا التنمية التعليمية نقطة الانطلاق الضرورية للتغيير والتطوير والنهضة الحضارية، فإنها تحدث استقلالية في العملية التنموية. ومعنى ذلك أن إعطاء الأولوية للتعليم في العملية التنموية والاهتمام بذلك يكون أجيالاً من المسلمين قادرين على تخليص التنمية من التبعية، ويصنعوا تنمية لها استقلالها الذاتي ونابعة من الإسلام ومنسجمة مع تعاليمه وموفرة متطلبات وحاجيات العالم الإسلامي. ولا شك أن مثل هذا الأمر لا يتحقق إلا بجعل التعليم نقطة البدء في العملية التنموية حتى يتهيأ للعالم الإسلامي رجاله ونساؤه الذين يصنعون التنمية صنعا ولا يستوردونها استيراداً. ولذا، فإن التنمية لا تكون تنمية حقيقية إلا إذا كانت بعيدة عن التبعية، وهذه الصفة المذمومة للتنمية لا تزول إلا بالاعتماد على الذات، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال التعليم. فضلاً عن ذلك، فإن واقع العالم الإسلامي وما اتصف به من تنمية تبعية سببها عدم وجود أناس ذوي كفاءات ومهارات وقدرات للقيام بتنمية مستقلة. والسبب في ذلك راجع إلى أن التعليم في العالم الإسلامي لم يعط الأولوية في العملية التنموية، ولم يلق حظه من العناية والاهتمام كما ينبغي.

3- اهتمام الإسلام بالتنمية التعليمية:

ليس غريباً أن يهتم الإسلام بالتنمية التعليمية، بل الغرابة كل الغرابة أن لا يهتم بها، فإذا كان الإنسان محور التنمية وهدفها الأساس، وأن التعليم يمثل نقطة الانطلاق السليمة لذلك، فمن المعلوم -كما تقدم- أن التعليم كان محورياً أساساً للإسلام، لذلك أولاه الرسول e مكاناً عظيماً ورفع الصحابة y مكاناً علياً، وكذلك أمر التعليم في الأجيال الإسلامية التي كان يخلف بعضها بعضاً في نشر العلم وتعليمه، فحققوا بذلك نهضة حضارية وتنمية مستقلة اعتمدوا فيها على قدراتهم وكفاءاتهم الخاصة.

ويظهر اهتمام الإسلام بالتنمية التعليمية في النقاط الآتية:

أ - مكانة العلم في الإسلام: إن الحضارة الإسلامية التي بلغت ذروة المجد في العصر العباسي، لم تنشأ من فراغ ولم تشيّد من عبث، بل كان وراء ذلك كله عدّة أسباب، أهمها على الإطلاق نشاط الحركة العلمية والتعليمية وانتشارها في العالم الإسلامي آنذاك نتيجة لما أولاه الإسلام من عناية بالعلم لا تجد لها نظيراً، حتى بلغ مبلغاً عظيماً. ولذا، فليس بغريب أن يقتزن تحضر الأمة الإسلامية ورفقيها وازدهارها بالعلم، وما تركته من تراث خير شاهد على مدى مبلغها من العلم وما نتج عنه من تحضر ورقي. وبناء على ذلك، فمن الطبيعي أن يقتزن تخلفها وتراجعها الحضاري بإهمال العلم والتعليم وعدم إعطائه الأولوية من أجل الخروج من هذا المأزق الحضاري.

ذكر الإمام عبد القاهر الجرجاني الفائدة من تقديم شيء على آخر في الخطاب العربي بقوله: «واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول: كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعنى» ([21]). فإذا كان العربي له حكمة في تقديم شيء على آخر في الخطاب وهي العناية والاهتمام، فإن الله y الحكمة البالغة حين قدّم العلم في نزول الوحي على سائر الأمور كلها، إذ إن أول الآيات نزولاً قوله تعالى: ((أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ، أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ، الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ، عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ)) (العلق: 1-5). فهذه الآيات نزلت على الرسول e وهو متحنّث في غار حراء، تأمره بالقراءة وتبيّن له أن الله هو الذي

علم الإنسان ما لم يعلم، فكان أول عهده بالوحي مع هذه الآيات التي حددت نوعية القراءة باسم الله، وتكرر ذلك في الموضوعين اللذين أمرا فيهما بالقراءة وهما:

- ((قُرْأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ)).

- ((اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ)).

إذن، فلم يكن تقديم العلم للعناية والاهتمام به فحسب، بل أيضاً لما له من مكانة عظيمة لا تدانيها أي مكانة في الإصلاح والتغيير، إذ إنّ رسالة الرسول e الإصلاحية كانت انطلاقتها أمراً بالقراءة وحثاً على العلم والتعلم، ولذا فمن رام إصلاحاً وتغييراً فليتخذ من العلم والتعليم بداية الانطلاقة نحو الإصلاح. فضلاً عن ذلك، فإنّ الله Y خلق الخلق وهو عليم وخبير بما يصلحهم، وأرسل رسوله e رحمة للعالمين، وجعل مدخل ذلك العلم بوصفه الانطلاقة السليمة والبداية الضرورية للتغيير والإصلاح، وعلى قدر نشر العلم يكون الإصلاح، ولذلك ليس بمستغرب أن نعدّ العلم مقياساً للتنمية الإسلاميّة، ومؤشراً على الإصلاح، وعلامة على النهوض الحضاري، وهذا ما جعل للعلم مكاناً علياً في الرسالة الخاتمة.

ونظراً لما للعلم من مكانة عظيمة في إصلاح الشعوب وترقيتها، فإنّ الإسلام حثّ المسلمين على الزيادة من العلم وتنميته، كلا على قدر استطاعته، ولنا في رسول الله e أسوة حسنة، إذ أمر بأن يدعو الله أن يزيد من العلم في قوله تعالى: ((... وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً)) (طه:114). وهذه التنمية العلمية التي دعا لها الإسلام لا تتوقف عند حدٍّ لا تجاوزه، ولا يستطيع أحد أن يدعي أنّ تنميته العلمية قد بلغت حدّاً لا مزيد عليه، ومن ادعى ذلك فهو جاهل بطبيعة العلم كما قال الله تعالى: ((وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عِلْمٌ)) (يوسف:76)، ومعنى ذلك أن طلب العلم وتنميته تستغرق حياة المتعلم كلها، لا اعتقاده أنه مهما بلغ من العلم فهناك من هو أعلم منه، وليس هناك تعبير يحثّ المسلمين على التنمية العلمية أبلغ من الآية السابقة، والتي قبلها، أعني بذلك قوله تعالى: ((... وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً)) (طه:114).

يضاف إلى ذلك، أنّ العلم مقياس يعتمد لاختيار الأصلح فالأصلح في مختلف المجالات، وذلك بناء على اصطفاء الله Y طالوت ملكاً على قومه نظراً لما له من بسطة في العلم والجسم، رغم أنّ مقياس القوم كان مادياً إذ كانوا يرجون أن يتملكهم رجل ذو سعة من المال، ولكن قدمت الزيادة في العلم على الزيادة في المال، كما بيّن الله Y ذلك في قوله تعالى: ((وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكُهُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ)) (البقرة:247). فذكر قصة طالوت مع قومه عبرة لنا، وهو مغزى القصص القرآني كله كما في قوله تعالى: ((لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولَى الْأَلْبَابِ)) (يوسف:111). والعبرة من هذه القصة أنّ الزيادة في العلم تعد خير مقياس لاختيار الناس وتحميلهم المسؤوليات، وفي ذلك دلالة على مكانة العلم وأهميته في التعاليم الإسلاميّة.

ثم إنّ أحاديث الرسول e الواردة في شأن العلم إنما هي تأكيد لما جاء في القرآن الكريم وتعزيد لعظمة مكانة العلم في الإسلام. ومن ذلك قول الرسول e: « طلب العلم

فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ» [22])، فنص الحديث يدل على أن طلب العلم فرض على كل مسلم، وهذا الفرض منه ما يطالب به كل مسلم على حدة فيكون فرض عين، مثل العلم بكيفية الصلاة وكيفية أدائها على الوجه الشرعي. ومن العلم ما يكون طلبه من المسلمين عامة غير معين الأفراد، فيكون في هذه الحال فرض كفاية، ولا سيما إذا كان في أمور الدين فيطالب به من كانت له قدرة على ذلك وهو ما أشار إليه قوله تعالى: ((فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ)) (التوبة: 122).

ثم إن الحديث السابق وما فيه من أحكام يشمل الرجال والنساء معاً كما هو معلوم من تركيبة الخطاب العربي المبين، ولا سيما أن شرعنا الحنيف يؤكد على أن «النساء شقائق الرجال» [23]) كما ورد في الحديث الشريف، بل إن الرسول e قد خص النساء بالتعليم نزولاً عند رغبتهن في ذلك، فعن أبي سعيدٍ جاءت امرأةٌ إلى رسول الله e فقالت: «يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَهَبَ الرَّجَالُ بِحَدِيثِكَ، فَاجْعَلْ لَنَا مِنْ نَفْسِكَ يَوْمًا نَأْتِيكَ فِيهِ نَعْلَمُ مِمَّا عَلَّمَكَ اللَّهُ، فَقَالَ: اجْتَمِعْنَ فِي يَوْمٍ كَذَا وَكَذَا فِي مَكَانٍ كَذَا وَكَذَا، فَاجْتَمِعْنَ فَأَتَاهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ e فَعَلَّمَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَهُ اللَّهُ...» [24]). وعلى الجملة، فللعلم مكانة عظيمة، حيث بلغ الاهتمام به مبلغاً عظيماً حتى وقع تقديمه في نزول الوحي على سائر الأمور، وتزداد هذه المكانة رفعة بجعله فريضة على كل مسلم.

ب - مكانة التعليم في الإسلام: فإذا كان للعلم مكانة عليّة في تعاليم الإسلام، فلا بد أن يكون للتعليم أيضاً المكانة نفسها، إذ لا يمكن الفصل بين العلم والتعليم؛ فالعلم لا يكتسب إلا بالتعلم والتعليم، والتعليم ينعدم إذا لم يكن هناك علم، إذ العلم ما يكتسبه الفرد عن طريق التعلم، والتعليم نقل ما اكتسبه من العلم للآخرين. ولعلّ أفضل ما يوضح لنا مكانة التعليم أنه غاية الإسلام، فلا استمرار للإسلام وتعاليمه إلا بالتعليم والتعلم جيلاً عن جيل، فضلاً عن أن بيان مواضعه عند المسلمين خير شاهد على مكانة التعليم في الإسلام.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الله I ختم الرسل بمحمد ٢ وجعله رحمة للعالمين ومنة من بها سبحانه على المؤمنين، وتتمثل هذه المنّة في التزكية والتعليم الكتاب والحكمة، كما في قوله تعالى: ((لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)) (آل عمران: 164)، فضلاً عن تعليمهم ما لا يعلمون كما ورد في قوله تعالى: ((كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُهُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ)) (البقرة: 151). وفي موضع ثالث ذكر الله منّة التعليم على العرب وذلك بإرسال الرسول إليهم مقابل ما كانوا عليه من أمية، كما في قوله تعالى: ((هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)) (الجمعة: 2). ففي هذه الآية الكريمة ذم للأمية ومدح للعلم والتعليم؛ حيث ذكر حالهم قبل بعثة الرسول e وهي الأمية، ثم كانت بعثة الرسول e لإزالة هذا الوصف المذموم بتعليمهم الكتاب والحكمة، ولا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أول الآيات نزولاً تأمر بالتعلم، وذلك عن طريق الأمر بتعلم القراءة والكتابة، فهي إذن تتضمن معنى ذم الأمية ومدح التعلم، وأن هذه الصفة المذمومة لا تزول إلا بالتعلم.

ولقد أكد الرسول e هذه الحقيقة القرآنية ببيان الغاية من بعثته بقوله: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَنِي مُعَنِّيًا

وَلَا مُتَعَنِّتًا وَلَكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّمًا مُيسِّرًا» ([25])، فحصر الرسول e بعثته في التعليم ووصفها بالتيسير، وذلك خلقه في أموره كلها. ولذا، فإن حياة الرسول e استنفدها كلها في تعليم المؤمنين أمور دينهم، فلا تمر عليه ساعة من ليل أو نهار إلا ويغتنمها في تعليم أصحابه أي أمر من أمور دينهم وما فيه صلاح لهم في الدنيا والآخرة، ولذلك كانت عملية التعليم في سيرة الرسول e متصفة بالديمومة والاستمرارية، وهذا الأمر وحده كاف للدلالة على أن التعليم غاية الرسالة الخاتمة، ولا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن استمرار عملية التعليم في الأمة الإسلامية إنما هي استمرارية للإسلام نفسه، لذلك كان الرسول e يبعث أصحابه لمن لم يحضره من المسلمين لتعليمهم أمور دينهم، وكان يوصي رؤساء القبائل والوفود بأن يعلموا أقوامهم إذا رجعوا إليهم، كما ورد في قول الرسول e: «ارْجِعُوا فَكُونُوا فِيهِمْ، وَعَلِّمُوهُمْ، وَصَلُّوا، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَدِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ» ([26]).

فمجل القول: إن للتعليم مكانة عظيمة سببها أنه يمثل أسَّ الرسالة الخاتمة والغاية من بعثة الرسول e، وأن في ذلك مئة عظيمة من الله سبحانه على المؤمنين. ونظراً لما تبوأه التعليم من مكانة وسمو رتبة في الرسالة الخاتمة جعل المسلمين يهتمون بأمر التعليم والمحافظة عليه، وذلك بجعله عملية مستمرة من جيل إلى آخر عبر التاريخ الإسلامي. هذا، ولا شك أن التاريخ الإسلامي قد شهد تقدماً علمياً ورقياً وازدهاراً نتيجة لتعاليم هذا الدين التي تحت على العلم والتعليم وتحرض عليهما، وترقى بهما إلى مرتبة الفرض التي لا تعلوها أي مرتبة أخرى أو تدانيها. ولذا، فأبعد في الاستحالة أن تكون تعاليم الدين الإسلامي هي التي ساهمت في تخلف التعليم لدى المسلمين مما أدى إلى تخلفهم، بل التاريخ يشهد بخلاف ذلك. والحاصل أن الحضارة الإسلامية كانت نتيجة نشاط الحركة التعليمية وازدهارها في العالم الإسلامي. وإذا أخذنا بمفهوم المخالفة في هذه المسألة، فنقول: إن التراجع الحضاري الذي يعيشه العالم الإسلامي اليوم إنما سببه الرئيس تراجع الحركة التعليمية وتخلفها، أو قل، إن شئت: إن التعليم في العالم الإسلامي يمرّ بأزمة معضلة.

وبناء على ذلك، فإن حاضر العالم الإسلامي يعيش أزمة تعليمية بلغت مبلغاً قصياً، بحيث أصبحت داء متمكناً مستعصياً، من الصعوبة بمكان علاجها والخروج منها، نظراً لحدتها واستفحالها في المجتمعات الإسلامية. ناهيك عن أن الأزمة التعليمية تفوق في حدتها أي لون آخر من ألوان الأزمات، بوصفها الأزمة الأم في العالم الإسلامي، وإن كان عدم الاهتمام بها يُشعر كأنها أقلّ خطراً وأخفّ ضرراً من الأزمات الأخرى، ولا سيما الأزمة الاقتصادية. والسبب في ذلك راجع إلى ما أومأنا إليه من قبل من أن التنمية في العالم الإسلامي تكاد تكون محصورة في الجانب الاقتصادي دون غيره من الجوانب الأخرى، وقد بيّنت أن هذا المنظور للتنمية هو سبب فشلها. ومن ثم، فليس غريباً أن تعدّ الأزمة التعليمية جرثومة ([27]) التراجع الحضاري للأمة الإسلامية، وأن تنمية التعليم سبيل الخلاص من هذا التراجع الحضاري.

[16]) مثال ذلك ظاهرة الانتحار الفردي أو الجماعي وانتشارها في العالم الغربي التي لا تكاد تجد لها نظيراً في مجتمعاتنا رغم تخلفها وتدهور وضعيتها الاقتصادية مما يدل على يأس

الإنسان الغربي من تحقيق سعادته ورفاهيته من خلال التنمية المزعومة، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً ويمكن مراجعة الكتب التي اهتمت بالمشكلات الاجتماعية في المجتمعات الغربية.

[17]) ابن خلدون: المقدمة، مرجع سابق، ص353.

[18]) سانو، قطب مصطفى: النظم التعليمية الوافدة في أفريقيا قراءة في البديل الحضاري، مرجع سابق، ص 21. والكلام المنقول أعلاه من كلام الأستاذ عمر عبيد حسنه من تقديمه للكتاب.

[19]) إنَّ استخدام مثل هذا التعبير لا يليق بالإنسان إذ يجعله مساوياً للموارد الأخرى التي يقوم هو بتنميتها، والأفضل أنْ يستخدم عوضاً عن ذلك تعبير «تنمية القدرات أو الطاقات البشرية» لأنها هي العنصر الكامن في الإنسان، والذي يراد تنميته حتى يكون له مساهمة في العملية التنموية، وليس تنمية الموارد البشرية المقابل لتنمية الثروة الحيوانية وغيرها.

[20]) القصيفي، جورج: «التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون». وهو مقال ضمن ندوة: التنمية البشرية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 83.

[21]) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق محمد عبده ومحمد محمود الشنقيطي، ط2 (بيروت: دار المعرفة ، 1997م) ص86.

[22]) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب العلم، ورقمه 220، والحديث قد صححه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ورقمه 550.

[23]) جزء من حديث، يمكن مراجعته في سنن الترمذي، كتاب الطهارة، ورقمه 105، وسنن أبي داود، كتاب الطهارة، ورقمه 204، وغيرهما.

[24]) أخرجه البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب تعليم النبي e أمته من الرجال والنساء مما علمه الله ليس برأي ولا تمثيل. انظر: ابن حجر: فتح الباري، مرجع سابق، 57-56/28، الحديث رقم: 7310. وتام الحديث: «... ثُمَّ قَالَ: مَا مِنْكُمْ امْرَأَةٌ تُقَدِّمُ بَيْنَ يَدَيْهَا مِنْ وَلَدِهَا ثَلَاثَةَ إِلاَّ كَانَ لَهَا حِجَابًا مِنَ النَّارِ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْهُمْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْ اثْنَيْنِ، قَالَ: فَأَعَادْنَهَا مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: وَاثْنَيْنِ وَاثْنَيْنِ وَاثْنَيْنِ».

[25]) أخرجه مسلم.

[26]) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الآذان، ورقمه 595، والدارمي في سننه، كتاب الصلاة، ورقمه 1225.

[27]) الجرثومة في اللغة العربية تطلق ويراد بها الأصل، فأصل كل شيء يسمى جرثومة، ولذا فإن جرثومة (أصل) التراجع الحضاري راجع إلى الأزمة التعليمية.

تنمية التعليم

بوصفه سبيلاً للخلاص من التراجع الحضاري
إنّ تاريخ العلم والتعليم لدى المسلمين خير شاهد على ما بلغته هذه الحضارة من رقي
وازدهار في هذين المجالين. لكن حاضر المسلمين يبدو وكأنه لا علاقة له بذلك الماضي
التليد، إذ كان من المفروض أنّ النهضة العلمية الحديثة وما حقّقه من تطور هائل في مجالات
متعددة تكون في حوزة العالم الإسلامي ومن إنتاجه، ولا تكون في حوزة العالم الغربي ولا
من إنتاجه، إذ إنه كان يعيش حياة بعيدة كل البعد عن العلم قبيل نهضته الحديثة. إذن، فمسألة
نشوء العلم الحديث وما أحدثه من تطور هائل في عالم غير العالم الإسلامي - الذي كان مؤهلاً
من الناحية العلمية أكثر من العالم الغربي، حيث إنّ حظه من العلم كان أوفر - فهو أمر غريب
جعل بعض الكتاب يرومون الإجابة عن هذه المسألة.

وهذا أمر دعا «توبي هاف» لتأليف كتابه «فجر العلم الحديث» لتفسير سبب نشوء العلم
الحديث في الغرب دون حضارتي الإسلام والصين، رغم أنهما كانتا في العصر الوسيط أكثر
تقدماً وتطوراً من الناحية العلمية (28). ولكنّ صاحب هذا الكتاب أبدى بغضه المكشوف
وحقده الدفين تجاه الإسلام، إذ جعل من تعاليمه سبباً رئيساً في عدم نشوء العلم الحديث في
العالم الإسلامي (29). وهذا أمر يخالفه فيه كلّ من التزم بالعدل المعرفي (30) مع الموافق
والمخالف من علماء الغرب أنفسهم. فنجد مثلاً أنّ «بيرك» في كتابه القيم «عندما يتغيّر
العالم» يعزو التقدم العلمي إلى تعاليم الدين نفسه فيقول: «... والأهم من هذا كلّهُ أنّ الدين
والثقافة تعايشا معاً في تواءم، فحيثما وجد الإسلام، وجد معه التعطش إلى المعرفة وتطبيقاتها
على شتى مناحي الحياة» (31). وأما في عصرنا الحاضر، فإنّ العالم الإسلامي يعيش أزمة
تعليمية وتراجعا حضارياً، وهو أمر جعلنا نهتم بالحديث عن تنمية التعليم باعتباره سبيلاً
للخلاص من التراجع الحضاري، وفي المطالب الآتية بيان لذلك.

1- نشر الروح العلميّة:

إنّ عملية التنمية التعليمية تحتاج أول ما تحتاج إلى نشر الروح العلميّة الباعثة على النموّ
والتطور، ولكن قد يكون بعض أو كثير من أفراد العالم الإسلامي من ذوي العلم ممن يحبون
التعلم ويرغبون في تعليم الآخرين، إلا أنّ هذه الوضعيّة لا تحدث نهضة علميّة، ومن باب
أولى لا تحقق شهوداً حضارياً للأمة الإسلاميّة. والسبب في ذلك راجع إلى كونها تنمية
ينقصها الشمول، ومن خلال ما تقدم من كلام في التنمية تقرر أنّ العملية التنمويّة لا تحقق
أهدافها ولا تصل إلى غاياتها إلا إذا كانت شاملة لأفراد العالم الإسلامي جميعاً، ولا سيما
التنمية العلمية والتعليميّة، والتي عليها يتوقف نجاح تنمية العالم الإسلامي أو فشله. ونظراً
لأهميّة التنمية العلميّة الشاملة، فإنّ المؤسسات التعليميّة، بما فيها مراكز الدّراسات والبحث
العلمي، خليفة بأنّ تقوم بهذا الدور المهم في إحداث تنمية علميّة شاملة، بحيث إذا تضافرت
جهود مختلف المؤسسات التعليميّة على إنشاء مراكز للدّراسات والبحوث، وقامت هذه بدورها
كما ينبغي، فلا شك أنّ عملاً كهذا سيساهم في نشر الروح العلميّة بين أبناء العالم الإسلامي
قاطبة.

وليس المقصود بنشر الروح العلميّة هنا أنّ يكون كلّ فرد في العالم الإسلامي منتبهاً إلى طبقة
العلماء، فذلك تكليف بما لا يطاق؛ إذ الناس يختلفون في ميولاتهم، ويتباينون في طاقاتهم،

ويتفاوتون في قدراتهم، ولذلك لا يمكن مع هذا الاختلاف والتباين والتفاوت الذي فطروا عليه أن نغيّر ذلك ليكونوا رجالاً واحداً عالماً. ولكن المقصود بذلك أن تسعى هذه المؤسسات وتبذل جهداً لتجعل الروح العلمية سارية في كلّ فرد من أفراد العالم الإسلامي، مما يشكل مجتمعات إسلامية تحب العلم وتحب العلماء، وتساعد على نشر التعليم، وإن لم يكن ذلك الفرد بعينه مشغولاً بالعلم والتعليم، ولكن تسري فيه الروح العلمية التي تشيع بين أفراد الأمة الإسلامية وتنتشر بين فئات مجتمعاته المتنوعة.

وتوضيحاً لذلك أقول: إنّ الروح العلمية لا تنتشر في مجتمع ما إلا إذا سرت في ثقافته وتناقلتها أجياله، جيلاً عن جيل، وذلك لما للثقافة من سيطرة على السلوك الفردي والاجتماعي في أمة من الأمم. فالثقافة، كما عرفها الأستاذ مالك بن نبي، رحمه الله، هي «العلاقة التي تحدد السلوك الاجتماعي لدى الفرد بأسلوب الحياة في المجتمع» [32]، وبعبارة أخرى فإنّ «الثقافة هي أسلوب حياة، الأسلوب المشترك لمجتمع بأكمله من علمائه إلى فلاحيه» [33]. ومن ثمّ، فالثقافة بهذا المعنى مظهر اجتماعي عام، بحيث يشترك فيه أفراد المجتمع جميعاً، فإذا قلنا ثقافة مجتمع ما كذا وكذا، فيعني أنّ أفرادَه يشتركون في ذلك الأمر. وعليه، فيمكن القول: إنّ الثقافة هي التي تعبّر عن مستوى مجتمع ما أو أمة ما، أو هي المقياس الذي تقاس به الشعوب والمجتمعات والأمم، من حيث البدائية والتحضر، فيقال هذا مجتمع بدائي وذاك مجتمع متحضر، اعتماداً على ثقافته.

ونخلص من خلال ما سبق ذكره إلى أنّ الثقافة أهم مظهر اجتماعي يتحكم في مصير المجتمعات الإنسانية. ولذا، فليس بمستغرب أن تكون الثقافة هي المسؤولة عن تخلف المجتمع وتقدمه، إذ إنّها هي التي تتحكم في تصرفات الناس وتوجيههم سلوكياً وفكرياً داخل مجتمع معين. والملاحظ أنّ أهمية الثقافة في حياة المجتمعات والأمم وتأثيرها «تتجلى في صورتين: فهي إما أن تؤثر بوصفها عوامل نهوض بالحياة الاجتماعية، وإما على عكس ذلك بوصفها عوامل ممرضة، تجعل النمو الاجتماعي عسيراً أو مستحيلاً» [34]، بحسب قوة الأزمة الثقافية وحدتها.

ومهما يكن من شيء، فإنّ التنمية التعليمية المنبثقة عن انتشار الروح العلمية لا تحدث في فراغ، ولا تنشأ من لا شيء، بل لابد من عوامل مساعدة على ذلك، ولعلّ من أهمها، أو قل أهمها، الثقافة المهيمنة على سلوك أفراد المجتمع وتصرفاتهم. وبعبارة أخرى، إذا سرت الروح العلمية في ثقافة أبناء العالم الإسلامي كلّهم فقد زالت العقبات وأميطت العوائق أمام نشر العلم والعناية بالتعليم، بل تجد تشجيعاً جماعياً من الناس كافة، ومساعدة من أفراد الأمة على اختلاف منازلهم وتباين طموحاتهم. وبناء على ذلك، فإنّ التوعية العلمية والتشويق إلى التعلم وإنشاء المكتبات العمومية، من أهم الأمور التي تيسّر نشر الروح العلمية بين أبناء الأمة الإسلامية، وسأفرد كل عنصر بكلمة مختصرة ووجيزة.

أ - التوعية العلمية: تقرر آنفاً أنّ الثقافة هي التي تتحكم في تصرفات الناس وسلوكهم في مجتمع ما. وهذا التصرف والسلوك يتحكم عادة في أفراد المجتمع كلّهم على اختلاف طبقاتهم وتنوع مستوياتهم. ولذا، فإنّ على المؤسسات التعليمية متمثلة في مراكز الدراسات والبحوث أن تسعى بكلّ قواها لنشر الوعي العلمي في ثقافة العالم الإسلامي، فإذا أصبحت ثقافة المجتمعات الإسلامية تتضمن وعياً جماعياً بالعلم وأهميته في التنمية والنهوض الحضاري، سنظهر آثار هذا الوعي الجمعي على المسيرة العلمية للأمة الإسلامية. ثم إنّ تكثيف الجهود وتضافرها، فضلاً عن استمراريتها وتأكيداها التوعية العلمية بفضل ما تبذله مؤسسات البحث

العلمي ومراكز الدراسات من جهد في سبيل تحقيق ذلك، فيصبح هذا الوعي العلمي جزءاً من ثقافة المجتمعات الإسلامية، بحيث يجعل الأفراد يتصرفون تلقائياً فيه، تعبيراً عن وعيهم وإدراكهم لأهمية العلم وقيمة التعليم في نهضة العالم الإسلامي وتحضره، إذ «إنّ من أكبر العار على المسلمين أن يظلوا على حالهم تلك من الأمية والتخلف، ودينهم أعظم حافز على التعلم والتقدم، وهو يهيئ لهم من الأسباب المادية والاجتماعية، ومن المناخ العقلي والنفسي ما يخرجهم من الجهل إلى العلم ومن البداوة إلى الحضارة، ومن الظلمات إلى النور» [35].

فضلاً عن ذلك، فإنّ مؤسسات البحوث ومراكز الدراسات في العالم الإسلامي يكون لها أثر كبير ودور مهم في التوعية العلمية ونشرها بين المسلمين إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ المؤسسات التعليمية تركز على النظام التعليمي فحسب، وقد بينا سلفاً أنّ هذا التركيز الأحادي الجانب يعدّ أحد مواطن الخلل الخطيرة على التعليم في العالم الإسلامي، إذ إنّ الاقتصار على التعليم النظامي بحيث يكون التعليم مقصوراً على ما يلقى داخل حجرات الدرس، فذلك أمر يؤدي إلى إهمال من هم خارج قاعة الدرس والذين يمثلون الأثرية في المجتمعات الإسلامية، وهذا ينذر بخطر يكون قريب الوقوع أو يوشك أن يقع.

ومن ثم تكون مؤسسات البحث العلمي ومراكز الدراسات متممة لهذا النقص، ومصلحة لهذا الخلل، بحيث تعتني بأبناء العالم الإسلامي الذين تخرجوا من حجرات الدرس فتشجعهم على مواصلة البحث والدراسة، وتبصرهم بأن العلم والتعليم لا يتوقف عند حجرات الدرس، بل إنّ بدايته الحقيقية بعد التخرج حيث يصبح الطالب وجهاً لوجه مع البحث العلمي بعد أن توفر على أدواته، والاعتماد على الذات لتحصيل مزيد من العلم وتنمية معلوماته. وهذه التوعية وهذا التوجيه والتأكيد على ذلك، حتى لا يفقد خريجو الجامعات في العالم الإسلامي تلك الروح العلمية التي ينبغي أن يتصف بها المتعلم المسلم ويتحلى بها طيلة حياته. ولعلّ خلو مؤسسات البحث العلمي ومراكز الدراسات من مثل هذه التوعية العلمية والتوجيه الروحي يفسّر لنا فقدان الروح العلمية والوعي بأهمية العلم وطبيعته وخصائصه في المنظور الإسلامي لدى كثير من خريجي الجامعات في العالم الإسلامي، بحيث إذا تخرج الطالب تنقطع صلته بالتعلم وطلب المزيد من العلم في تخصصه، بسبب ما اسكتن في الوعي الجمعي للمتعلمين أنّ مسيرة التعليم وتحصيل العلم أجلها عند إنجاز الرسالة أو الأطروحة، وبعدها لا تسمع للبحث ذكراً، ولا للعلم حسيماً، ولا للتعليم همساً بين خريجي الجامعات.

ومن ثم، فإنّ من أهم الأمور التي تستحق أن يبذل فيها جهد وتُسخر لها طاقات المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث والدراسات، أن تعمل عملاً دؤوباً على تغيير هذا الوعي الجمعي المتردي لدى كثير من المتعلمين إلى توعية علمية تحفظ للتعليم قدره، ومدركة لطبيعة العلم وخصائصه، التي من أهمها التنمية التعليمية المستمرة التي تستغرق حياة الفرد المتعلم من الولادة حتى الوفاة. فإذا انتشرت هذه التوعية التعليمية لدى المتعلمين، فضلاً عن نشر الروح العلمية في ثقافة المجتمعات الإسلامية بفضل التعاون التكاملي بين المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث والدراسات في العالم الإسلامي، فسينتج عن ذلك كله تكوين مجتمع متعلم، وبه يمكن تحقيق النهضة الحضارية المنشودة.

ب - التشويق إلى التعلم: لاشك أنّ النفس الإنسانية تتشرب بعمل إذا اقترن بثواب، سواء أكان مادياً أو معنوياً، وتحجم عن عمل لا ترجو منه ثواباً حتى لو أجبرت على ذلك إجباراً. وعليه، فقد يُجبر الناس على التعلم، ويكون عليهم إلزاماً، ولكن ليس في الإمكان أن يجبروا على حبّ التعلم، بحيث يشعرون بشوق يغمر أنفسهم إلى التعلم ورغبة تدفعهم صوب العلم دفعا. وهذا

التشويق، وهو المعبر عنه في الأدبيات الإسلامية بالترغيب، هو أسلوب قد استخدمته الشريعة الإسلامية في أمور العبادات، حتى في أشدها تجرداً لله U وأعني بذلك الجهاد في سبيل الله [36]، حيث يلاحظ أنّ التكليف وما يترتب عليه من أعمال صالحة قد اقترن به ترغيب وتشويق للمكلف بما ادخره الله له من نعيم معنوي ومادي [37]. فإذا قمنا بنقل هذا المعنى إلى مجال التعليم فنجد أنّ «الثواب ما زال من أكبر العوامل على التعلم، ويقصد به كل ما يعمل على تحقيق الرغبات وبلوغ الأمناني، فإذا أثيب المتعلم بذل في سبيل العلم جهداً كبيراً، غير مبالٍ بما يعترضه من مصاعب ومشاق» [38]، وذلك لتوفر دواعي ومرغبات في التعليم.

فإذا ثبت أنّ استخدام أسلوب الترغيب في التعليم يعدّ من أكبر الدوافع وأهمها على التعلم، فيكون حينها للمؤسسات التعليمية وسياساتها تجاه المتعلمين ومؤسسات البحث العلمي ومراكز الدراسات أثر كبير ودور فعّال في إحداث مثل هذا الأمر المهم. وليس التشويق للتعلم محصوراً في الأمور المادية فحسب كما يظنّ الكثير، بل هو أمر أعم من ذلك وأوسع، إذ يعدّ ذلك جزءاً من عملية التشويق لا يُعولّ عليه كثيراً، لأنّ التشويق المادي إنما هو تشويق خارجي لعدم صدوره من طبيعة المتعلم ذاته ولا من قرارة نفسه، ومن ثم فهو معرّض للزوال بزواله. ناهيك عن أنّ التشويق المادي إذا زاد عن حدّه انقلب من كونه وسيلة لترغيب المتعلم إلى غاية يسعى إليها، وفي ذلك أذان بخراب التعليم وفساده فساداً كبيراً. يضاف إلى ذلك أنّ التشويق المادي إذا أصبح غاية للمتعلّم أفقد التعليم قيمته، بحيث تصبح جهوده ونشاطه التعليمي من أجل الحصول على الثواب المادي. وبناء على ذلك، فإنّ المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث والدراسات لا بد أن تراعي هذا الأمر أثناء استخدام الترغيب المادي للمتعلّمين.

وزيادة على ذلك، فإنّ هناك نوعاً آخر من التشويق يمكن أن نطلق عليه التشويق الداخلي مقابل التشويق الخارجي، أو التشويق المعنوي مقابل التشويق المادي، والمتمثل في الترغيب النفسي للمتعلّم. والمقصود بالتشويق الداخلي إلى التعلم ما يكون نابعاً من ذات المتعلّم وصادراً عن رغبة نفسية داخلية للتعلم. ويتم تحقيق هذا النوع من التشويق من خلال التوعية الذاتية للمتعلّم بأهمية التعلم وعظيم منفعته على مستوى الأفراد والجماعات، كما سلف بيان ذلك أثناء الحديث عن التوعية العلمية. فإذا تأكد لنا أهمية التشويق وأثره في نفسية المتعلّم فيكون من واجبات المؤسسات التعليمية أن تقوم بهذا العمل المؤثر في التعليم. ولعلّ بثّ الروح الأخلاقية لدى المتعلمين وما يجب أن يتحلّى به المتعلّم المسلم من صفات تكون خير باعث له على التعلم، من الأمور التي تساعد المؤسسات التعليمية على نشر الروح العلمية بين أبناء الأمة الإسلامية. وعلى الجملة، فإنّ أمام المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث والدراسات نوعين متلازمين من التشويق، أحدهما مادي (خارجي) والآخر معنوي (داخلي) تلازماً بحيث لا يتصور انفكاكهما، وإنّ كان أحدهما أكبر نفعاً من الآخر. والحاصل أنّ الترغيب في العلم والتعلم عن طريق التوعية العلمية وبثّ الروح الأخلاقية، من أعظم الأمور التي تسمو بالتعليم إلى أعلى درجات الرقي والازدهار.

ج - إنشاء المكتبات العمومية: تعرضت لبيان أهمية المكتبات في التنمية العلمية أثناء حديثي عن مواضع التعليم عند المسلمين بوصفها إحدى المواضع المهمة التي اعتنى بها المسلمون قديماً وحديثاً. وهذا الاهتمام بالمكتبات ناتج عن أهمية الكتاب في التعلم حتى في عصرنا الحاضر، رغم تطور الوسائل التقنية وتوفر العديد من الوسائل التي يمكن أن يستخدمها

المتعلم، إلا أنّ الكتاب تبقى له الصدارة ضمن هذه الوسائل. ولذا، فليس بمستغرب أن تعتني الأمم المتحضرة بأمر المكتبة وتوفير الكتب لأبناء المجتمع، وتسهيل الاستفادة منها. ولقد أشار خير الدين التونسي إلى هذا الأمر لدى لأمم الغربية بقوله: «ومن آثار اعتنائهم (يقصد الدول الأوروبية) بتوسيع دوائر العرفان، الذي هو أساس التمدن والتهذيب لنوع الإنسان، كثرة خزائن الكتب الجامعة لسائر الفنون، وتسهيل طرق الانتفاع بها بحسن الإدارة والترتيب الحاسم لمواد العوائق» [39]. واستشعاراً لهذه الأهمية في التنمية العلمية، فإنّ الأمة الإسلامية في تاريخها القديم جعلت الكتاب من أول الأمور التي يعتني بها المتعلم، لذلك يُسارع من اشتغل بالعلم إلى تقييد ما يسمعه في كتاب، وسارعوا أيضاً إلى استنساخ الكتب وتكوين مكتبات خاصة بهم من سماعاتهم وابتاعهم من النساخ والوراقين. فضلاً عن ذلك، فإنّ خلفاء المسلمين وأمرأهم أدركوا أهمية المكتبات في نشر العلم، فقاموا بإنشاء مكتبات عامة في المساجد والمدارس التي قاموا بتأسيسها.

وبناء على ذلك، فإنّ على المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث والدراسات أن تبذل قصارى جهدها لإنشاء المكتبات التي تكون مفتوحة للمتعلمين والباحثين والدارسين، وأن توفر لهم من الكتب والمراجع ما يكون عوناً لهم في دراساتهم وأبحاثهم وتعلمهم، إذ الملاحظ أنّ كثيراً من المكتبات التابعة للجامعات في العالم الإسلامي تشكو من قلة الكتب والمراجع. ويضاف إلى ذلك، أنه في حال توفر المرجع المطلوب تكون منه نسخة واحدة، فإذا أراد الباحث الاستعانة به لم يعثر عليه لأنه مستعار أو مفقود أو موجود على حال يرثى لها. وهذا أمر يتعلق بمسألة تزويد المكتبات بالكتب المطلوبة وتوفير أكثر عدد ممكن من النسخ حتى لا تكون نسخة فريدة تتداولها أيدي الطلاب وكلّ يترك بها أثر مما يجعل عملية الرجوع إليها صعبة.

وهذا الأمر - أعني به إنشاء المكتبات العمومية - لا يتحقق طبعاً إلا بوجود دعم مالي للمؤسسات التعليمية ومراكز البحوث والدراسات مما يمكنها من إنشاء ذلك وتعميمه. ولكن لا بد أن تسعى هذه المؤسسات من أجل ذلك، وتطلب من المؤسسات الأخرى أو المسؤولية تمويل مثل هذه المشاريع النافعة، وأنّ تمدّهم بما يساعدهم على تحقيق ذلك، ولا بد أن تجد مثل هذه الطلبات قبولا حسناً عند من يهتمهم أمر التعليم في العالم الإسلامي، ويسعون في إصلاحه وتنميته.

2- التعليم الذاتي:

تبين لنا بجلاء أثناء الحديث عن التصور الإسلامي للتعليم أنها عملية تستغرق زمان المتعلم كله، بمعنى أنّ الإسلام قد ألغى البعد الزمني في التعليم، حيث إنّ حياة الفرد المتعلم من الولادة حتى الوفاة وفقاً على هذه العلمية. وبناء على ذلك، فمن أسباب العجز التعليمي في العالم الإسلامي - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - حصر العملية التعليمية في التعليم النظامي فحسب، بحيث إذا تخرج الطالب توقفت عملية التعليم لديه وودّع التعليم توديعاً أبدياً غير آسف ولا مكرث بمغبة فعله هذا.

ومن ثم، فإنّ الحثّ على مواصلة التعليم والمزيد منه أثناء التعليم النظامي وبعده يصبح ضرورة لازمة، على المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث والدراسات في العالم الإسلامي أن تبذل جهداً في سبيل ترسيخ التصور الإسلامي لعملية التعليم ومنظوره للعلم. ولذا، فإنّ الإيمان بأهمية هذا النوع من التعليم والشعور بخطره إنّ فقد، يهوّن الجهد المبذول في سبيل ذلك مهما عظم، ويسهل التضحية مهما كانت عسيرة، وربما يحببها إلى الأنفس مهما كانت بغیضة

لديهم، ويحملونها عن رضا بعد أن تحملوها عن كره.

ولعلّ من أهم الأمور التي تحقق التصور الإسلامي للتعليم: التعلّم الذاتي، والمقصود به أن يعتمد المتعلّم على ذاته في تحصيل العلم، وأن تصبح هذه الصفة خلقاً له وسجية، بحيث يكون في أحواله كلّها مقبلاً على التعلّم من تلقاء نفسه رغبة في تحصيل مزيد من العلم. والحقيقة أنّ التعلّم الذاتي، بالمعنى الذي وقع تحديده، يكاد يكون معدوماً لا أثر له لدى كثير من المتعلمين في العالم الإسلامي، ولعلّ منهج التدريس قد ساهم في فقدان التعلّم الذاتي، إذ يعتمد على إلقاء الدرس من قبل المعلم أو الأستاذ والإنصات من التلاميذ أو الطلبة، ثم استحضار ما قاله يوم الامتحان. فليس خافياً أنه لا يوجد هناك حتّى على القراءة خارج الفصول ولا ترغيب في الاعتماد على الذات في تحصيل العلم، لذلك فقد التعلّم الذاتي قيمته وأهميته.

ناهيك عن أنّ هذا النوع من التعلّم يحتاج إلى طول صبر ورياضة نفس ورباطة جأش ومضاء عزيمة، وهي أمور يعدّها المتعلمون المحدثون، ولا سيما في العالم الإسلامي، ضرباً من الخيال لولا أنّ سير الأئمة الأعلام تشهد على أنها حقيقة وليست خيالا، بل لو لم يكن ذلك ديدنهم وخلقهم في التعلّم وتحصيل التعلّم لما بلغوا في العلم مبلغاً عظيماً. ولعلّ من أهم الأمور التي يستدل بها على ما كان عليه العلماء من شدّة الصبر وقوّة العزيمة في طلب العلم ما تجده في سير عظمائهم من الرحلة في طلب العلم، حتى أصبحت صفة يتسم بها من أراد تحصيل مزيد من العلم، وعلامة بها يعرف الأعلام ويميّز الأفاضل، رغم ما كان في السفر آنذاك من مشاق ومتاعب لا يطيقها إلا أفراد قلّائل ممن أراد الله بهم خيراً [40].

وبناء على ذلك، فإنّ مراكز البحوث والدراّسات في العالم الإسلامي يكون لها دور كبير في بناء التعلّم الذاتي وبثه بين المتعلمين من أبناء هذه الأمة، حيث إنّ هذه المهمة وإنّ عجزت عنها المؤسسات التعلّميّة النظاميّة فإنّ بإمكان مراكز البحوث تكميل هذا العجز المؤسّساتي، وذلك من خلال نشر الروح العلميّة توعية وتشويقاً إلى التعلّم وإنشاء المكتبات العموميّة، فضلاً عن تشجيع خريجي الجامعات على القيام بأبحاث ودراسات في تخصصاتهم مما يعمّق التعلّم الذاتي ويجدّره في أنفسهم، لأنّ الأبحاث والدراسات والتأليف لا بدّ أن يعتمد فيها الباحث على نفسه، فإذا تعود على ذلك شيئاً فشيئاً، تكون مراكز البحوث والدراّسات قد غرست في نفسه التعلّم الذاتي، سواء شعر بذلك أو لم يشعر، إذا حصل المقصود ووقع المراد. وهذه الأمور قد سبق الحديث عن بعضها، ولذا فسأتحدث في هذا المقام عن جملة من مهمات الأمور التي تساعد على نشر التعلّم الذاتي بين المتعلمين، فضلاً عما تقدّم ذكره.

أ - عدم الاكتفاء بحجرات الدرس في التعلّم: يخطئ كثير من المتعلمين في العالم الإسلامي حين يظنون متوهمين أنّ عملية التعلّم محصورة في المدارس والمعاهد والجامعات، أو بالأحرى في حجرات الدرس وقاعات المحاضرات فحسب. والحقيقة المؤلمة أنّ هذا التصور الخاطئ لعملية التعلّم هو المهيمن على عقول أكثر المتعلمين، وعليه فمن تخرج انقطعت صلته بالتعلّم وقلّى العلم، فضلاً عما ترسّخ في عقول المتعلمين من أنّ الغاية من التعلّم إنما هي حصول على الشهادة ثم التوظيف، فإذا حصل ذلك، فالى هذا الحدّ يقف مبلغه من العلم. ونظراً لخطورة هذا الأمر على البناء التعلّمي في العالم الإسلامي، فإنّ لمراكز البحوث والدراّسات أن توسّع من نشاطاتها لكي تمحو هذا التصور الخاطئ للتعلّم محواً، والذي استكن في عقول المتعلمين وهيمن على سلوكهم العلمي، واستبداله بالتصور الإسلامي الذي يرى أنّ التعلّم عملية مستمرة داخل حجرات الدرس وخارجها. ومعنى ذلك أنّ يتم ترسيخ عدم الاكتفاء بحجرات الدرس في التعلّم في عقول أبناء المدارس والمعاهد والجامعات، بل على المتعلّم أن

يبذل قصارى جهده خارج حجرات الدرس لتحصيل العلم وتنميته، بل إنَّ التنمية العلمية الحقيقية إنما تحصل خارج حجرات الدرس.

ولذا، فمن الأهمية بمكان أن تسعى المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث والدراسات في العالم الإسلامي من أجل توعية المتعلمين بأنَّ الاعتماد على حجرات الدرس في التعلم لا يحقق الغاية المرجوة من التعليم، ولا يساهم في إحداث نهضة علمية، بل يساهم في تراجعها وانحطاطها. ولعلَّ من أهم الأمور التي تساعد على اجتثاث هذا التصور الخاطئ لعملية التعليم واستبداله بالتصور الإسلامي الصحيح أن تسعى المؤسسات العلمية ومراكز البحوث إلى فتح نوادي ثقافية تعليمية من شأنها أن تستوعب الخريجين في مختلف مراحل التعليم، وتساعدهم على مزيد من التعلم، وتحثهم على ذلك حتّى فيه رفق ورعاية.

وزيادة على ذلك، فإنه بإمكانها استخدام وسائل الاتصالات الحديثة، ولاسيما أن لها تأثيراً قوياً في أنفس الشباب، وسرعة في الوصول، وسهولة في الاستعمال، لكي تحت الشباب الإسلامي وتحرضهم على التعلم المستمر الذي لا يقتصر على حجرات الدرس وقاعات المحاضرات. ولذا، فمن خلال هذا العمل المتواصل والتوعية المستمرة ونشر الروح العلمية، يحصل الاعتماد على الذات في التعلم، ولا يكتفى بحجرات الدرس دون سواها.

بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ بيان مواضع التعليم عند المسلمين الأوائل فيه دلالة كافية على أنَّ عملية التعليم لم تكن مقصورة على مكان معيّن لا تتعداه، وموضع معلوم لا تتجاوزه، بل إنَّ التعليم الإسلامي قد استثمر كثيراً من المواضع لنشر العلم؛ فمن المنازل إلى المساجد، ومن الكتاتيب إلى الحوانيت، ومن البلاطات إلى الدكاكين، وهذه المواضع كانت قبل ظهور المدارس. ثم ظهرت المدارس في المجتمعات الإسلامية وبدأت تنتشر انتشاراً سريعاً نظراً لما حققته من نجاح في أداء وظيفتها التعليمية. زد على ذلك، فإنَّ انتشار المدارس في العالم الإسلامي قد أدّى إلى انتشار المكتبات لتصبح موضعاً مهماً من مواضع التعليم لدى المسلمين. والحاصل أنَّ توعية المتعلمين في العالم الإسلامي وتعريفهم بمواضع التعليم عند أسلافهم يغرس في أنفسهم عدم الاكتفاء بحجرات الدرس والاعتماد عليها دون سواها في التعلم وتحصيل العلم.

ب - بثّ الطموح العلمي بين المتعلمين: لا تتال المعالي إلا بشق الأنفس والتضحية، وإنَّ من معالي الأمور وأولها بالتقديم والاهتمام بتحصيل العلم، بحيث يكون الإنسان مهيباً للعباءة العلمي ومؤهلاً لذلك تأهيلاً ينم عن تضحية، بفضل ما يبذله من جهد ومثابرة في سبيل ذلك. وهذه الأمنية لا تتحقق إلا لمن كان له طموح علمي، بحيث لا يقنع بوضعه الذي هو عليه، بل إنه يدأب دائماً مستمراً لتحسين وضعه المعرفي وتحصيل أكثر ما يمكن من العلم، وليكن على بينة أنه مهما بلغ من العلم مبلغاً فهو قليل، وأنه فوق كلّ ذي علم عليم، وأنَّ يطلب المزيد باستمرار كما أوصى الله ﷻ نبيه ﷺ بذلك تنبيهاً لنا وتعليماً، فقال تعالى: ((وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً)) (طه:114). ولذلك قال سعيد بن جبّير t: «لا يزال الرجل عالماً ما تعلم، فإذا ترك التعلم وظنَّ أنه قد استغنى واكتفى بما عنده فهو أجهل ما يكون» ([41]).

وهذا الطموح العلمي لدى المتعلمين في العالم الإسلامي هو الذي يساعد في البناء التعليمي وتشبيد صرحه وتعليته، ويساهم في إحداث ثورة علمية تخرج الأمة من تخلفها العلمي وانحطاطها المعرفي وتراجعها الحضاري. وعليه، فليس بمستغرب أن نرى أبناء العالم الغربي لديهم طموح علمي يكاد يبلغ عنان السماء، بحيث تجد أحدهم يعكف طوال حياته على الدرس

والبحث والمطالعة، ولا يصيبه سأم، ولا يتطرق إليه ملل، ولا يعترضه ضجر، لأنّ لديهم طموحاً علمياً ليس له حدود.

وأما وضع المتعلمين في العالم الإسلامي فإنه يدعو إلى الشفقة والتألم من فقدان الطموح العلمي لدى الغالبية العظمى من أبنائه. ولعلّ فقدان مثل هذا الطموح في مجال العلم والتعلم جعلهم يعرضون عن القراءة والمطالعة والبحث خارج حجرات الدرس وقاعات المحاضرات، ولا يعيرون اهتماماً لتنمية مستواهم العلمي، نظراً لفقدانهم أي طموح علمي يمكن أن يدفعهم تجاه البناء التعليمي المستمر طيلة الحياة. وبناء على هذا الوضع المتردي لدى المتعلمين في العالم الإسلامي، وضعف الهمم، فيكون من مشاريع المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث والدراسات إعادة بثّ الطموح العلمي الذي اتصف به علماؤنا الأوائل، فبلغوا حظاً من العلم وأفرأ.

وفي هذه المهمة الجسيمة يمكن أن تستعين مراكز البحوث والدراسات بوسائل الاتصال الحديثة من قنوات إذاعية مرئية ومسموعة ومواقع «الإنترنت» وغيرها، مما يساعدهم على أداء هذه المهمة وتعميمها في وقت قصير. وعلى الجملة، لا بد أن تسعى المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث والدراسات في العالم الإسلامي بكل الوسائل المشروعة والطرق المباحة لإعادة حيوية التعليم وفاعليته، وذلك بإحياء الطموح العلمي لدى المتعلمين من أبنائنا.

ج - الاهتمام بالتعليم المستمر: يلاحظ المتتبع لأمر التعليم في العالم الإسلامي أنّ في كل مرحلة من مراحل التعليم النظامي تنقطع نسبة كبيرة من المتعلمين عن مواصلة التعليم؛ ففي مرحلة التعليم الابتدائي يتخلّى كثير من الصبية عن المدرسة إما رغبة عن التعليم أو بسبب الرسوب في الامتحانات أو غير ذلك. ثم في مرحلة التعليم الثانوي يقع الشيء نفسه وللأسباب نفسها، ولا يصل إلى التعليم الجامعي إلا فئة قليلة، وهؤلاء أيضاً يتوقف كثير منهم عن مواصلة التعلم. ومعنى ذلك أنّ نسبة كبيرة من أبناء العالم الإسلامي خارج دائرة التعليم النظامي، ونظراً للمعنى السائد بأنّ التعليم محصور في حجرات الدرس، فتتقطع صلة هذه النسبة الكبيرة من أبناء المجتمعات الإسلامية بالعلم والتعليم، وتصبح كلاً على الأمة الإسلامية. فهذه المشكلة الخطيرة على البناء التعليمي في عالمنا الإسلامي، والتي بطبعها تعرقل سير التنمية العلميّة والنهضة التعليميّة، تدعو المسؤولين عن سياسة التعليم وتبدير شؤونهم أن يفكروا جادين لحلّ هذه المعضلة، إيماناً منهم أنه لا يمكن تحقيق تنمية علميّة ونسبة كبيرة من أبناء الأمة معرضة عن التعليم منقطعة صلتها بدور العلم.

وفي تقديري المتواضع أنّ الاهتمام بالتعليم المستمر، سواء من قبل المؤسسات التعليميّة أو من قبل مراكز البحوث والدراسات، يساهم إلى حدّ كبير في إزالة هذه المشكلة وتلاشيها. وقد تقدمت الإشارة إلى معنى التعليم المستمر وأنه يقابل التعليم النظامي، بحيث تتاح فرص التعليم لنسبة كبيرة من أبناء المجتمعات الإسلاميّة الذين لم يتمكنوا لسبب أو لآخر من الالتحاق بالتعليم النظامي أو التحقوا ثم انقطعوا عنه.

وهذا النوع من التعليم، أعني التعليم المستمر، ليس هو التعليم الذاتي الذي أشرت إليه آنفاً، إذ قد يشتهيه أمرهما على كثير من الباحثين، والفرق بينهما أنّ التعليم الذاتي يكون بتوعية المتعلم نفسه للاعتماد اعتماداً ذاتياً في تحصيل العلم، ولا يقتصر عما يسمعه في حجرات الدرس فحسب، بينما التعليم المستمر يقوم بمهمة تعليم من عجز التعليم النظامي عن توفير فرصة له، حيث إنّ التعليم النظامي مهما توسّع في استيعاب المتعلمين فإنه لا يقدر على استيعاب كل من

رغب في التعلم، ولا أن يوفر التعليم للصبيّة كلهم في عالمنا الإسلامي. لكن الملاحظ أن كلا النوعين متكاملين، لأنّ التعلم الذاتي يتضمن الاستمرار في تحصيل العلم طيلة الحياة، وهذا المعنى نفسه متوفر أيضاً في التعليم المستمر.

وبناء على ذلك، فيمكن أن يتم الاهتمام بالتعليم المستمر وتوفيره لأبناء المجتمعات الإسلاميّة عن طريق التعاون والتنسيق بين المؤسسات التعليميّة ومراكز البحوث والدّراسات، بحيث لا يحتاج الأمر إلى تكاليف مادية باهظة، بل يمكن أن تستخدم مباني التدريس النظامي لهذه المهمّة في غير أوقات التدريس مثل التعليم الليلي. فيقع استخدام المواضيع نفسها للتعليم النظامي والتعليم المستمر إذا تمّ التعاون والتنسيق، والأمر يسير لكن بعض الأنظمة والقوانين تجعله عسيراً، لأنها لا تعبر التعليم المستمر أي اهتمام. وهذا لا يعني أن العالم الإسلامي خلو من التعليم المستمر، بل هناك بعض الأقطار الإسلاميّة التي تمارس مثل هذا النوع من التعليم، إلا أن التعليم المستمر بهذا الوضع الحالي ليس شاملاً للعالم الإسلامي كلّ، بل هو محلي.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ هناك وسيلة أخرى يمكن استخدامها وتحقيق التعليم المستمر، بحيث يتخذ صفة العالميّة، فتكون على مستوى العالم الإسلامي، كلّه وأعني بذلك الجامعات المفتوحة([42]). فتكوين جامعات مفتوحة على مستوى العالم الإسلامي تتيح فرصاً كثيرة لتعليم أكبر نسبة ممكنة من المسلمين، فضلاً عن أنها تعمل على استثمار قدراتهم العلميّة وتنميتها بدل الضياع والتلاشي إذا ما تركوا بدون تعليم. ولذا، فإنشاء جامعة مفتوحة في العالم الإسلامي تحتاج إلى جهد كبير وتنسيق وتعاون بين المؤسسات التعليميّة النظاميّة ومراكز البحوث والدّراسات. وزيادة على ذلك، فإنّ هناك بعض الجامعات الإسلاميّة المفتوحة مثل الجامعة التي بأمريكا وسميتها بلندن وغيرهما إلا أنها خارج العالم الإسلامي، ولا يعني ذلك التقيص من قيمتها وأدائها، ولكن الأولى أن يكون في العالم الإسلامي مثيلاتها، حتى يتم التعرف عليها من قبل أبناء الأمة الإسلاميّة ويستفيدوا من خدماتها، ناهيك عن أن بعض الدول العربيّة قد قامت بإنشاء جامعات مفتوحة، إلا أن انتشارها واستخدامها لا يزال محدوداً في معظم دول العالم الإسلامي ومجهولاً في بعضها الآخر.

وعلى الجملة، فهذا ما عنّ لي من حديث عن دور مؤسسات البحث العلمي ومراكز الدّراسات، فضلاً عن المؤسسات التعليميّة في البناء التعليمي، وما ينبغي أن تبذله من جهد متواصل ومكثف من أجل نشر الروح العلميّة، توعية وتشويقاً وإنشاءاً للمكتبات العموميّة. يضاف إلى ذلك الاعتناء بالبحث العلمي نظراً لما له من أهميّة كبرى وخطورة قصوى في البناء التعليمي، ويكون ذلك بالتشجيع عليه، ومد يد المساعدة مادياً ومعنوياً للباحثين والدارسين في مختلف الميادين المعرفيّة والعلميّة. زد على ذلك، محاولة الاستفادة من الأوقاف الخيرية لتمويل مؤسسات البحث العلمي ومراكز الدّراسات، وألا تهمل في مشاريعها التعليميّة استقطاب الأدمغة الإسلاميّة المهاجرة، نظراً لحاجة العالم الإسلامي إليهم، وذلك لما يتمتعون به من كفاءات وقدرات في ميدان البحث العلمي، لاسيما أن تخصصاتهم هي من أكد الاختصاصات لدى أقطار العالم الإسلامي، بل وأكدها ضرورة وحاجة. وثمة أمر آخر أكدته كثيراً أثناء بيان دور مؤسسات البحث العلمي ومراكز البحوث والدّراسات في التنمية التعليميّة والنهضة العلميّة، وهو مسألة التعريب والترجمة والتأليف، ومحاولة تنسيق هذه الجهود محلياً على مستوى كلّ بلد إسلامي، فضلاً عن تنسيقها عالمياً على مستوى أقطار العالم الإسلامي جميعاً، لما لهذا التنسيق من أثر فعّال ودور حيوي في البناء التعليمي وتشبيد صرحه وتعليته.

وأما آخر مسألة أكدتها في هذا الصدد فتتعلق بالتعلم الذاتي وعدم الاكتفاء بحجرات في عملية

التعليم، فضلاً عن الطموح العلمي ، وهي مسألة لا بد أن تستكن في الوعي الجمعي للأمة الإسلامية، وتصبح جزءاً لا يتجزأ من ثقافتها، إن هي أرادت بناء تعليمها بناءً يحقق نهضة حضارية وتقدماً علمياً. يضاف إلى ذلك كله، الاهتمام بالتعليم المستمر لما له من علاقة بالتعلم الذاتي، بحيث إذا بذلت المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث والدراسات جهوداً في سبيلها، وقامت بنشرها بين أبناء الأمة الإسلامية، فقد ساهمت في إيجاد مجتمع متعلم يمكن أن ينهض بالبناء التعليمي إلى أرقى المستويات وأسمى الدرجات.

3- النهوض بالتعليم الأولي:

ذكرت من قبل أن المقصود بالتعليم الأولي في هذه الدراسة المرحلة التعليمية التي يستغرقها الصبي منذ ولادته حتى فراغه من التعليم الابتدائي. ومعنى ذلك أن التعليم الأولي تنقسمه مرحلتان متلازمتان وهما مرحلة ما قبل المدرسة ثم مرحلة المدرسة، وبهما معاً يتكون التعليم الأولي، ومن ثم فلا بد من الاعتناء بهما معاً. ويظن كثير من الناس ظناً خاطئاً أن هذه المرحلة من التعليم أسهل مرحلة وأيسرها، ولذلك فهي لا تحتاج إلى كبير عناء أو كثير استعداد. ولكن الحقيقة أن مثل هذا الظن الكاذب وسيطرته على عقول كثير من المربين في العالم الإسلامي جعلهم لا يعيرون هذا النوع من التعليم أي اهتمام، وفي هذا الإهمال مضرة بالصبيان ما بعدها مضرة. وعليه، فيعلم الآباء والأمهات والمعلمين والمربين أن واقع الأمر خلاف ما يظنون، حيث إن التعليم الأولي يحتاج إلى صبر، ودقة في الملاحظة، واستمرارية في المراقبة، وبقظة في الملاحظة، ونباهة في الإشراف، وليس هذا بالشيء الهين اليسير الذي يستطيع أن ينهض به من لم يكن مؤهلاً ومهيأً لهذه المهمة.

ومن ثم، فإن الخطورة الكبيرة على التعليم الأولي تكمن في جهل المشرفين عليه بأهميته وأثره في البناء التعليمي، والتنمية العلمية المستقبلية على مستوى الفرد والمجتمع. ولذا، فإذا كان هناك قصور أو تقصير من المشرفين على التعليم الأولي فإن آثاره السيئة ستعكس على الصبية، وتكون له آثار سلبية على المسيرة التعليمية للصبي في الغالب.

ونظراً لأهمية التعليم الأولي، وخطورة أمره في الوقت نفسه، سأقوم ببيان كيفية النهوض بالوضع المتردي للمعلمين، فضلاً عن إعادة النظر في أمر الامتحانات، التي كثيراً ما تتسبب في كراهية الصبية وبغضهم للتعليم والمعلمين والمدرسة، وكل ما له علاقة بذلك.

أ - الاعتناء بالتعليم البيتي: لاشك أن للأسرة أثراً كبيراً وشأناً عظيماً في تربية الأولاد وتعليمهم، بل لا نعدو الصواب إذا قلنا: إن اعتناء الأسرة بأمر صبيتهم تربية وتعليماً وتنقيفاً هو الضمان الوحيد والأساس لإنشاء جيل نافع يقوم بالبناء التعليمي والإصلاح المطلوب، من أجل إحداث تنمية علمية ونهضة حضارية. ومن ثم، نجد علماء التربية المعاصرين يؤكدون أهمية التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة (Pre-School education) ، بل إن التعليم المدرسي قد يتم كله في البيت إذا كان للأسرة رغبة في ذلك ([43]).

وعليه، فليس بمستغرب عن تعاليم الإسلام أن تهتم بأمر الأسرة، وما يجب عليها تجاه صبيانها من توفير البيئة الصالحة والأسوة الحسنة، حتى تتم المحافظة على الفطرة التي فطر الله   المولود عليها وتنميتها. والسبب في ذلك راجع إلى كون هذه الفطرة السليمة معرضة

للانحراف والتشويه إذا لم يُحسن الأبوان المحافظة عليها ورعايتها من هذا الأمور الحاقة بها من كل مكان. وهذه القضايا كلها لخصها من أوتي جوامع الكلم e بقوله: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ» ([44]). ومعنى ذلك أن التعليم يبدأ منذ الولادة، وأن الأب والأم هما المعلمان الحقيقيان للولد قبل أي معلم وبعد أي معلم ([45]).

فإذا تبين أن للأسرة أثراً كبيراً في تكوين شخصية الطفل وتوجيه تصرفاته وتقويم سلوكه، فلا بد من استثمار البيئة الأسرية لتربية الطفل وتعليمه. لكن المشكلة ليس في إثبات أهمية الأسرة وخطورتها في التعليم الأولي، ولا سيما في مرحلة ما قبل المدرسة، ولكن المشكلة التي أعزل داؤها أن كثيراً من الأسر في العالم الإسلامي تجهل هذا الأمر جهلاً تاماً. وبناءً على ذلك، فإنها لا تعير للطفل اهتماماً من حيث تعليمه وتربيته وتنقيفه. فضلاً عن ذلك، فإن كثيراً من الأسر تتكون من أبوين أميين مما يجعل استيعابهما لأهمية التعليم الأولي أمراً عسيراً. ولذا، فلا غرو أن تكون أمام المؤسسات التعليمية في العالم الإسلامي إن رامت إصلاحاً للتعليم الأولي والاهتمام بأمره مشكلتان؛ إحداهما أمية الأبوين، وثانيتها الجهل بأهمية التعليم الأولي. أما بالنسبة لأمية الأبوين فقد ذكرت لها حلاً من قبل وهو التعليم المستمر، حيث يعتنى بتعليم من هم خارج التعليم النظامي، فيكون هذا النوع من التعليم شاملاً لأولياء التلاميذ. ويضاف إلى ذلك أن الاهتمام بهذه الفئة من الناس يساهم في تكوين مجتمع متعلم يحب العلم وأهله وإن لم يكن هو عالماً، وكما ذكرت سابقاً أن ذلك شرط أساس للتممية العلمية وتحقيق الشهود الحضاري.

وأما بالنسبة لجهل الأبوين بأهمية التعليم الأولي وخطورته ودور الأسرة الحيوي في تعليم الصبية وتربيتهم فأمر ذو بال، لا بد أن تجتهد المؤسسات التعليمية في العالم الإسلامي لإزالة هذا الجهل وإشعار الأسرة بمسؤوليتها الضرورية والأولية عن تعليم أطفالها. إذن، فالتوعية الأسرية بدورها وأثرها في تربية الأولاد وتعليمهم أمر يمكن أن تقوم به المؤسسات التعليمية عن طريق التعليم المستمر للكبار والأميين، كما سلف بيانه، فضلاً عن استخدام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، ولا سيما جهاز التلفزيون، بحيث يسخر لإذاعة برامج مكثفة حول الأسرة وأهمية دورها في تعليم الأولاد.

فإذا تم هذا الأمر، لا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن كل بيت حتى في القرى النائية والمناطق المعزولة يوجد بها جهاز تلفزيون، وبذلك تتيسر عملية التوعية، فضلاً عن سرعة انتشارها وشيوعها بين أفراد المجتمعات الإسلامية. وبناءً على ذلك، فإن من مسؤوليات المؤسسات التعليمية الراغبة في إصلاح التعليم وجديتها في الاهتمام بالتعليم الأولي والعناية بشؤونه أن تقوم بإعداد البرامج الأسرية المناسبة لهذا الموضوع والملائمة لهذا المقام. فإذا حظي التعليم البيتي باعتناء الأسر واهتمامها، وذلك بعد توعيتها بواجبها نحو الطفل، فلا بد بعدها من الاعتناء أيضاً بالتعليم الابتدائي الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من التعليم الأولي.

ب - الاعتناء بالتعليم الابتدائي: إذا زال خطر التعليم البيتي على عملية التعليم الأولي، فيبقى خطر التعليم الابتدائي قائماً. ومن ثم، فلا بد من العمل على إزالة هذا الخطر إذا رمت النهوض بالتعليم الأولي وتنميته، لإعداد جيل متعلم ينهض بدوره الحضاري في البناء التعليمي. ولا شك أن المؤسسات التعليمية تبذل جهداً لإصلاح التعليم الأولي من حيث المناهج والبرامج والكتب المدرسية المستخدمة في عملية التعليم في هذه المرحلة الابتدائية. زد على ذلك، فإن كثيراً من أقطار العالم الإسلامي تسعى لإنشاء أكثر ما يمكن من المدارس لاستيعاب أكبر عدد ممكن من

الأطفال الذين بلغوا سنّ التعلم. ولاشك أنّ مثل هذا الجهد يساهم في البناء التعليمي، ويساعد إلى حدّ كبير في النهوض الحضاري والتنمية العلميّة. ولذا، فلا أريد التعرّيج على مثل هذه الأمور التي هي في طور الإصلاح والاعتناء، ولكن الأولى أن أنبه على أمر آخر، بحيث إذا تمّ النهوض به، فقد تمّ النهوض بالتعليم الأولي، وهو النهوض بالمعلم المشرف المباشر على تعليم الصبية في المدرسة.

لم أتحدث عن المناهج والبرامج والكتب المدرسيّة، وهي أمور لاشك في أهميتها لنجاح التعليم إذ بإمكان المؤسسات التعليميّة أن تستعين بخبراء وفنيين في مثل هذه الأمور. ولذا، فقد اخترت الحديث عن المعلم لأنه في تقديري أصل الداء والدواء معاً، والسبب الرئيس للمشكلة. وليس سبيل النهوض بالتعليم الأولي، ولا سيما الابتدائي منه، محصور في توفير المناهج الجيدة والبرامج المتقنة والكتب المدرسيّة الملائمة فحسب، وإنما سبيل ذلك أن يُنقذ المناهج الجيد والبرامج النافعة تنفيذاً صالحاً ومنتجاً. والسبيل الوحيد إلى ذلك كله هو المعلم الصالح المتفهم لتلك البرامج والمناهج والكتب، والقادر على تنفيذها على أحسن وجه وأتمه. ومعنى ذلك أنّ المؤسسات التعليميّة إذا أرادت فعلاً أن تعتني بالتعليم الأولي فلا بد لها من العناية بأمر المعلم، ولتعلم علم اليقين أنّ كلّ تعليم مهما يكن نوعه أو مستواه لا يستقيم أمره إلا إذا نهض به المعلم الكفء، وأما بدون هذا الأمر فيعد إضاعة للجهد فيما لا طائل تحته.

وبناء على ذلك، فإنّ المؤسسات التعليميّة في العالم الإسلامي إن رامت إلى إعداد جيل متعلم صالح للبناء التعليمي، ومستعد للعبء العلمي، خليقة قبل كلّ شيء بأن تفكر في المعلمين الذين ينشئون لها هذا الجيل، إذ إنّ أفراد المجتمع كانوا صبية قبل أن يصبحوا رجالاً. فإذا لم تتقدم مرحلة الرجولة تأديباً وتعليم وإصلاح أخلاق فلا تنتظر من مثل هذا الجيل نهضة حضارية ولا تنمية علمية، لسبب بسيط وهو أنّ فاقد الشيء لا يعطيه، وأنّ الرجل ينشأ على ما تعود في صباه. ومن ثمّ، فإنّ على المؤسسات التعليميّة أن تكون هي المسؤولة عن إيجاد المعلم الكفء، الذي ينهض بأعباء التعليم الأولي على أحسن وجه وأكمله.

فأما بالنسبة للمعلمين الذين يعملون حالياً في التعليم، فإذا لاحظت من بعضهم عدم الكفاءة والأهلية فإنّ الحلّ الذي اقترحه ليس بطردهم من وظائفهم، لأنّ اللجوء إلى مثل هذا الحلّ يتسبب في مشكلة اجتماعيّة أخرى، وأعني بذلك كثرة البطالة، فضلاً عن أنّ هناك نقصاً كمياً في عدد المعلمين لدى بعض الأقطار الإسلاميّة. ولكن الأفضل أن تقوم وزارات التعليم في العالم الإسلامي بدورات تدريبية تكملية لتأهيل من هو بحاجة إلى ذلك. وبهذه الطريق تكون المؤسسات التعليميّة قد عملت على تحسين كفاءة المعلمين الذين ظهر منهم تقصير في أداء وظيفتهم وتنمية أهليتهم، وفي الوقت نفسه لم تتسبب في إيجاد مشكلة اجتماعيّة - أي المساهمة في تكثير العاطلين عن العمل - وذلك فيما لو اتبعت سياسة الطرد لمن بدا منه إهمال أو تقصير تجاه تعليم الصبية.

ج - جعل الامتحان وسيلة لاختبار المتعلمين: هناك مشكلة تواجه العالم الإسلامي اليوم، وعلى الرغم من كونها مشكلة عسيرة إلى أبعد حدود العسر، فهي أيضاً يسيرة إلى أقصى غايات اليسر، وأعني بذلك مشكلة الامتحان. والسبب في ذلك راجع إلى جعل الامتحان المقياس الوحيد لتقييم الصبية والتلامذة والطلاب، وحسبك بهذا فساداً للتعليم، وإفساداً للمتعلمين. فهذا المقياس المعتمد لدى المؤسسات التعليميّة في مختلف مراحل التعليم جعل من الامتحان غاية، مع أنّ الأصل فيه أنه وسيلة. وهذا الأمر أدى ضرورة إلى فساد أخلاق المتعلمين «لأنّ هؤلاء الشباب ينشأون على العناية بالامتحان وهو تافه، وعلى إكبار الشهادة

وهي سخيّة، وعلى الإعراض عن العلم وهو لبّ الحياة وخلصتها» [46])، بحيث أصبحت المدرسة والمعهد والجامعة عبارة عن مصنع يهيئ الصبي والتلميذ والطالب للامتحان ليس غير، وفي ذلك بلاء عظيم.

فإذا كان أمر الامتحان يسيراً، فما الذي جعله عسيراً؟ فنقول جواباً عن ذلك: إنّ مشكلة الامتحان لا يمكن التخلص منها؛ لأنها أمر يسير عليه التعليم في العالم كلّه، ولا شك أنّ الشهادة التي يتوصل إليها عن طريق أطوار من الامتحانات شرط ضروري في التوظيف. إذن، فلا يمكن التخلص من مشكلة الامتحان بالغائها رأساً، لأنه من الخطأ التخلص من مشكلة والوقوع فيما هو أشكل منها، حيث إن إلغائه يؤدي إلى فوضى اجتماعية كبيرة، وبطالة مضرة بنظام المجتمع، وربما يكون هذا الإلغاء باعثاً على الخمول والكسل. وبالمقابل فإنّ التشدد في الامتحان والاعتماد عليه اعتماداً مبالغاً فيه حتى أصبح ذلك جزءاً من ثقافتنا، وأصلاً من أصول تصورنا للمتعلم والحكم عليه بالنجاح أو الإخفاق، أدى إلى فساد خلقي عظيم، وانحراف علمي خطير [47]). والحاصل أنّ هذا التصور المقلوب للامتحان جعل التعليم وسيلة بعد أن كان غاية، والامتحان غاية بعد أن كان وسيلة. ومجمل الأمر أنّ الامتحان أمر لا بد منه، ولكن في الإمكان التخفيف مما أدى إليه من إشكالية في التعليم، فنكتفي بأقل قدر ممكن منه، فلا ننقل به المتعلمين، فنضطرهم إلى الشر، ما وسعنا ذلك [48]). ولا يتم التخلص من مشكلة الامتحان إلا إذا أعدنا الأوضاع المقلوبة إلى ما كانت عليه؛ بحيث يصبح التعليم غاية والامتحان وسيلة. وهذا التصور السليم للتعليم والامتحان يصعب على من أشرب خلافه وتعود على مناقضته أن يقبله بقبول حسن.

ومن ثم، فإنّ على المؤسسات التعليمية في العالم الإسلامي أن تسعى إلى إعادة الأمور إلى نصابها، فتقوم بتيسير أمر الامتحانات، وأن تجعله وسيلة لمعرفة من هو مؤهل للمرحلة الدراسية التي ينتمي إليها. وأما بالنسبة لمعرفة المتفوق من المتعلمين، فإنّ ذلك لا يكون عن طريق الامتحان، نظراً لما يحتمله من تضليل وخداع، فقد يكون هذا التفوق بسبب غش في الامتحان سواء من قبل المتعلم أو المعلم. فالطريق الأمثل لمعرفة التفوق هو سيرة المتعلم نفسه، التي تكشف لنا مع مرور الأيام كشفاً لا لبس فيه عن الطالب الممتاز من غيره.

وليس خافياً أنّ في سيرة من سلف من علمائنا ما يؤيد هذا الأمر ويؤكدّه تأكيداً، إذ إنّ الأئمة الأعلام لم يشتهروا بالنجاح في الامتحان، ولا بكثرة الشهادات الجامعية، ولكن حصيلتهم العلمية وسيرتهم التعليمية هي التي شهدت على تفوقهم فيما اختصوا فيه من العلوم، وما امتازوا من الآداب والأخلاق في ذلك كلّه. فضلاً عن ذلك، فإنّ للمعلم شأنًا كبيراً في تقييم المتعلم دون حاجة إلى الامتحان، حيث إنّ شهادة المعلم تكفي لتقييم المتعلم كما كان شأن العلماء في القديم [49]).

وأما في عصرنا الحاضر فلا قيمة للمعلم في تقييم المتعلم، بل أسندت هذه المهمة إلى الامتحان فحسب. إذن، فعلى المؤسسات التعليمية في العالم الإسلام أن تعمل على جعل الامتحان وسيلة في التعليم وليس غاية، وذلك بأن تقوم بتيسيره قدر الإمكان، وأن تجعل للمعلم مكانة في تقييم المتعلم، لأنه مؤتمن عليه، فلا بد أن يمنح ما يلائم هذه الأمانة من الثقة والاطمئنان لتقييمه. والحاصل أنّ النهوض بالتعليم الأولي يعدّ الخطوة الأولى باعتبارها وسيلة تصويب للنهوض بالتعليم في العالم الإسلامي والخروج به من أزمتها التي يعيشها. فالملاحظ أنّ هناك إهمالاً لأمر الصبي، وتغافلاً عن وضع المعلم، وتعظيماً لشأن الامتحان تعظيماً مبالغاً

فيه.

4- الاعتناء بالبحث العلمي:

تقدم الكلام في المطالب السابقة على أهم الأمور التي تساهم في تنمية التعليم في مختلف المجتمعات الإسلامية، ونتعرض في هذا المطلب الأخير إلى البحث العلمي، وأنّ الاهتمام بأمره يعدّ أمراً ضرورياً للرفق بالعلم وتطويره، للخلاص من التراجع الحضاري الذي تعيشه الأمة الإسلامية. ومن الأمور التي دعيتي للحديث عن هذا الأمر هو أنّ كثيراً من الجامعات في العالم الإسلامي عارية من وجود مركز للبحوث والدراسات، ومعنى ذلك فقدان عنصر مهم في الدراسات الجامعية وهو التشجيع على القيام ببحوث ودراسات نافعة في مختلف التخصصات العلمية وشتى ميادين المعرفة. ثم إنّ عدم وجود مراكز للبحوث والدراسات في كثير من الجامعات يغرس في وعي المتعلمين أنه لا فائدة من البحث العلمي ما دام أولو الأمر ليس لهم أيّ اهتمام به، وذلك على الرغم من أنّ مثل هذا الاستنتاج قد يكون خاطئاً، وأنّ من الممكن أن يكون عدم وجود مركز للبحوث في الجامعات ليس سببه إهمال أمر البحث العلمي، وإنما سببه الحقيقي العجز المالي، حيث إنّ الميزانية المالية المخصصة لتلك الجامعة لا تمكنها من إنشاء مركز للبحوث.

وأياً ما كان الأمر، فإنّ على المؤسسات التعليمية أن تجعل للبحث العلمي أولوية وعناية خاصة، إذ لا يمكن التغلب على التخلف العلمي وقهره دون أن تولي أهمية قصوى للبحث والدراسات العلمية. زد على ذلك، أنّ العالم الإسلامي إذا كان يريد إرادة جادة وعزيمة قوية لإحداث تنمية مستقلة، فإنّ الاشتغال بالبحث العلمي خليف بأن يهيئ للأمة طاقات وكفاءات تجعلها تعتمد على ذاتها، لأنّ «التعليم والبحث العلمي من الأعمدة الأساسية للتنمية المستقلة في الوطن العربي، ودونهما لا يمكن أن يكتب لها النجاح، لأنّ التعليم والبحث العلمي مرتبطان بالإنسان، الذي هو وسيلة لتحقيق التنمية المستقلة وأيضاً غايتها» ([50])، ولا سيما أني أومأت سابقاً إلى أنّ مفهوم التنمية في المنظور الإسلامي لا يتحقق إلا إذا كانت هناك استقلالية واعتماد على الذات، بعيداً عن التبعية والاعتماد على الآخرين في تنمية العالم الإسلامي.

وبناء على ذلك، فإنّ المؤسسات التعليمية ومراكز الدراسات والبحوث في العالم الإسلامي يجب عليها أن تضاعف من جهودها تجاه البحث العلمي، تشجيعاً وتمويلاً واستقطاباً لنزيف الأدمغة والكفاءات الإسلامية التي يتعرض لها العالم الإسلامي يوماً بعد يوم. فإذا قامت المؤسسات التعليمية في مختلف بلدان العالم الإسلامي بهذا الواجب البالغ في الأهمية غاية ليس بعدها غاية، فإنها ستحقق نهضة علمية واستقلالية في التنمية، ولنفرد لكل من التشجيع على البحث العلمي والتمويل واستقطاب الكفاءات المهاجرة جماً يسيرة فيها بيان للطريقة المثلى للاعتناء بالبحث العلمي.

أ - التشجيع على البحث العلمي: نظراً لأهمية البحث العلمي في النهضة العلمية وتنميتها نجد أنّ الدول المتقدمة تهتم به اهتماماً بالغاً، مما يدعو إلى الحيرة والتعجب من التكاليف الباهظة التي تنفق في هذا الميدان. لكن يزول هذا التعجب وتذهب هذه الحيرة إذا أحطنا علماً بما يقوم به البحث العلمي من نشاط وفاعلية وفوائد داخل المجتمع مقابل تكاليفه، فنجد أنّ التكاليف لا تساوي شيئاً إذا ما تمّ مقابلتها بما أحدثته من تطور وتنمية، وأنّ نفعه يتعدى الباحث للمجتمع ككل. وقد أدركت الدول الغربية هذه الحقيقة المهمة، بحيث «نجد أنّ كل دولة تسعى بكلّ ما في وسعها لكي تقوم بالاستثمار الكثيف والفعال في أنشطة البحث والتطوير

التجريبي. ولا مفر للدول التي تقفل في ذلك من أن تتوقع التخلف عن ركب التقدم»([51])، بل إن دول العالم الإسلامي قد وقعت في هذا «التوقع»، فتخلفت نظراً لتخلف البحث العلمي وقلة الإنتاج والإبداع.

إنّ البحث العلمي في عالمنا المعاصر قد أصبح مختلفاً عن البحث العلمي قديماً، إذ كان يمكن إجراء بحث علمي بقلم وورقة، وتتم عملية البحث في عقل وذهن الباحث في الغالب. وأما اليوم فقد اختلف الأمر من حيث حجم الإنفاق المالي على البحث العلمي، والدليل على ذلك وجود مؤسسات وهيئات ضخمة مهمتها الإشراف على البحث العلمي وتقديم المساعدة والدعم المادي للباحثين، ولاسيما إذا كان البحث العلمي في مجال التقنيات أو الطبيعيات نظراً لما يحتاجه الباحث في هذه الميادين من أجهزة وأدوات ومختبرات وغيرها.

إن الدول الغربية تنفق إنفاقاً سخياً على البحث العلمي إلا أننا نجد في مقابل ذلك قلة الإنفاق وضعفه في أقطار العالم الإسلامي، وعدمها أحياناً بالنسبة لبعضها. ومما يصور لنا هذه المأساة أنّ «الإنفاق العالمي على البحث العلمي والتطوير تجاوز 10 بلايين دولاراً منذ عام 1974م، وقد جمع وأنفق أقل من 3% من جملة هذا المبلغ في الدول النامية»([52])، كلّها، فلا شك أنّ نصيب العالم الإسلامي أقل من ذلك بكثير. ولذا، فإنّ النتيجة التي نصل إليها متأسفين أنّ المؤسسات التعليمية قد حققت عجزاً فادحاً، ولاسيما في المستوى الجامعي بالنسبة لقلة الإنتاج كما ونوعاً، مما حال بين هذه المؤسسات وبين تحقيق أهدافها، إذ إنّ البحث العلمي يشكو ضعفاً في التمويل في بعض بلدان العالم الإسلامي وعدمه في بعضها الآخر، باستثناء عدد قليل من الأقطار التي تشجع عليه، مادياً ومعنوياً. وهذا العجز المالي المؤسسي تسبب في عدم توفر الظروف الملائمة للعلماء والباحثين، ناهيك عن أنّ مثل هذا العجز يؤدي بالباحث الجاد إلى أن يبحث له عن مكان آخر أو مؤسسة تعليمية أخرى أو مراكز بحوث خارج العالم الإسلامي. ومن ثم، فقد شكل هذا الأمر أحد عوامل هجرة الكفاءات أيضاً، وقد يتواصل هذا الأمر ويشهد استمراراً مستديماً إذا لم توفر المؤسسات التعليمية في العالم الإسلامي ومراكز البحوث الحد الأدنى لعملية البحث والمساهمات العلمية لأبنائها ممن يشتغلون بالبحث العلمي.

والحاصل أنّ أبسط نظرة فيما تبذله الدول الغربية من الجهد الكبير والمال الجم لتشجيع الباحثين والدارسين على الإنتاج في مختلف الميادين العلمية تكفي لإقناعنا بأنّ أمامنا طريقاً طويلة جداً لا بد من أن نسلکها قبل أن نبلغ ما بلغته الدول الغربية من الحث على البحث العلمي والتشجيع عليه. وهذه المشكلة أحدثت قصوراً معيماً في حركتنا العلمية وتنميتها، مما أدى إلى تخلف علمي وتراجع حضاري، ناهيك عما تجلبه من سخرية واستهزاء من قبل المناوئين الذي يتربصون بنا الدوائر في كلّ وقت وحين. ولذا، فلا بد من إصلاح هذا الأمر إن كنا نريد الإصلاح حقيقة ونبتغي شهوداً حضارياً غير متوهم، وإن كنا نريد أن ننصح للعلم والتعليم في العالم الإسلامي ونقوم بترقيته وتنميته، وإن كنا نريد أن ننصح للباحثين والمتعلمين، فنخرجهم من الخمود والجمود إلى النشاط والإنتاج، لأنّ هذا التقصير المخزي راجع إلى الإهمال من قبل المؤسسات العلمية ومراكز البحوث والدراسات للتشجيع على البحث العلمي في أغلب الأقطار الإسلامية.

وعليه، فمن الأهمية بمكان أن تعتنى المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث في العالم الإسلامي بتشجيع البحث العلمي، ولكن قبل ذلك لا بد أن تحظى هذه المؤسسات بالدعم المالي من قبل الدولة حتى تستطيع القيام بهذا الأمر الجلل. وأما التشجيع على البحث العلمي فضروري

متعددة؛ منها تنظيم المسابقات في مختلف الميادين العلمية، وبمثل هذا التنظيم نلفت أنظار الطلاب إلى أهمية البحث العلمي، فضلاً عن شحذ أذهان المتعلمين للإنتاج العلمي. يضاف إلى ذلك منح جوائز للمتفوقين في الدراسة والبحث لتكون عوناً لهم وتشجيعاً على الاستمرار في الإنتاج العلمي.

وقد يكون التشجيع تارة بطباعة ونشر ما يقومون به من أبحاث ودراسات، إذ إن كثيراً من الباحثين في العالم الإسلامي على الرغم من أنهم لا يتلقون تشجيعاً مادياً من قبل مراكز الدراسات والبحوث، فإنهم لا يتلقون كذلك تشجيعاً معنوياً أيضاً، وهو أهم بكثير من التشجيع المادي، بحيث تقوم دور النشر والطباعة بالتأسف والاعتذار عن عدم النشر، وإذا فتشت عن جرثومة الامتناع تجدها سبباً مادياً تجارياً، حيث إن أصحاب هذه الدور يظنون ظناً أن ذلك الكتاب أو تلك الدراسة لا تجد لها قراء، ولا يمكن تسويقها، بمعنى أنه لا يستطيع أن يبيع تلك الطبعة فليس هناك ربح مادي من ورائها، ولكن مثل هذا التصرف الأحمق يؤدي في الغالب إلى خسارة علمية كبيرة. وهكذا تخدم أنفاس كثير من الأبحاث بسبب هذا التوجس الذي يصدق حيناً ويكذب أحياناً.

ولذا، فإن مراكز البحوث قد تساعد مساعدة عظيمة في إزالة هذه المشكلة، وذلك بتشجيع الباحثين ولو بنشر ما يكتبون وإذاعته بين الناس، وفي ذلك تشجيع أيما تشجيع على البحث العلمي والإنتاج المعرفي.

زد على ذلك، فإن من المؤسسات التعليمية المهمة مؤسسات البحث العلمي ومراكز الدراسات العليا، إذ إن للدول المتحضرة اعتناءً شديداً بالبحث العلمي والدراسات التي يقوم بها أهل الاختصاص في مختلف العلوم والمعارف. ومما يدل على هذا الاعتناء الشديد إنشاء العديد من مراكز البحث العلمي والمؤسسات المشرفة عليه، بحيث لا يخلو فرع من فروع العلم أو فن من فنون المعرفة من وجود مركز للبحوث تابع له، ليكون في خدمة من أراد أن يشغل بأمور البحث ويمد له العون والمساعدة لتحصيل غايته وتحقيق رغبته.

وبالمقابل، فإن الملاحظ أن خريج الجامعات في العالم الإسلامي، ولاسيما من الدراسات الجامعية العليا، بعد أن يفرغ من كتابة رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه، يتوقف عند هذا الحد في التأليف والإنتاج العلمي، وليس ذلك بسبب عجزه عن القيام بأبحاث ودراسات جادة في تخصصه، ولكن بسبب عدم وجود مراكز للبحوث تشرف على هذه العملية، وتقوم بالتمويل المادي، تشجيعاً للبحث العلمي. فلو تتبعنا كثيراً من خريجي الدراسات العليا في العالم الإسلامي لا تجد لهم إنتاجاً علمياً، إلا لبعض الأفراد القلائل، وحتى هؤلاء تجد إنتاجهم نزرأ نظراً للتقصير المعيب من قبل المؤسسات العلمية من عدم بذل جهد لتأسيس مؤسسات للأبحاث العلمية، وحتى مراكز البحث القائمة تشكو إهمالاً وقلة تمويل، لذلك أصبح من المحقق عند خريجي الجامعات في العالم الإسلامي أن الإنتاج العلمي والتفرغ للبحث صناعة لا تقوت صاحبها ولا تقيم أوده، ولا تكسيه كرامة واحتراماً في الغالب، فإذا طلبت إلى العلماء أن يتفرغوا للبحث والإنتاج العلمي فقد طلبت إليهم أن يتفرغوا للبؤس والجوع، فضلاً عن عدم الاحترام، ولذا فإنه لزاماً على من يذبرون أمر التعليم في العالم الإسلامي أن يهتموا بتمويل البحث العلمي.

ب - تمويل البحث العلمي: إنه لمن السخف أن نقارن بين التمويل المالي للبحوث والدراسات في العالم الإسلامي والعالم الغربي، فالبون شاسع والفرق هائل ولا وجه

للمقارنة. ولعلّ من الأفضل لنا أن ندع المقارنة إلا إذا أردنا أن نقف على حقيقة هذا الفرق الهائل، ونأخذ هذا الأمر - تمويل البحث العلمي - مأخذ الجد، بحيث نتغلب على مشكلة التمويل، لأنّ كثيراً من دول العالم الإسلامي لها مال وفير، لكن المشكلة في كيفية استخدامه فيما ينبغي أن يستخدم فيه واستعماله استعمالاً حكيماً، بدلاً من تبذيره في أمور لا تنفع أو قليلة النفع. ولا أريد أن أطيل الكلام على أهميّة وخطورة التمويل على البحث العلمي فقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في عدّة مواضع من هذه الدراسة، ولكن أريد أن أشير إلى مصدر واحد يكون خير ممول لمراكز البحوث والدراسات في العالم الإسلامي.

وهذا المصدر المهمّ يتمثل في الأوقاف، إذ قد تمّ استخدامها من قبل المسلمين الأوائل في سبيل نشر العلم والتعليم. وعليه، فالملاحظ في تاريخ النهضة العلميّة في العصور الإسلاميّة الأولى أنه كان من أهم أسبابها توفر الأوقاف الخاصة بالعلم والتعليم، حيث سعى الخلفاء والأمراء الذين بنوا المساجد وشيدوا المدارس أن يجعلوا لها وقفاً يسيّر أموراً مالية، من حيث النفقة على شراء الكتب ورواتب المعلمين والنفقة على الطلبة المحتاجين وغير ذلك مما تحتاجه المدارس لأداء مهمتها التعليمية والتربوية. ولذا، فقد اضطلعت الأوقاف بدور مهم جداً في تمويل الحركة العلميّة والنشاط التعليمي في التاريخ الإسلامي.

وعلى الجملة، فإنّ مراكز البحوث والدراسات تجد في الأوقاف والتبرعات الخيريّة ما يقويها على القيام بمهمتها من حيث التشجيع على البحث العلمي مادياً ومعنوياً.

ج - استقطاب الكفاءات (الأدمغة) المهاجرة: إنّ من الأمور المهمّة جداً في عملية تطوير البحث العلمي والاعتناء به أمر استقطاب الكفاءات التي نبذت العالم الإسلامي ظهيراً، حيث إنها تمثّل أزمة زادت التعليم في العالم الإسلامي تأزماً والمشكلات تراكمًا. والمقصود بهجرة الكفاءات هنا: العلماء من أبناء العالم الإسلامي، المشتغلون بمجالات المعرفة والعلوم المتنوعة، الذين حققوا كفاءة وقدرة ومهارة في مختلف التخصصات العلميّة، ثم تركهم لمجتمعاتهم الإسلاميّة للعمل في المجتمعات الغربيّة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يدخل في هجرة الكفاءات واستنزاف الأدمغة الإسلاميّة من ذهب في بعثة علميّة، ثم بعد التخرج يفضل البقاء هناك على الرجوع إلى العالم الإسلامي. ولكن يستنتى من هذا المصطلح - هجرة الكفاءات الإسلاميّة - في حال ما إذا كانت هذه الهجرة من بلد إلى آخر داخل العالم الإسلامي، إذ إنّ مصلحة العالم الإسلامي واحدة، أو هكذا يجب أن تكون، فضلاً عن أنها لا تشكّل خطورة على المؤسسات التعليميّة، إذا لم تكن الفوارق في هذه الهجرات كبيرة([53]).

وبناء على ذلك، فإنّ هذه الظاهرة التي اتخذت شكلاً جماعياً تعدّ من المشكلات العصيبة التي تُعاني منها الأمة الإسلاميّة اليوم، حيث يقع استنزاف علمائها من ذوي الكفاءات العالية، والنوعيات الممتازة من الخرجين، سواء داخل العالم الإسلامي أو خارجه. ومما زاد هذه المشكلة إعضالاً أنّ العالم الإسلامي يشكو من قلة الطاقات وندرة الكفاءات، وحتى في حال توفرها في بعض البلدان الإسلاميّة، فإنها لم تحقق للأمة اكتفاءها الذاتي، مما اضطرها إلى استيراد كفاءات وخبراء في الميادين التي لم تحقق فيها اكتفاء ذاتياً. ثم إنّ هذه الكفاءات المستوردة في مجال معيّن من التخصصات كالطب والهندسة وغيرهما، هي نفسها تمثّل أغليّة في نسبة المهاجرين من المسلمين، كما هو بيّن من خلال الجدول الآتي، وذلك بالنسبة للمهاجرين إلى الولايات المتحدة فحسب:

أعداد العلماء والمهندسين والأطباء المهاجرين

إلى الولايات المتحدة في أواخر الستينيات من القرن العشرين([54])

السنة الميلادية

مهاجرون

(علماء ومهندسون)

مهاجرون (أطباء)

30 يونيو 1967 – 30 يونيو 1968

12.973

3.000

30 يونيو 1968 – 30 يونيو 1969

10.225

2.757

30 يونيو 1969 – 30 يونيو 1970م

13.337

3.155

إذن، فليس بمستغرب أن تكون هجرة الكفاءات أو هجرة الأدمغة من العالم الإسلامي قد شكلت ألواناً من الخسائر قد تراكم بعضها فوق بعض؛ فمن جانب قد فقد العالم الإسلامي جزءاً مهماً من كفاءاته وقدراته ومهاراته، ومن جانب آخر قد استورد بدلاً عنهم كفاءات أجنبية غريبة غريبة عنهم، عقدياً وفكرياً وثقافياً، ومن جانب ثالث أن هذه الكفاءات والخبرات المستوردة تكلفهم من المال أضعافاً مضاعفة، كانوا في غنى عنها فيما لو وظفوا كفاءاتهم المحلية واحتفظوا بها، أو بعبارة أدق حافظوا عليها. يضاف إلى ذلك أمر آخر على غاية من الخطورة متمثلاً في أن وجود الخبرات والكفاءات المستوردة وتوفرها في العالم الإسلامي، مع ما يخصصون به من احترام من قبل المسؤولين، وما يتمتعون به من حرية في التصرفات، سبب قوي لإدخال عناصر غريبة عن الثقافة الإسلامية والمعتقدات الدينية للعالم الإسلامي، مما يحدث ضرراً أكبر من النفع المنتظر منهم.

فإذا تبين عظم خطر هجرة الكفاءات على العالم الإسلامي، فإن هذه الظاهرة لا تحدث من فراغ أو بدون سبب، بل هناك العديد من الأسباب، منها أسباب اقتصادية، واجتماعية، وسياسية وغيرها([55]). ولكن الذي يعنينا في هذه المقام الأسباب الأكاديمية التعليمية، إذ إن المهاجرين من ذوي الكفاءات إنما هم خريجو التعليم في العالم الإسلامي في مرحلة من مراحل، يستثنى من ذلك من ولد في الغرب من المسلمين وياشر تعليمه هناك. ولذا، فإن المؤسسات التعليمية في العالم الإسلامي تتحمل جزءاً كبيراً من مسؤولية هذه الظاهرة التي

تشكل خطورة كبيرة على التعليم في العالم الإسلامي، حاضره ومستقبله. ويتجلى سبب العجز في كون المؤسسات التعليمية في العالم الإسلامي لم تستطع الحفاظ على هذه الكفاءات بطريق أو بأخرى، مما أدى إلى عجزها عن تنمية التعليم وتوفير الكفاءات للعالم الإسلامي، لأنها فقدت خريجها فلم تستفد منهم أكاديمياً في التعليم، ولا تقنياً، ولا مهنياً. ومما زاد في مضاعفة هذا العجز المؤسسي أن هؤلاء المهاجرين من ذوي الكفاءات والمهارات العالية يصعب تعويضهم، وإن توفر ذلك فيكون في المدى البعيد مما يزيد العجز عجزاً.

ناهيك عن أن التعليم نفسه قد يكون سبباً لهجرة كثير من المتعلمين، نظراً لتخلف التعليم في العالم الإسلامي، وما يؤدي إليه من نتائج هزيلة، سواء في التكوين العلمي الأكاديمي، أو في الإنتاج. وعليه، فمن يرغب في تكوين أكاديمي أرقى وتعليم أحسن، فلا يجد أمامه من سبيل لتحقيق هذه الرغبة التعليمية سوى الهجرة إلى الجامعات الغربية. ثم إن الطالب إذا تخرج، وأصبح من ذوي الشهادات، ثمر بذاكرته التجربة التعليمية المريرة في العالم الإسلامي وما فيها من تخلف، فضلاً عن عدم تشجيع البحث العلمي، وغياب الاحترام، وسوء المعاملة، مقابل ما تتحلى به الجامعات الغربية من رقي، وتشجيع على البحث العلمي وتمويله، وما يحظى به المتعلمون والخريجون من الاحترام وحسن المعاملة. فلا شك أن العاقل إذا قام بهذه المقابلة بين حالين، أحدهما تعيس والآخر بهيج، فيختار التي أبهج على التي أنعس، ومن ثم فيفضل البقاء في بلاد الغرب على الرجوع إلى العالم الإسلامي. ([56])

ثم إن هذه الهجرة إذا تواصلت بصفة مكثفة سيكون لها خطر مستقبلي على المؤسسات التعليمية، بحيث يصبح أفراد العالم الإسلامي حريصون على تعليم أبنائهم في الجامعات الغربية لتحقيق حصيلة علمية أفضل، وحياء أحسن، فضلاً عن ابتعادهم عما يجره إليهم التعليم في العالم الإسلامي من متاعب ومصاعب، بل إن هذا الخطر المستقبلي بدأت تظهر بوادره، إذ «قد لا يكون مستغرباً في عالمنا اليوم أن الأمر تجاوز هجرة العقول والسواعد معاً إلى هجرة الأجنّة قبل الولادة. وعليه، فلعلّ من أعزّ الأمانى أن تلد الأمهات أجنّتها في أوروبا أو أمريكا لاكتساب الجنسية» ([57]).

ولذا، فإنّ هجرة الأجنّة تشكل خطورة على مستقبل التعليم في العالم الإسلامي، حيث تفقد المؤسسات التعليمية تدريجياً قابلية الطلاب ورغبتهم عنها إلى غيرها، إذ إن كثيراً من العائلات الإسلامية تهاجر إلى الغرب للعمل هناك والاستقرار، وضمان مستقبل أولادهم، الأمر الذي يجعلنا نتوقع عجزاً تعليمياً أكبر مما نحن فيه، إن لم تعمل المؤسسات التعليمية والسلط السياسية في العالم الإسلامي على الحدّ من هذه الهجرة وتقليلها.

والحاصل أن هجرة العلماء والباحثين والخبراء قد اتخذت أبعاداً مفرغة في السنوات الأخيرة إلى درجة تكاد أن تُفرغ المنطقة الإسلامية من أخصب ثروة تملكها. لقد شملت الهجرة نخبة النخبة التي أنفقت المجتمعات الإسلامية أموالاً طائلة على تكوينها أملاً بأن تساهم يوماً في نهضته الحضارية والعلمية. ولكن كلما وصل أكاديمي أو عالم إلى مرحلة النضج وبدأ يتهيأ للعطاء هاجر إلى مركز بحوث أو جامعة غربية لتقطف الثمرة من دون أن تكون قد أنفقت عليها ديناراً أو درهماً، وذلك ينذر بتدهور التعليم في العالم الإسلامي، بل وربما خرابه.

إنّ، فلاشك أن العالم الإسلامي يتعرض لعملية نزيف بشري على غاية من الخطورة متمثلة في هجرة الأدمغة والكفاءات إلى العالم الغربي. ولذا، فإذا لم تعمل الأمة الإسلامية على الحدّ من هذا النزيف وإيقافه فإنّ تواصله واستمراره خليك بأن يعطل عملية التنمية العلمية

تعطيلاً لا تتخلص منه إلا بإيقاف هذا النزيف. ومن ثم، فيكون للمؤسسات العلمية ومراكز البحث في العالم الإسلامي شأن كبير وأثر فعال في الحدّ من هجرة الكفاءات والتقليل منها بحيث لا تشكل ظاهرة جماعية يترتب عنها إحداث خلل في المجتمعات الإسلامية ينتج عنه عجز المؤسسات التعليمية عن تحقيق أهدافها المرجوة، من حيث إحداث تنمية علمية ونهضة حضارية. ولا يتم هذا الأمر إلا بمعرفة الأسباب الكامنة وراء هجرة العلماء من العالم الإسلامي تجاه العلم الغربي، والعمل المكثف من أجل القضاء على هذه الأسباب، حتى يتسنى لنا إيقاف هذا النزيف العلمي الهائل والعودة به إلى موطنه الأصلي عزيزاً مكرماً ([58]).

ولذا، فمن الأهمية بمكان أن تستقطب المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث في العالم الإسلامي هؤلاء المهاجرين إلى العالم الغربي، وتعمل على إعادتهم إلى العالم الإسلامي، بحيث تبذل جهداً من أجل توفير ما يرغبهم في العودة، وتجعل من يفكر في الهجرة يحجم عن ذلك، لأن «عدم توفر الظروف الملائمة للعلماء والباحثين، وحرمانهم من الامتيازات التي تقدمها مؤسسات التعليم ومراكز البحوث في العالم الآخر، وهذا بالتالي يعطي للباحث عذراً في قلّة الإنتاجية أو عدمها أحياناً، ويدفع بالعالم الجاد والنشيط أن يبحث له عن مكان آخر أو مؤسسة تعليمية أخرى أو مراكز بحوث خارج الوطن العربي، ويبقى هذا الجانب قائماً لدى مؤسسات التعليم العالي العربية ومراكز البحوث العربية ما لم تحقق مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث قدراً وحداً أدنى يوفر فرصة العطاء للباحث العربي» ([59]).

وعليه، فإنّ الملاحظ أن كثيراً من المهاجرين يتمتعون بكفاءات عالية ومهارات راقية، ولذا فهم خليقون بأن تبذل الأمة الإسلامية ما في وسعها من أجل الاستفادة منهم في العالم الإسلامي، ولا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أغلب هؤلاء المهاجرين من ذوي الكفاءات في تخصصات مهمة وضرورية للأمة الإسلامية مثل الهندسة والطب وغيرهما، مما يكلف العالم الإسلامي رواتب باهظة من أجل جلب متخصصين في هذه العلوم من العالم الغربي. والحاصل أنه لو قامت مؤسسات التعليم ومراكز البحوث والدراسات في العالم الإسلامي بدراسة شاملة للدوافع وراء الهجرة، وحصرها حصراً دقيقاً لتمكنت بعدها ولو تدريجياً من استقطاب كثير منهم، حيث إنّ بعضهم قد يكون سبب هجرتهم أسباب سياسية، بل يعدّ أهم الدوافع للتخلي عن العالم الإسلامي، وقد يكون بعضهم الآخر يشعر أنه لا يجد احتراماً وتقديراً في العالم الإسلامي مقابل ما يحظى به من تقدير واحترام وإعجاب في الجامعات الغربية، وغير ذلك من الأسباب الكامنة وراء هجرة العلماء من العالم الإسلامي التي يمكن معالجتها وتقاديتها إذا أحسنّا التصرف معها.

إنّ، فمثل هذه الأمور وما شاكلها، بإمكان المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث أن تقوم بتوفير المناخ المناسب للمهاجرين من حيث الاحترام والتقدير والحرية والتشجيع على الرجوع والقيام بأبحاثهم ودراساتهم وأهمية تعليمهم في أي قطر من أقطار العالم الإسلامي سواء أكان قطره الأصلي أم غيره، فكلها تمثل الأمة الإسلامية ككل. وزيادة على ذلك، فإنّ الاعتناء بالبحث العلمي من حيث التشجيع عليه وتمويله، كما سبق بيانه، عامل مهم جداً من عوامل استقطاب الأدمغة المهاجرة، لأنّ معظمهم يشغلون بالبحث العلمي وإنجاز الدراسات القيمة، مما تعتني به الجامعات الغربية وتموله تمويلًا لا يتصوره باحث في العالم الإسلامي، وإذا بلغ مسامعه عدّه ضرباً من السُحال أو حسبه ضرباً من أساطير الأولين.

وعلى الجملة، فالقصد من هذا الكلام المتقدم أن تهتم البلدان الإسلامية بمؤسسات البحث العلمي ومراكز الدراسات، إنشاءً وتمويلًا وتشجيعاً، إذ إنه ليس من المعقول أن يُكلف ثلّة

من العلماء بأن يفرغوا للبحث والتأليف ولا يوفر لهم ما يقوتهم وعيالهم، وحتى إذا لم يكن باحثاً متفرغاً، وكانت له رغبة في إنجاز بحوث علمية فلنتمد له يد المساعدة مادياً ومعنوياً، وبدون ذلك فأنت تطلب المستحيل.

[28] راجع: هاف، توبي: فجر العلم الحديث: الإسلام، الصين، الغرب، ترجمة أحمد محمود صبحي (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997م).

[29] إن مترجم الكتاب الدكتور أحمد محمود صبحي قد كان بالمرصاد لتخرصات صاحب كتاب فجر العلم الحديث، حيث قام بتفنيدها الواحدة تلو الأخرى، فضلاً عما تقدم من كلام في هذه الدراسة يدحض ما ادعاه دحضاً.

[30] المقصود بالعدل المعرفي أن يتصف أهل كل علم ومعرفة بالإنصاف والموضوعية في أحكامهم على الآخرين، ولو كان ذلك مع المخالفين حتى في الملة والاعتقاد لقوله تعالى: ((يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلّٰهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اَعْدِلُوا هُوَ اَقْرَبُ لِلْقَوِّىِ وَاتَّقُوا اللّٰهَ اِنَّ اللّٰهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ)) (المائدة:8)، فالعدل المذكور في هذه الآية قد ورد مطلقاً فيبقى على هذه الحال ليشمل أنواع العدل كلها، ولا شك أن العدل المعرفي أحدها.

[31] بيري، جيمس: عندما يتغير العالم، ترجمة ليلي الجبالي ومراجعة شوقي جلال (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1994م) ص 50-51.

[32] ابن نبي، مالك: مشكلة الثقافة، ترجمة عبد الصبور شاهين ، ط4 (دمشق: دار الفكر، 1984) ص 57. إن لمصطلح الثقافة تعريفات كثيرة لدى العلماء والمفكرين لا تكاد تحصر، ولكني اخترت هذا التعريف لأنه يعبر عن حقيقة الثقافة وماهيتها تعبيراً دقيقاً ومختصراً، ويتماشى مع ما نحن بصدد بيانه.

[33] المرجع نفسه، ص 138.

[34] المرجع السابق، ص 14.

[35] القرضاوي، يوسف: من أجل صحوة راشدة تجدد الدين وتنهض بالدنيا (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001م) ص 217.

[36] أقصد بذلك ما ورد في قول الرسول e: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ». أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد، باب الخمس، ورقمه 2909، ومسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، ورقمه 3295، وقد روى عن سفيان الثوري قوله: «النفل أن

يقول الإمام من أصاب شيئاً فهو له، ومن قتل قتيلاً فله سلبه»، فتأمل!!!.

[37] قد اقتضت كلامي على الترغيب أو التشويق إلى التعلم دون الترهيب أو العقاب لأنّ الأسلوب الأول قد حقق نجاحاً باهراً، ولذلك عقد ابن خلدون فصلاً في مقدمته للحديث عن «أنّ الشدة على المتعلمين مضرة بهم»، فضلاً عن أنّ الملاحظ في الشريعة الإسلامية وما بني على تعاليمها من أساليب التربية والتعليم أنّ أسلوب الترغيب مقدم على أسلوب الترهيب، وعليه فيكون الترغيب أصل في التربية والتعليم، والترهيب استثناءً فيهما. ثم إنّ الدراسات الحديثة في ميدان التربية وعلم النفس أثبتت أهمية التشويق في التعليم، وبالمقابل تبين لهم أنّ العقاب لا يحمل المعاقب (بفتح القاف) على التعلم، بل يحمله على كرهه والوحشة من أهله.

[38] شهلا، جورج، وآخرون: الوعي التربوي ومستقبل البلاد العربية، ط5 (بيروت: دار العلم للملايين، 1982م) ص 117.

[39] زياد، معن: خير الدين التونسي وكتابه أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، ط2 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985م) ص 237.

[40] إنّ حرص الرعيل الأول من العلماء على طلب العلم دفعهم إلى الرحلة ولقاء العلماء، وتحمل المشاق، حتى إنهم اهتموا بالتأليف في الرحلات وآدابها. ولقد ذهب كثير من العلماء إلى أنّ الرحلة ضرورية في طلب العلم، يقول ابن خلدون: «فالرحلة لا بد منها في طلب العلم، لاكتساب الفوائد والكمال بلقاء المشايخ ومباشرة الرجال». انظر: ابن خلدون: المقدمة، مرجع سابق، ص 540.

[41] ابن جماعة: بدر الدين بن أبي إسحاق الكناني: تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم (بيروت: دار الكتب العلمية، بدون تاريخ) ص 28.

[42] المقصود بالجامعة المفتوحة تلك الجامعات التي تعتمد في التدريس على «الإنترنت»، بحيث إنّ الاتصال بين الجامعة وطلبتها يكون عبر موقعها في «الإنترنت». وهي طريقة في التدريس تيسر على كثير من الناس ممن لم يلتحق بالتعليم النظامي أو أنّ وقته لا يسمح للحضور الانتظامي في الفصول أو غيرها.

[43] من حق الأسرة في الغرب، أن تحتفظ بأولادها في البيت فلا ترسلهم إلى المدرسة وتقوم هي بهذه المهمة، وذلك في حالة إذا ما أبدت الأسرة استعداداً وكفاءة لتقديم التعليم المطلوب مثله في المدرسة. وهذا النظام معمول به وإن لم يكتب له الانتشار، إلا أنه يترك فسحة أمام الأسرة لكي تختار لصبيبتها التعليم الأحسن والأنسب. انظر بخصوص هذه الجزئية:

Jack L.and others: Critical Issues in Education (New York: ،Nelson Companies, Inc. third editon,1996), p.86 The McGraw-Hill

[44] أخرجه البخاري.

[45] أشار روسو في كتابه «إميل أور في التربية» إلى أنّ «المغذية الحقيقية للولد هي الأم، والمعلم الحقيقي له هو الأب»، والصحيح أنّ الأب والأم يشتركان في تربية الولد وتعليمه ولا ينفرد الأب بذلك، كما أوما الحديث إلى أنّ أبواه يهودانه أو يمجسانه وليس الأب فحسب. انظر:

Emile or in Education, translated by Allan :Rousseau, Jean-Jacques
.p.48 (Bloom (U.S.A: Basic Books, 1979

[46] حسين، طه: مستقبل الثقافة في مصر، ط2 (مصر: دار المعارف ، 1996م)
ص126.

[47] ثم لا يقف الأمر عند الفساد الخلقي والانحراف العلمي، بل يتعداه إلى فساد سياسي.

[48] لعلّ من أكبر الشر الذي يضطر إليه المتعلم هو الغشّ في الامتحان، وسببه أنّ الامتحان غاية والنجاح غاية الغايات، فعليه أن ينجح في الامتحان للحصول على غايته، وتحقيق أمنيته، فإذا لم يتمكن من ذلك بطريق خير، يلجأ إلى طريق الشرّ، فيقوم بالغش والتدليس، مما يزرع في أنفسهم أنّ الغاية تبرر الوسيلة، وفي ذلك فساد خلقي ما بعده فساد، فليتأمل!!

[49] تقدمت الإشارة إلى أنّ الإمام مالك رحمه الله لم يجلس للتدريس والإفتاء إلا بعد أن شهد له سبعون من علماء المدينة أنه أهلٌ لذلك، وهكذا الأمر بالنسبة لمن يقرأ في سير العلماء الأعلام. ثم إنّ عملية التقييم بهذه الطريق تجعل العلاقة بين العالم والمتعلم علاقة وطيدة وقوية، إذا ما تمّ الالتزام بأداب العالم والمتعلم الذي أفردوا العلماء بالتأليف ومن بينهم أبو الحسن القابسي في «الرسالة المفصلة لأحوال المتعلمين وأحكام المعلمين والمتعلمين»، وبدر الدين بن جماعة في «تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم».

[50] علي، عمر محمد: رؤية مستقبلية لدور التعليم والبحث العلمي من أجل تحقيق التنمية المستقلة في الوطن العربي (دمشق: دار طلاس للدراسات والنشر والترجمة، 1988م) ص 17.

[51] دينكسون، جون: العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث، ترجمة شعبة الترجمة باليونسكو (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987م) ص 26-27.

[52] المرجع نفسه، ص 30.

[53] لابد من الانتباه إلى أنّ هجرة الكفاءات الإسلامية داخل العالم الإسلامي نفسه لا تعدّ إشكالية، إلا أنها قد تشكّل خطورة على مسألة التنمية التعليمية، وذلك في حال استقطاب الكفاءات إلى قطر إسلامي أو بعضها دون الآخرين، فيحدث حينئذٍ خلل في التنمية التعليمية التي يجب أن تكون متساوية ولو نسبياً بين الأقطار الإسلامية، فلا تتحقق التنمية المنشودة إلا

بتتمية شاملة للعالم الإسلامي كله، فتجمع الكفاءات وتمركزها في بلد دون آخر يخلّ بهذه العملية.

[54] مرسى، محمد عبد العليم: هجرة العلماء من العالم الإسلامي (الرياض: إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1404هـ/1984م) ص 58. وهذا الإحصاء قد تمّ نشره من قبل جمعية العلوم القوميّة الأمريكيّة

(The National Science Foundation).

[55] محمد عبد العليم مرسى، المرجع السابق، ص 127-245.

[56] يشير علماء الاجتماع: أنّ من أهم أسباب الهجرة لدى البشر تتركز في الوضع السياسي المتردي في بلادهم، والوضع الاقتصادية المتدهورة. وعليه، فإنّ الهجرة ترجع إلى العوامل المنفرة في بلد والعوامل المرغبة في بلد آخر، وهو السبب الحقيقي وراء الهجرات البشريّة. انظر:

Sullivan, Thomas J.: Sociology, Concepts and Applications in a World (U.S.A.: Allyn and Bacon, 4edition, 1998), pp.480- 482

[57] نخبة من المفكرين، مقالات في الدعوة، (قطر: مؤسسة الخليج للنشر والطباعة، 1411هـ)، ص 11. والكلام المنقول للأستاذ عمر عبيد حسنه من تقديمه للكتاب المذكور. والحقيقة أنّ هجرة الأجنّة بدأت تتزايد شيئاً فشيئاً، وذلك نتيجة حرص الأباء على مستقبل أولادهم، فيرون أنّ مثل هذا الأمر لا يتحقق إلا في البيئة الغربيّة، حيث يكون في حوزة الأولاد الجنسية الأوروبيّة أو الأمريكيّة بحق الولادة هناك، مما يخوّل لهم التعلم والتمتع بحقوقهم كاملة، والتي هي عرضة لفقدانها في أي وقت في حال بقائهم في الدول الإسلامية ولاسيما العربية منها، نظراً لما تقدم ذكره من تسييس التعليم في العالم الإسلامي. وهذا أمر لا يتحمّله الأفراد المهاجرون فحسب، بل غالباً ما يكون الحق معهم، وهذه المعضلة يتحمل تبعاتها سياسة كثير من أقطار العالم الإسلامي.

[58] من أراد الوقوف على أسباب هذا النوع من الهجرة بصورة مفصلة فليُنظر: مرسى، محمد عبد العليم: هجرة العلماء من العالم الإسلامي، مرجع سابق. وفي هذا الكتاب تفصيل دقيق لأسباب الهجرة، مع جداول إحصائيّة موثقة لما تطرق له في هذه الدراسة القيّمة في موضوعها ومعلوماتها.

[59] بدران، عدنان: دور التعليم العالي ومراكز البحوث في تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي، مرجع سابق، ص 274-275.

المعرفة مفتاح التنمية

يلاحظ الناظر في تاريخ الأمم، قديمها وحديثها، أنّ تحضرها ورقبيّها كان مرتبطاً بالعلم

ارتباطاً وثيقاً، كما أنّ تخلفها وانحطاطها كان مرتبطاً بالجهل ارتباطاً وطيداً. ولذا، فليس غريباً أن يرتبط التحضر والتقدم بالعلم، والتخلف والتدهور بالجهل. فبالعلم تحضرت أمم وتركت تراثاً شاهداً على مدى مبلغها من العلم والتحضر والرفق، وبالجهل وعدم الاعتناء بالعلم والتعليم تخلفت وتدهورت أمم، فلم تذكر في التاريخ إلا موصومة بالتخلف والبداوة والهمجية. ناهيك عن أنّ الأمم التي أصيبت حضارتها بتراجع([4])؛ فوقعت في مأزق التخلف والجمود والانحطاط، لم يكن أمامها سبيل للنجاة من ذلك كله إلا بالمعرفة.

ومن ثم، فإنّ التعليم ليس سبيلاً مهماً للتحضر فحسب، بل يعدّ أيضاً سبيلاً للنجاة والخلاص من المأزق الحضاري الذي تتردى فيه أمة من الأمم بعد أن شهدت تطوراً ورقياً وازدهاراً. وعليه، فـ«يكون الجانب العلمي وحده مدار القياس لدرجات التقدم والتخلف بين الأفراد أو الشعوب»([5]).

ولذا، فلا غرو أن يهتم الباحثون والدارسون للحضارات ونموّ الأمم وتطورها بالنظر إلى التعليم، تأليفاً وبحثاً ودراسة، بياناً لأهميته في تكوين حضارة أمة ما، إذ التعليم محور أساس للتنمية والنهوض الحضاري. وبعبارة أخرى، فإنّ أيّ أمة تتشدّ تشييد حضارة تشييداً يخلّد ذكرها فلا بد أن تتخذ من التعليم نقطة الانطلاق، من أجل تحقيق ما تصبو إليه، وما ترغب في الحصول عليه.

وبناء على ذلك، فلا يكاد يخلو مؤتمر أو ندوة علمية أو حلقة دراسية مخصصة للحديث عن النهضة والتنمية في العالم الإسلامي إلا وتجد الصدارة فيها للتعليم، ويقع التركيز عليه أكثر من غيره([6]). وزيادة على ذلك، فإنّ التعليم يكون أول اهتمامات زعماء الإصلاح جميعاً في أيّ أمة من الأمم، إذ إنّ سيرة كل منهم شاهدة على ما قررناه([7]). فلا غرابة أن يهتم زعماء الإصلاح وقادة الفكر في العالم الإسلامي بأمر التعليم لإصلاحه إنّما يقيظ الإسلاميّة الحديثة. وليس بغريب أيضاً أن يتخذ العالم الإسلامي من التعليم سبيلاً مهماً للتنمية والنهضة، بل يجعله المحور الأساس في بناء الحضارة الإسلامية، أو استئنافها من جديد.

وللعلم والتعليم تاريخ طويل، بدأ منذ وجد الإنسان على هذه الأرض، متمثلاً في آدم u وذريته من بعده، فانه يكرم آدم u وأسجد له ملائكته وجعله خليفة له في الأرض بفضل العلم التي خصّه بها من بين سائر مخلوقاته، إذ أنّ «قوله تعالى: ((...إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً)) (البقرة:30)، محض إخبار جُعل وسيلة لما صدر من الملائكة من التعجب الذي جرّ إلى إظهار فضيلة آدم بالعلم والتعليم الذي صدر منه للملائكة حتى استحق أن يسجدوا له»([8]). ولذا، فإنّ العلم والتعليم لا تقف نشأتها عند أمة بذاتها ولا شعب بعينه، بل ساهم فيهما بنو البشر جميعاً، كل بنصيب، وقد أشار إلى هذه الحقيقة المهمة في تاريخ العلم أحد كبار المؤرخين له وهو جورج سارتون George Sarton بقوله: «ومما أفسد فهم العلم القديم كثيراً من الأحيان ظاهرتان من الإهمال الذي لا يمكن التسامح [فيهما]، الظاهرة الأولى تتعلق بإهمال العلم الشرقي، فمن سذاجة الأطفال أن نفترض أنّ العلم بدأ في بلاد الإغريق، فإنّ المعجزة اليونانية سبقتها آلاف الجهود العلمية في مصر وبلاد ما بين النهرين وغيرها من الأقاليم، والعلم اليوناني كان إحياء أكثر منه اختراعاً»([9]).

1- التعليم عند العرب قبيل الإسلام:

كان العرب قبل الإسلام أمة أميّة كما ورد وصفهم في قوله تعالى: ((هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)) (الجمعة:2)، و«أميون جمع أميّ وهو من لا يقرأ ولا يكتب»([10])، وهم ينقسمون جملة إلى بدو وحضر، والأميّة صفة أغلب أهل البدو، بل «إنّ جميع عرب البوادي كذلك»([11]). ولكن هذه الأميّة لم تصدهم عن أن يكونوا من ذوي العلم، الحريصين على العلم والتعليم، إذ إنّ «العرب جيل من الناس لم يزالوا موسومين بين الأمم بالبيان في الكلام، والفصاحة في المنطق، والذلاقة في اللسان، ولذلك سموا بهذا الاسم فإنّه مشتق من الإبانة، لقولهم أعرب الرجل عما في ضميره إذا أبان عنه»([12]). فضلاً عن ذلك، فإنّ العلم كان علامة الشرف والسيادة في القبيلة كما عبّر عن ذلك الشاعر الجاهلي الأفوه الأودي وكان سيّداً في قومه، بقوله:

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة إذا جهالهم سادوا

تُهدى الأمور بأهل الرأي ما صلحت فإنّ تولوا فبالأشرار تنقاد([13])

وقد كان العرب أحرص الناس على تلقين وتعليم أولادهم الفصاحة والبيان، إذ «كان العرب في الجاهلية يلقنون أبناءهم وبناتهم ما هم في احتياج إليه من المعارف يعدّونهم بها إلى الكمال المعروف عندهم. وكان أول ذلك عندهم التدريب على الفصاحة وإن كانت جبلة فيهم ولكنهم يذودون عن أبنائهم الخطأ ويعصمونهم من اللكنة والخلل، وقد شعروا بأنّ الاختلاط أصل فساد اللغات، وفراراً من هذا الفساد تواطئوا على مبدئين كانا بمنزلة تعليم اللغة:

أولهما: ترك الاختلاط بمصاهرة غيرهم من الأمم.

وثانيهما: ترك المقام بمدائن مجاوريهم من العجم كالروم والفرس، على كثرة رحلاتهم إليهم في قضاء مآربهم»([14]).

ولقد أشار الإمام صاعد الأندلسي إلى أهم العلوم المتداولة بين عرب الجاهلية بقوله: «وأما علمها (يقصد العرب) الذي كانت تفاخر به وتباري فيه فعلم لسانها وإحكام لغتها ونظم الأشعار وتأليف الخطب. وكانت مع ذلك أهل علم الأخبار ومعدن معرفة السير والأمصار... وكان للعرب معرفة بأوقات مطالع النجوم ومغاربها، وعلم بأنواء الكواكب وأمطارها، على حسب ما أدركوه بفرط العناية وطول التجربة، لاحتياجهم لمعرفة ذلك في أسباب المعيشة لا على طريق تعلّم الحقائق ولا على سبيل التدريب في العلوم»([15]).

وبناء على ذلك، فإنّ الشعر كان أكثر علم العرب، فبه حفظوا أيامهم وخلّدوا مآثرهم، ودونوا حروبهم وسنّوا كثيراً من مكارم الأخلاق. وقد بلغت العناية بالشعر مبلغاً عظيماً، فـ«علم الشعر عندهم فسطاط علومهم كلّها، لما لم يكونوا يدنون ويكتبون، وكانوا يُعَنّون بحفظ أنسابهم وتاريخهم ومفاخرهم، وكانوا يخشون النسيان على قوة عوارضهم وبراعة حوافظهم،

فكان الشعر من حيث إنه يذكر مفاخرهم، ويشير شجاعتهم، ويرثي شريفهم، ويمدح سادتهم، ويتضمن في ذلك حفظ أنسابهم وتذكيرهم بأيامهم، بمنزلة المتن الذي يحفظه التلميذ على ظهر قلبه فيتذكر من موجز عباراته شروحا طويلة في ذهنه. هذا زيادة على ما كان للشعر عندهم من الأهمية وهي ترويج أغراضهم عند تظلمهم، وتحسيس قومهم وحلفائهم، وبث الأخلاق والفضائل في عامتهم، ودفع المساوي عنهم»([16]). ولقد أشار أبو تمام إلى أهمية الشعر العربي بشقيه الجاهلي والإسلامي في الحث على مكارم الأخلاق ومعالي الأمور بقوله:

ولولا خلال سنّها الشعر ما درى بناء المعالي كيف تؤتى المكارم

ونظراً لما كان للشعر عند العرب من مكانة عظيمة، فإن أي قبيلة منهم كانت إذا نبغ فيها شاعر وبرز عن أقرانه وبرز أثرابه أنتت القبائل فهنأتها بذلك ويولمون، فيطعمون وتجتمع النساء للعب والطرب فرحاً وسروراً واستبشاراً بهذا الحدث العظيم، لأن في نبوغه حماية لأعراضهم وذبا عن أحسابهم ورفعاً لذكورهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعروف من عاداتهم أنهم كانوا لا يولمون ولا يهنئون إلا بسلام يولد أو فرس تنتج أو شاعر ينبغ فيهم([17]). والسبب في ذلك راجع إلى أن كل أمة تعتمد في استبقاء مآثرها وتحسين مناقبها على ضرب من الضروب وشكل من الأشكال. وكانت العرب في جاهليتها تحتال في تخليدها بأن تعتمد في ذلك على الشعر الموزون والكلام المقفى وكان ذلك هو ديوانها»([18]).

وبالإضافة إلى اهتمام العرب بعلم اللغة من شعر وخطابة، فإنهم كانوا يهتمون أيضاً بتعليم مكارم الأخلاق وحميدها، إذ كان «يلي تعليم اللسان عندهم في الدرجة الثانية تعليم الأخلاق الجميلة والصفات العلية فكانوا يُشَبِّون أبناءهم وبناتهم على أخلاق تنفع كلا في خطته من المجتمع في اصطلاحهم.

وفضلاً عن ذلك كان لأفراد قلائل منهم اهتمام ببعض العلوم الأخرى، وإن لم تكن شائعة شيوع الشعر والخطابة مثل الطب والنظر في النجوم (علم الفلك) وغيرها.

فهذا مجمل القول في أهم العلوم التي كانت شائعة في المجتمع العربي قبل الإسلام، وهي علوم مناسبة لبيئتهم وجارية على ما تقتضيه حاجاتهم في الحياة.

وكانت لهم أسواق ومجالس آداب تشبه في كثير من الوجوه الأندية اللغوية والمجامع العلمية التي نعرفها اليوم([19]).

وبالرجوع إلى كتب الأدب العربي نقف على أشهر الأسواق التي كانت محلاً لتناشد الأشعار وهي سوق عكاظ ومكانه قرب الطائف، وسوق مجنة ومكانه قرب مكة، وسوق ذي المجاز ومكانه جهة عرفة([20]). وزيادة على ذلك، فإن المجتمع وما فيه كان مكاناً مفتوحاً للتعليم، حيث يتعلم الصغار من الكبار تلقائياً عن طريق الممارسة والمحاكاة والسماع.

2- التعليم عند المسلمين:

اقترن ظهور الإسلام بالدعوة إلى التعليم منذ بداية التنزيل، حيث «إن الرسالة لم تبدأ بالدعوة إلى إقامة الشعائر بمعناها الخاص من صوم وصلاة وحج وزكاة- ولا بالحديث عن أركان

الإسلام وأسس بنائه، ولا ببيان نظام التعامل الاقتصادي، ولا بمرتكزات الحياة السياسيّة ومقوماتها، ولا ببيان القيم الأخلاقيّة، ولا حتى ببيان أركان العقيدة، وإنما بدأ بمفتاح ذلك كله ومحور ذلك كله، بدأ بـ ((أقرأ))»([21]).

التعليم في عصر الرسول e وأصحابه y: كانت بداية التنزيل هي نفسها بداية التعليم؛ إذ من المتفق عليه بين العلماء أنّ أول الآيات نزولاً([22]) قوله تعالى: ((أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ، أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ، الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ، عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ)) (العلق: 1-5). ففي هذه الآيات دعوة صريحة إلى القراءة وحثّ على التعلم، وفي ذلك كله تنبيه لطيف وتوجيه شديد لأهمية التعليم وتعظيم لأمره في الإسلام، إذ بدأ الوحي بالدعوة إلى القراءة باسم الله، وذكر القلم لأهميته في العلم والتعليم، وأنّ الله Y بفضل منه وكرم علّم الإنسان ما لم يعلم. وعليه، وبناء على ذلك، فإنّ سيرة الرسول e هي بذاتها مسيرة التعليم الإسلامي وتجسيد له في عصر التنزيل، وأما بعد وفاته e فقد تصدى الصحابة y لمواصلة التعليم على شاكلة مسيرة التعليم النبوي، ولهذا التشاكل كانا بمثابة عصر واحد. فأما سيرة الرسول e فقد جعلها الله I أسوة حسنة وقدوة للأنام جميعاً كما ورد ذلك في قوله تعالى: ((لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا)) (الأحزاب: 21). ومعنى ذلك أنّ حياة الرسول e منذ البعثة حتى الوفاة كانت سيرة تعليمية لتبليغ مفردات الإسلام جميعها لمن كان حوله من المسلمين.

وقد أدرك الصحابة y هذا المغزى العظيم من سيرة الرسول e فكانوا حريصين على ملازمته ليلاً نهاراً، بل إنّ بعضهم نذر نفسه لملازمة الرسول e ملازمة دائمة مثل الصحابي الجليل أبي هريرة t .

وأما من لم يتمكن من ملازمة الرسول e الوقت كله فقد اهتدى بنور الله لأمر مكّنه من تعلم السيرة النبوية ومتابعة ما أنزل كله، وإن لم يلزمه ملازمة مستمرة، وذلك بأن يتخذ خليلاً له يتأوبان على ملازمة الرسول e والسّماع منه والتعلم، حرصاً على ألا يضيع شيء مما أمر الرسول e بتبليغه للمؤمنين.

إنّ التعليم في عصر الرسول e كان تعليمياً منفتحاً ومستمراً؛ وأعني بالمنفتح أنّه كان تعليمياً للناس جميعاً وليس تعليمياً نخبويّاً، فليس خاصّاً بجنس دون آخر ولا بفئة دون أخرى، فلم تكن هناك حجب بين المعلّم (الرسول e) والمتعلّم وهم صحابته الذين عاصروه ورضوا بالإسلام ديناً. زد على ذلك أنّه كان مستمراً حيث استغرق هذا التعليم حياة الرسول e منذ البعثة حتى وفاته، إذ الرسول e نفسه حصر مهمته في التعليم كما قال: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْنِي مُعَنِّئًا وَلَا مُتَعَنِّئًا وَلَكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّمًا مُسَيَّرًا»([23]). وهذا التبليغ يؤدي عن طريق عملية تعليمية يتلزم فيها القول والعمل معاً.

ولقد أمر الرسول e بالتبليغ والبيان معاً؛ فلم يستغن عن التبليغ بالبيان ولا بالبيان عن التبليغ. والسبب في ذلك أنّ التعليم بتبليغ ما أنزل إليه لا يُجَدُّ نفعاً إذا لم يتبيّن للمبلّغ المراد منه، بل لا بدّ من بيان وتوضيح ما أمر بتبليغه.

إن الناظر في سيرة الرسول e وسنته الشريفة يجد أنه e كان حريصاً على تعليم الناس، وكان يقصد من عملية التعليم هذه هداية الناس جميعاً لدين الله، ولذا، فقد كان يعلم الناس دون ملل أو فتور، وفي حالتي الضعف والقوة؛ وكان تعليمه الناس على طريقتين:

أولهما: وهي الأكثر، أن يملي على حاضري مجلسه من القرآن والتربية الخلقية والمواظ وأخبار الأنبياء السابقين. والثانية: جوابه عن أسئلة السائلين والمستترشدين وما يدور بينه وبين أصحابه من أطراف الحديث ([24]). وقد بلغ من حرص النبي e على العلم والتعليم أن جعل فداء الأسرى ببدر مقابل تعليم القراءة والكتابة لعشرة من أبناء المدينة ([25]).

وأما إذا انتقلنا للكلام على التعليم في عصر الصحابة y فلا نكاد نجد فروقاً كثيرة بين العصرين، إذ إن مسيرة التعليم كانت على نسق واحد من لدن الرسول e حتى عصر الخلفاء الراشدين y، مع ملاحظة تطور ونمو أنماط التعليم تبعاً لناموس تطور المجتمع الإسلامي ونموه. والسبب في ذلك راجع إلى كون الصحابة y تشربوا سنة النبي e والمتمثلة في التعلم ثم التعليم، وبذلك تمكنوا من نشر الدعوة الإسلامية وتبليغها لمن استطاعوا ملاقاته من بني البشر، وهذا الأمر «جعل الصحابة y حريصين على علم ما يصدر منه وربما تناوبوا لحضور مجلس النبي e من علم القرآن ومعانيه وسنة رسول الله e ومواعظه وأفضيته، وتصدى الصحابة y بعد وفاة النبي لبث ذلك» ([26]) العلم بعد أن تعلموه وعملوا بما فيه.

لكن لما توسّع الصحابة y في فتح البلدان، شرقاً وغرباً، ودخل في الإسلام أمم لا عهد لها باللغة العربية، لغة الخطاب الشرعي، كان من الواجب على هذه الأمم تعلم قدر من العربية يمكنهم من قراءة القرآن الكريم في الصلاة، وفهم الخطاب الشرعي وما تضمنه من أمر ونهي. هذا الأمر، جعل الأمم غير العربية التي دخلت في الإسلام تقبل إقبالاً منقطع النظير على تعلم اللسان العربي رغبة منها واختياراً لا رهبة واضطراراً. ولذا، أصبح اللسان العربي يكتسب بطريق التعلم والتعليم بعد أن كان سليقة في المسلم العربي آنذاك، يتكلم فيعرب عما في نفسه، ويسمع الخطاب الشرعي فيفهم المراد منه.

وفي العصر الأموي، حافظ التعليم على نفس النسق الذي تقدمه، وإن لم يقدّم بتطويره، إذ إن أبا عمر الكلبي ذكر المسجد الجامع بدمشق الذي بناه الأمويون وكثرة علمائه بقوله: «عهد المسجد الجامع، يعني بدمشق، وإن عند كل عمود شيخاً وعليه الناس يكتبون العلم» ([27]). ولذا، فنجد أن أبرز التابعين الذين تلقوا تعليمهم من الصحابة y إنما كانوا في العصر الأموي، إذ إن الحروب والفتن الداخلية مع مختلف الفرق السياسية والعقدية وكثرة الفتوحات والغزوات لم تمنع العلماء من التعليم ولا طلبه العلم من التعلم.

إلا أن العصر الأموي قد شهد نهضة لغوية وأدبية كان لها أثرها في حفظ اللغة وتدوينها وتعليمها، بل إن الخلفاء الأمويين أنفسهم حافظوا على «الصبغة والثقافة العربية، فنشأوا أبناءهم بالبادية يتعلمون فيها الشعر والأدب واللغة، ويكتسبون الملكة والفطرة والطبع، ويعقدون المجالس الأدبية ويستدعون الرواة والأدباء والشعراء» ([28]). وهكذا شجعت الدولة الأموية تعلم وتعليم وحفظ اللغة العربية وما تفرع عنها من أدب وشعر، ولذا فقد برز في هذا العصر ثلة من الشعراء أبرزهم على الإطلاق جرير والفرزدق والأخطل.

أما في العصر العباسي، الذي يعد بحق العصر الذهبي للعلم والتعليم في تاريخنا الإسلامي، فقد ازدهرت الحياة العلمية ازدهاراً كبيراً. وكان المجتمع الإسلامي آنذاك ملتقى لمختلف العلوم وشتى الفنون. ومجرد ذكر أنواع العلوم المعلومة لدى المسلمين في العصر العباسي خير شاهد على ازدهار المعارف وتطورها في هذا العصر، فنجد العلوم الشرعية من تفسير وحديث وفقه وكلام وغيرها، وعلوم العربية وآدابها من نثر وشعر ونحو وغيرها، والعلوم الطبيعية من كيمياء وفيزياء، وعلوم الرياضيات، وعلم الطب والفلسفة وغيرها من العلوم الأخرى التي اشتغل بها المسلمون في العصر العباسي، وكان لهم أثر كبير في تطويرها وتنقيحها ونشرها في المجتمع.

فهذا التطور العلمي والتعليمي والتراكم المعرفي الذي شهده العصر العباسي لم يحدث كيفما اتفق، بل كان وراءه الخلفاء العباسيون بما بذلوه من جهد في نشر العلم والتشجيع على التعليم.

وفضلاً عن ذلك، فإنّ هذا التطور العلمي لا بدّ أن يقترن بنمو حركة التعليم ونشاطها، وحسبنا شاهداً على ما نقول كثرة مواضع التعليم ووفرتها في هذا العصر، بل لقد استحدثت مواضع لم تكن موجودة في العصر الأموي ومن أهمها المدارس التي ظهرت في العصر العباسي بوصفها موضعاً مهماً للتعليم، وكتب لها القبول عند الناس فانتشرت انتشاراً سريعاً حتى إنّ كلّ مدينة بنيت فيها مدرسة. يضاف إلى ذلك، أنّ المدن الكبرى كان بها عدّة مدارس.

إنّ الاهتمام بالكتب وجمعها وتكوين مكتبات زاخرة بمختلف المصنّفات في شتى الموضوعات كان له أثر كبير في نموّ الحركة العلمية وتطورها في العصر العباسي.

وعلى الجملة، فإنّ الحركة العلمية والنشاط التعليمي قد بلغ ذروته في هذا العصر، بحيث لم يخل فرع من فروع العلم والمعرفة في زمنهم من علم يبحثون فيه توسيعاً لمحتوياته وتطويراً لمضمونه وتصحيحاً لأخطائه وإضافة لما لم يتعرض له المتقدمون. فطوروا العلوم التي نشأت في المجتمع الإسلامي من فقه وحديث وتفسير وكلام ولغة وأدب وغيرها، كما استفادوا من العلوم المنقولة إليهم من التراث الإنساني مثل التراث اليوناني والفارسي وغيرها. ولذا، فلا غرو أن يعد العصر العباسي العصر الذهبي للعلم والمسيرة التعليمية، ولذلك كثرت المؤلفات الحديثة حول معالم الحضارة العلمية في العصر العباسي، واهتم الباحثون في تاريخ العلم والعلوم عند المسلمين بهذا العصر، بل قد أفرد هذا العصر من قبل بعضهم بتأليف ركز فيها أصحابها على الحياة العلمية والفكرية فيه، التي تعدّ بحق من أهم العناصر في هذه الحضارة الإسلامية.

وفي المغرب الإسلامي، اعتنى المغاربة أول أمرهم بعلوم الشريعة وعلوم اللغة العربية لا يخلطون بها غيرها من العلوم. ولذلك نجد أنّ كتب المغاربة الأولى تدور موضوعاتها حول علوم الشريعة من فقه وتفسير وحديث، وكان لهم اعتناء بأمر التعليم منذ الفتح، حيث إنّ المساجد والكتاتيب التي تعدّ أهم مواضع التعليم عند المسلمين انتشرت انتشاراً سريعاً.

وبمرور الزمن انتشرت كثير من العلوم وازدهرت في المشرق الإسلامي دون مغربه، فلما نما خبرها إلى أهل المغرب لم يكن أمامهم من طريق للحصول عليها إلا بالرحلة للمشرق والأخذ عن علمائه، ولذلك كثرت الرحلات من المغرب إلى المشرق، وقد دفعهم إلى ذلك حبهم للعلم وشغفهم على تحصيله.

3- مواضع التعليم عند المسلمين: ([29])

الاهتمام بالعلم يقتضي أيضاً الاهتمام بالمواضع التي يدرّس فيها، فيتم نقله من جبل إلى آخر.

أ- مواضع التعليم قبل ظهور المدارس:

لم يكن للمسلمين الأوائل من الصحابة y مكاناً معيناً للتعليم، فكان الرسول e يعلمهم حيثما تيسر له ذلك، فقد يكون التعليم في إحدى بيوتات المسلمين أو أي مكان آخر يلتقون فيه. ولما هاجر الرسول e وأصحابه y إلى المدينة اتخذ بها مسجداً، وجعله موضعاً للتعليم حيث كان يجلس لأصحابه ولاسيما دبر كلّ صلاة ليعلمهم ويبيّن لهم تعاليم الإسلام. ولذا، كانت الانطلاقة التعليمية المنظمة من المسجد.

- المسجد: أول أمر يلفت الانتباه بخصوص المسجد أنّ الرسول e أشار إلى أنّ الأرض جميعها جعلها الله له ولأمته مسجداً، كما ورد في قوله e : «وَجَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا وَطَهُورًا» ([30]). فإذا كانت رسالة المسجد الأساس تتمثل في تعليم المسلمين وتربيتهم، كما كان شأن الرسول e مع أصحابه y ففي ذلك تنبيه لطيف وإشارة خفية إلى أنّ الأرض كلّها تصلح مكاناً للتعليم، كصلاحيتها لأن تكون مسجداً. ثم اتخذ الرسول y مكاناً معيناً من الأرض وبنى فيه مسجده، وجلس فيه لتعليم المسلمين، فكان الرسول e أول من سنّ لنا اتخاذ المسجد مكاناً للتعليم كما هو مكان للعبادة، وهذه السنّة الحسنة كانت لها أثر عظيم في الأجيال الإسلامية التي تلت عصر الرسول e ، حيث «إنّ المسلمين في عصورهم الأولى توسعوا في فهم مهمّة المسجد، فاتخذوه مكاناً للعبادة ومعهداً للتعليم» ([31]) وبكلمة جامعة، فإنّ المسجد كان المركز الأساس الذي يدير شؤون المجتمع الإسلامي في جميع نواحي الحياة وشتى الأنشطة الاجتماعية.

وأما موضوعات التعليم في المسجد فقد كانت خاضعة لأنواع العلوم المتعارف عليها في المجتمع الإسلامي.

وأما أسلوب التعليم ونظامه، في المسجد، فهو أن يجلس الشيخ غالباً ما يكون بجانب أسطوانة في المسجد، ويتحلق الطلبة من حوله، فيلقي الشيخ درسه إما حفظاً أو من كتاب ويعقبه بالشرح والتفسير والتوضيح لما فيه غموض أو التباس، ويدون الطلبة ذلك كلّهُ أو بعضاً منه.

- الكتاب العمومي: اهتم الرسول e بأمر تعليم أبناء المسلمين القراءة والكتابة حتى جعلها شرطاً لمن أراد أن يفتردي نفسه من الأسر كما وقع مع أسرى بدر. فضلاً عن ذلك، فقد جعل الآباء مسؤولين عن تعليم أبنائهم أمور دينهم مثلما ورد في قوله e : «مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرٍ...» ([32]).

واستمر الأمر على هذه الحال في عصر الصحابة y حيث كانت مسؤولية تعليم الصبيان منوطة بالآباء رأساً. وبناء على ذلك، فإنّ النصائح التعليمية كانت توجه مباشرة للآباء

بوصفهم معلمين ومربين لما رزقهم الله من البنين، وأنهم هم المسؤولون عن ذلك كله.

وبمرور الزمن، وكثرة الصبيان وعجز الآباء عن أداء مهمة التعليم الأولي لسبب أو لآخر، رأى أولو النهى ضرورة الاهتمام بتعليم الصبيان القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن الكريم، فتم تحديد موضع معين لذلك، واشتق له اسم من وظيفته الأساس فسمي بالكتاب ويجمع على كتاتيب، ولذلك فـ«الكتاب موضع تعليم الكتاب»([33])، يعني الكتابة لارتباطه في الغالب بتعليم الصبيان القراءة والكتابة. ولكن مهمة الكتاب أضيف إليها تعليم القرآن الكريم، ومبادئ الإسلام وتعاليمه الأساسية.

ونظراً لهذه المهمة التعليمية التي اضطلع بها الكتاب، فقد انتشر في البلدان الإسلامية شرقاً وغرباً.

وأما عن موضع الكتاب ومكانه، فإنه غالباً ما يكون ملتصقاً بالمسجد أو قريباً منه، بل أحياناً يكون في المسجد نفسه، رغم وجود نصوص من بعض الأئمة تنص على كراهية أو عدم جواز تعليم الصبيان في المساجد([34])، وقد يكون موضعه أيضاً في مكان مستقل عن المسجد كالمنازل والحوانيت وأطراف الأسواق([35]). وبالأحرى فإن مكان الكتاب تبع لتواجد الصبيان وكثرتهم، فكلما كان هناك تجمع صبياني في مكان ما غالباً ما يستدعي إنشاء كتاب لتعليمهم وتربيتهم. ولكن مع انتشار الكتاتيب ووفرته في مختلف الأمصار الإسلامية شرقاً وغرباً فإن فئة من الصبيان منعهم انتماءهم لطبقة السادة من الالتحاق بهذه الكتاتيب المفتوحة لصبيان المسلمين عامة. ولذا، فقد قام الخلفاء والأمراء باتخاذ ما يشبه الكتاب في قصورهم لتعليم أبنائهم، ويمكن الاصطلاح عليه «بالكتاب القصورى» نسبة إلى قصور الخلفاء، أو قل إن شئت: «الكتاب الخاصى» تمييزاً له عن الكتاب العمومي الذي تقدم الحديث عنه.

– الكتاب القصورى: فإذا كان الكتاب العمومي موضعاً لتعليم الصبيان، فيمكن تعريف الكتاب القصورى بأنه: موضع لتعليم أبناء الخلفاء والأمراء وصبيانهم، فهو كتاب قصورى، مقصور على فئة معينة من الصبيان، وسبب اتخاذ هذا النوع من الكتاب حرص الخلفاء والأمراء على تعليم صبيانهم وتأديبهم وتربيتهم حتى لا يفوتون عليهم هذه المرحلة المهمة في التعليم.

وأما موضع هذا النوع من الكتاب فهو القصر نفسه، حيث يخصص جناح منه لأداء هذه المهمة بوصفه كتاباً، وغالباً ما يكون المشرف على هذه المهمة مقيماً في القصر حتى يصرف عنايته كلها للتعليم والتأديب.

وفي الكتاب القصورى يتم تعليم الصبيان القراءة والكتابة والقرآن الكريم والنحو والشعر وغيرها مما يصلح للسان ويقوم للحن، فضلاً عن التأديب الخلقي والتربية الشاملة للعقل والجسم معاً. وبناء على ذلك، فإن القائم بوظيفة التعليم في الكتاب القصورى أطلق عليه اسم المؤدب، على خلاف النوع الأول من الكتاب إذ القائم بالوظيفة فيه يطلق عليه معلم الصبيان.

وأما بالنسبة لمنهاج التعليم في الكتاب القصورى فإنه يلتقي في الأسس العامة للتعليم بالكتاب العام، إلا أنه يختلف عنه في بعض الأمور مثل السن التي يقضيها الصبي في كلٍّ منهما، فنجد أن السنين التي يقضيها المؤدب مع أبناء الملوك أطول من الأخرى، فضلاً عن أن

ال خليفة أو الأمير هو الذي يضع بنفسه المنهاج التعليمي ليسير عليه المؤدب، يضاف إلى ذلك، أنّ القصور لم تكن موضعاً لتعليم الصبيان وحسب، بل كانت أيضاً موضعاً لتعليم الكبار، إذ كانت المجالس العلمية تعقد في بلاطات القصور.

- البلاط: كان الرسول e يجلس للناس في المسجد، فيعلمهم ما أنزل إليه من الوحي، ويرشدهم، ويزكيهم، وكان مجلسه مفتوحاً لمن شاء ورغب في التعلم منه، وعلى هذه السيرة سار الأصحاب y، فلم يتخذوا قصوراً تحجبهم عن الناس وتمنعهم من التعلم منهم. ثم تطورت الحياة خلال الدولتين الأموية والعباسية، فابتنى الخلفاء قصوراً واتخذوا حجاً وظيفتهم الأساس إدخال من رغب الخليفة في دخوله عليه، ومنع من رغب عنه. ولقد اتخذ البلاط بوصفه موضعاً للتعليم في العصر الأموي بدءاً مع أول خليفة لهم، وهو معاوية بن أبي سفيان t الذي استدعى إلى مجلسه بعض العلماء والأدباء وأهل السير والعالمين بالتاريخ ومواقعه الشهيرة ولاسيما العربيّ منه ليحدثوه به، كما أدى حبه للعلم تعلم تاريخ الأمم الأخرى وتجاربهم ولاسيما ملوك الفرس والروم، مما جعله يستدعي من له معرفة بأخبارهم فيحدثوه عما وصلهم من أخبارهم([36]).

واستمر الأمر على هذه الوتيرة طيلة العصر الأموي تقريباً، حيث كانت بلاطاتهم مكاناً لتعليم الأدب والشعر والتاريخ غالباً. ولما قامت الدولة العباسية، بدأت بلاطاتهم تشهد تطوراً في التعليم وذلك تبعاً لتطور العلوم ونموها في عصرهم. ولذا، أصبح البلاط يتسع لمختلف العلوم والفنون المتداولة في المجتمع الإسلامي آنذاك، حتى إنّ كثيراً من خلفاء الدولة العباسية بلغوا من العلم مبلغاً عظيماً.

- منازل العلماء: على الرغم من وفرة المساجد وانتشارها وكثرة الكتاتيب وشيوخها، فإنّ قلة من العلماء اتخذوا منازلهم موضعاً لنشر العلم وتعليمه. وهذه القلة سببها أنّ الله I جعل البيوت سكناً وموضعاً للاستراحة كما قال تعالى: ((وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِّنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا)) (النحل:80)، ولذلك لم يتخذ المسلمون البيوت مجلساً كالمسجد أو الكتاب، لأنّ حلقة الدرس وما تستدعيه من حضور مكثف للطلبة وحركة وأنشطة تتعارض مع الوظيفة الأساسية للبيوت بوصفها موضعاً للسكن والقرار والهدوء وغيرها. لكن الضرورة جعلت بعض العلماء ممن كان حريصاً على نشر العلم وتعليمه أن يجعلوا من بيوتهم موضعاً للتعليم.

غير أنه يبقى أن «أفضل مواضع التدريس هو المسجد، لأنّ الجلوس للتدريس إنما فائدته أن تظهر به سنة أو تخمد به بدعة، أو يتعلم به حكم من أحكام الله تعالى، والمسجد يحصل فيه هذا الغرض متوافراً، لأنه موضع لاجتماع الناس رفيعهم ووضيعهم، وعالمهم وجاهلهم بخلاف البيت فإنه محجور على الناس إلا من أبيح له، والبيوت تحترم وتهاب حتى لو أبيحت للجميع»([37]).

- حوانيت الوراقين والعلماء: من المواضع التي لا يمكن إغفالها عند الحديث عن مواضع التعليم في التاريخ الإسلامي حوانيت الوراقين ودكاكين العلماء بوصفها موضعاً لنشر العلم وتعليمه. فقد كان لحوانيت الوراقين والعلماء أثر كبير في التعليم، وتنشيط الحركة العلمية في المجتمع الإسلامي، وسبب ذلك أنّ الوراقين كانوا يقومون بعملية مهمة جداً في نشر العلم والتعليم وهي «الانتساخ والتصحيح والتجليد وسائر الأمور الكتابية والدواوين»([38]). ولا شك أنّ تصحيح الكتب وانتساخها تم تقديمها وعرضها للراغبين فيها مساهمة ذات أهمية كبيرة في

نموّ مسيرة العلم والتعليم وتتميتها.

وزد على ذلك، فإنّ الوراقين أنفسهم كانوا من كبار العلماء في الغالب.

ثم إنّ حوانيت الوراقين لم تكن مجرد دكاكين لبيع الكتب كما هو حال معظم المكتبات التجارية اليوم، بل كانت موضعاً للتعليم أيضاً، حيث إنها كانت ملتقى مفتوحاً ومجلساً محبباً للعلماء.

ومما يدل على أهمية حوانيت الوراقين التعليمية أن بعض العلماء قد اتخذوها مبيتاً للقراءة والمطالعة فيها ليلاً، وذلك لما حوته من كتب ومصادر لا توجد في غيرها، ومن أشهر هؤلاء الأديب الضارب في كلّ فنّ بطرف عمرو بن بحر الجاحظ صاحب التصانيف المختلفة والمشاركات المتنوعة.

ولم يقف النشاط العلمي بالدكاكين على حوانيت الوراقين، بل انتقل منه إلى غيره من محال البيع والشراء.

ب- مواضع التعليم بعد ظهور المدارس:

استمر التعليم الإسلامي على هذه الحال مستمراً كثيراً من المواضع لنشر العلم؛ فمن المنازل إلى المساجد، ومن الكتاتيب إلى الحوانيت، ومن البلاطات إلى الدكاكين، ثم ظهرت المدارس في المجتمعات الإسلامية وبدأت تنتشر انتشاراً سريعاً نظراً لما حققته من نجاح في أداء وظيفتها التعليمية. ثم إنّ انتشار المدارس في العالم الإسلامي أدّى إلى انتشار المكتبات لتصبح موضعاً مهماً من مواضع التعليم عند المسلمين.

- المدارس: تبعاً لسنة التطور والنمو في الكون، فإنّ التعليم بدأ أول أمره في المسجد، إذ كان الرسول e يعلم فيه المسلمين أمور دينهم، واستمر الأمر على هذه الشاكلة في عهد الصحابة y . ثم حدث تطور على مستوى العلوم في المجتمع الإسلامي فاستحدثت ضروب من العلوم، وظهرت فرق كلامية، وبرزت مذاهب فقهية، فاستحدث المسلمون تبعاً لذلك مواضع أخرى للتعليم مثل الحوانيت والدكاكين والكتاتيب والبلاطات وحتى منازل العلماء اتخذت عند بعضهم موضعاً للتعليم. والملاحظ أنّ معظم هذه المواضع كان التعليم فيها مفتوحاً للجميع، والحضور غير منظم، فلا أحد يُلزم بذلك، إلا ما كان من بعض الأفراد الذين يُلزمون أنفسهم بحضور مجلس شيخ. ناهيك عن أنّ تطور العلوم وظهور الفرق الكلامية وبروز المذاهب الفقهية، أدّى ذلك كلّهُ إلى وجود صراعات فكرية وعقدية ومناظرات فقهية مما جعل أصحاب كلّ فرقة ومذهب حريصون على تكوين ثلّة من أتباعهم لتحسين فرقته ومذهبهم من مُناوئهم. وهذا التكوين الخاص بفرقة معينة من المتعلمين والتميّز بالحضور المنظم الملزم، لم يكن له موضع لتطبيقه إلا في المدارس.

والشائع عن نشأة المدارس وظهورها في العالم الإسلامي، أنّ أول مدرسة بنيت سنة 459 هجرية على يد الوزير السلجوقي نظام الملك، بناء على ما ذكره ابن خلكان عند ترجمته له ([39])، ووافقه الذهبي على ذلك ([40]). وقد ردّ الإمام السبكي هذا القول عندما ذكر ترجمة لنظام الملك ([41]).

وإذا قيل: إن نشأة المدارس وظهورها كان قبل نظام الملك، إلا أنه يبقى له الفضل في الاعتناء والاهتمام بها اهتماماً لم يُسبق إليه، فضلاً عما بذله من جهد كبير لنشر التعليم المنظم بواسطة المدارس، إذ قام بإنشاء العديد منها في أهم الأمصار الإسلامية آنذاك، ثم تنافس أمراء المسلمين ووزراؤهم شرقاً وغرباً على إقامة المدارس حباً للعلم ونشراً للتعليم ورجاءً للثواب من الله U.

فضلاً عن ذلك، فإن الصراعات المذهبية، عقديّة كانت أم فقهية، ساهمت في انتشار المدارس وكثرتها في العالم الإسلامي؛ فنجد مدرسة للأحناف وأخرى للمالكية وثالثة للشافعية ورابعة للحنبلة. وبمرور الزمن ظهرت علوم أخرى مستمدة من تراث غير إسلامي كالهندسة والحساب وغيرهما، فتم إنشاء مدارس أيضاً لهذه العلوم، واستمر الأمر على هذه الشاكلة حتى العصر الحديث، حيث أصبحت مواضع التعليم المستمدة من النظام المدرسي تنقسم عموماً إلى ثلاثة مراحل: تعليم ابتدائي وموضعه المدرسة، وتعليم ثانوي وموضعه المعهد، وتعليم عالي وموضعه الجامعة أو الكلية.

- المكتبات: اهتم الإسلام بالكتابة والقراءة، وحثّ الناس عليهما، الأمر الذي جعل المسلمين يهتمون بالكتاب، ويعلمون من شأنه، ويرفعونه مكاناً علياً.

واهتم العلماء بجمع الكتب، سواء أكان ذلك عن طريق الابتياح من الوراقين والنساخ الذين كانوا بمثابة دور النشر والمطابع الحديثة، أم عن طريق تقييد ما يسمعون في مجالس العلم ومواضع التعليم المختلفة، بحيث إذا فرغ أحدهم من السماع تحصل لديه كتاب، وكلما ازداد سماعه وتوسع ازدادت كتبه وتتوسع تبعاً لذلك. فإذا تشيخ (صار شيخاً) وتأهل للتعليم وجد لديه مجموعة من الكتب بحيث تشكل مكتبة خاصة بحصيلته العلمية تكون تحت يديه سهلة المتناول متى دعت الحاجة إلى الرجوع إليها.

وقد أدرك خلفاء المسلمين ووزراؤهم وبعض الأغنياء المحسنين أهمية الكتب في نشر العلم، فبادر الخلفاء والأمراء بإنشاء مكتبات داخل قصورهم، وجلبوا إليها مختلف الكتب ونفائسها.. ولما لم يكن من اليسير على الطلبة كلهم استخدام هذه المكتبات، تم إنشاء مكتبات عمومية، بحيث يتمكن الجميع من استخدامها. وهذه المكتبات غالباً ما تكون تابعة للمساجد أو المدارس ووفقاً عليها، فلا يكاد يخلو مسجد من مكتبة تابعة له.

وكان للمدارس أثر كبير في انتشار المكتبات والاهتمام بها، إذ لم تخلو مدرسة من وجود مكتبة تتبعها، مزودة بمجموعة من الكتب.. وقد أوقف المحسنون من أغنياء المسلمين العديد من المكتبات لصالح طلبة العلم، حتى إن الإمام ابن حبان رحمه الله جعل من بيته مكتبة يأوي إليها طلبة العلم وكل من كانت له رغبة في الاستفادة مما حوته مكتبته([42]).

فهذه أهم مواضع التعليم عند المسلمين، ولكن هذا لا يعني أنهم لم يتخذوا غيرها، بل إن مواضع التعليم أكثر من ذلك، فنجد مثلاً أن البادية في وقت ما كانت إحدى مواضع التعليم المهمة بالنسبة للغة العربية، وذلك أثناء اختلاط العرب بالعجم وما تبعه من فساد للسان العربي، فلم يكن أمام من أراد أن يكون منطقاً سليماً إلا الذهاب إلى البادية، وذلك لسلامة لسان أهلها من العجمة. ولقد اتخذها موضعاً للتعليم أئمة أعلام مثل الإمام الشافعي والخليل بن أحمد الفراهيدي والكسائي وغيرهم.

فضلاً عن ذلك كله، فإنّ الرُّبُط والزوايا والبيمارستانات (كلمة فارسية معناها المستشفيات) كانت مواضعاً للتعليم، بحيث إنّ المسلمين واطبوا على التعليم في حالتها الحرب والسلام، وفي الصحة والمرض كما تشهد بذلك المواضع التي مارسوا فيها التعليم.

[4] المقصود بالتراجع الحضاري: الداء الذي يصيب أمة من الأمم فتتردى في الانحطاط والتدهور والانتكاس بعد أن شهدت رقيّاً وازدهاراً وتقدماً، وهذا هو حقيقة الداء الذي أصاب الحضارة الإسلامية. ولذا، فقد حدد الشيخ علي عبد الحليم محمود مفهوم التراجع الحضاري الإسلامي بقوله: «نعني بالتراجع الحضاري للمسلمين ما وقعوا فيه من انتكاس حضاري، بعد أن كانوا بحضارتهم في مقدمة ركب الإنسانية». انظر: محمود، علي عبد الحليم: التراجع الحضاري في العالم الإسلامي وطريق التغلب عليه (مصر: دار الوفاء، 1994م) ص75.

[5] محمود، زكي نجيب: «الحضارة وقضية التقدم والتخلف» (الكويت: مطابع دار السياسة، 1975م) ص 23. وهو مقال ضمن ندوة أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي المنعقدة بالكويت في سنة 1974م.

[6] انظر على سبيل المثال: ندوة أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي، إعداد شاكر مصطفى (الكويت: مطابع دار السياسة، 1975) وهي ندوة علمية انعقدت في الكويت (سنة 1974) بحضور ما يزيد عن سبعين عضواً، وقد تم التركيز فيها على أهمية التعليم في تحقيق نهضة حضارية وتنمية شاملة للوطن العربي الإسلامي. وانظر أيضاً: تهيئة الإنسان العربي للعبء العلمي، وهي ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بحيث كانت محضّة تمحيضاً لبيان أثر العلم والتعليم ومساهمتهما في إعداد الإنسان العربي للإنتاج العلمي الرفيع والإبداع الفكري العظيم.

[7] يلاحظ القارئ لسير قادة الإصلاح في العالم أنهم يهتمون أول ما يهتمون بأمر إصلاح التعليم، حيث يقع التركيز عليه وذلك لما له من شأن كبير في دفع المجتمع وتوجيهه صوب الرقي والتحضر، انظر: أمين، أحمد: زعماء الإصلاح في العصر الحديث، ط3 (مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1993م)؛ الخوري، أنطوان: أعلام التربية، حياتهم، آثارهم (بيروت: دار الكتاب اللبناني، د.ت).

[8] ابن عاشور، محمد الطاهر: أليس الصباح بقريب: التعليم العربي الإسلامي دراسة تاريخية وأراء إصلاحية، ط2 (تونس: الدار التونسية للنشر، 1988م) ص104. والكلام المذكور أعلاه للعلامة سالم بوحاجب من كلمة ألقاها أثناء حفلة افتتاح الجمعية الخلدونية بتونس.

[9] سارتون، جورج: تاريخ العلم، ترجمة لفيف من العلماء (القاهرة: دار المعارف،

1957م) 20/1-21.

[10]) ابن عادل، أبو حفص عمر بن علي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م) 2/203.

[11]) الألوسي، السيد محمود شكري: بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب، شرح وتحقيق محمد بهجة الأثري، ط2 (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت) 1/38.

[12]) المرجع نفسه، 8/1.

[13]) انظر: فروخ، عمر: تاريخ الأدب العربي، ط6 (بيروت: دار العلم للملايين، 1992) 1/133.

[14]) ابن عاشور، محمد الطاهر: أليس الصبح بقريب، مرجع سابق، ص17.

[15]) الأندلسي، صاعد بن أحمد بن عبد الرحمن: طبقات الأمم، تحقيق حياة العيد بوعنوان (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1985م) ص118-121. وهذا الكتاب يعدّ من أوائل الكتب اهتماماً بالتأريخ للعلم حيث قسّم الأمم إلى طبقتين: طبقة عنيت بالعلوم وطبقة لم تعن بها، فضلاً عن أنه نبّه إلى أنّ الأمم تتمايز وتتفاضل بالعلوم وتتطور بالاهتمام بالعلم.

[16]) ابن عاشور، محمد الطاهر: أليس الصبح بقريب، مرجع سابق، ص19-20.

[17]) راجع في ذلك: الألوسي: بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب، مرجع سابق، 82/3.

[18]) الجاحظ، عمرو بن بحر: الحيوان، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط2 (مصر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1965م) 1/71-72.

[19]) عبد الدائم، عبد الله، التربية عبر التاريخ من العصور القديمة حتى أوائل القرن العشرين، ط5 (بيروت: دار العلم للملايين، 1984م) ص137.

[20]) ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، تحقيق درويش الجويدي، ط2 (بيروت: المكتبة العصرية والدار النموذجية، 1996م) ص584 وما بعدها.

[21]) سائو، قطب مصطفى: النظم التعليمية الوافدة في أفريقيا: قراءة في البديل الحضاري (الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1419هـ/ 1988م)، ص17. والكلام المنقول أعلاه للأستاذ عمر عبيد حسنه من تقديمه للكتاب.

[22]) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق طه

عبد الرؤوف سعد وآخرون (مصر: مكتبة الكليات الأزهرية، 1978م) 52/1-61، وقد أخرجه البخاري في كتاب الوحي، ورقمه 3. وفي هذا الحديث إشارة صريحة إلى أن أول ما نزل من القرآن الآيات الخمس الأولى من سورة العلق.

[23] أخرجه مسلم.

[24] ابن عاشور، محمد الطاهر: أليس الصبح بقريب، مرجع سابق، ص 43-44.

[25] أخرج الإمام أحمد في مسنده عن ابن عباس قال: « كَانَ نَاسٌ مِنَ الْأَسْرَى يَوْمَ بَدْرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِدَاءٌ فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِدَاءَهُمْ أَنْ يُعَلِّمُوا أَوْلَادَ الْأَنْصَارِ الْكِتَابَةَ ». انظر الحديث في المسند ورقمه: 2106.

[26] ابن عاشور، محمد الطاهر: أليس الصبح بقريب، مرجع سابق، ص 25.

[27] ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسين بن هبة الله: تاريخ مدينة دمشق، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي (بيروت: دار الفكر، 1995م) 328/1.

[28] خفاجي، محمد: الأدب العربي وتاريخه في العصرين الأموي والعباسي (بيروت: دار الجيل، 1990م) ص 9.

[29] لن أخوض حديثاً مفصلاً عن مواضع التعليم عند المسلمين من الناحية التاريخية فيما يتعلق بظهورها وتطورها وانتشارها، بل سأقصر الحديث عن هذه المواضع مبيناً وظيفتها التعليمية، وأما تاريخها فله مؤلفات خاصة به سأعرض لذكر بعض منها لمن أراد التوسع في معرفة هذه المعلومات التاريخية.

[30] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التيمم ورقمه 323، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم 810. ولفظ الحديث كاملاً «أَعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأَعْطِيتُ الشَّقَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً».

[31] شلبي، أحمد: التربية الإسلامية نظمها، فلسفتها، تاريخها، ط6 (مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1978م) ص 102.

[32] أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، ورقمه 418، وأحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، ورقمه 6402، واللفظ لأبي داود.

[33] ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب (بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، 1990م)، 2/425.

[34]) المنقول عن الإمام مالك رحمه الله كراهية تعليم الصبيان في المسجد وبه قال الإمام سحنون من المالكية ونص الفتوى كما ذكرها أبو الحسن القاسمي: «وأما تعليم الصبيان في المسجد، فإنّ ابن القاسم قال: سئل مالك عن الرجل يأتي بالصبي إلى المسجد، أئستحبّ ذلك؟ قال: إنّ كان قد بلغ موضع الأدب، وعرف ذلك، ولا يعبث في المسجد فلا أرى بأساً. وإنّ كان صغيراً، لا يقرّ فيه، فلا أحبّ ذلك. ولابن وهب عن مالك مثل معنى هذا. وأما سحنون فقال: سئل مالك عن تعليم الصبيان فقال: لا أرى ذلك يجوز لأنهم لا يتحفظون من النجاسة، ولم ينصب المسجد للتعليم». انظر: أبو الحسن علي القاسمي: الرسالة المفصلة لأحوال المعلمين وأحكام المعلمين والمتعلمين، تحقيق أحمد خالد (تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1986م) ص145.

[35]) انظر: شلبي، أحمد: التربية الإسلامية، مرجع سابق، ص54.

[36]) انظر: المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي: مروج الذهب ومعادن الجوهر (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1402هـ/1982م) 2/ 28-30.

[37]) شلبي، أحمد: التربية الإسلامية، مرجع سابق، ص87.

[38]) ابن خلدون: المقدمة، مرجع سابق، ص392. وقد أفرد العلامة ابن خلدون الفصل (الحادي والثلاثون) من مقدمته للحديث عن صناعة الوراقة، وما لها من أثر كبير في انتشار العلوم، وأنه كلما تبحر العمران واتسع نطاق الدولة احتيج لصناعة الوراقة. انظر: ص392 وما بعدها.

[39]) ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس (بيروت: دار صادر، 1977م) 6/353.

[40]) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان: سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1402هـ/1983م) 12/312.

[41]) السبكي، أبو نصر عبد الوهاب بن علي: طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناجي (مصر: مطبعة عيسى الحلبي وشركاه، 1383هـ/1963م) 3/111.

[42]) راجع: الفارسي، علاء الدين علي بن بلبان: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408هـ/1988م) 1/28 وما بعدها.

أثر التعليم في التنمية
يعدّ موضوع التنمية أهم موضوع يشغل الناس أفراداً وجماعات، شعوباً وحكومات، والسبب في ذلك أنّ الناس كلّهم يسعون جاهدين للتنمية، كلّ على شاكلته، ولا يغفل عنها إلا من لا

خلاق له في الدنيا ولا في الآخرة. فالهدف الأساس للتنمية هو تحسين حياة البشر والازدياد من ذلك على حسب قدرات الناس وعزائم كل فرد، وعلى قدر أهل العزم تكون التنمية.

ومن ثم، فلا غرابة أن تكون التنمية «في حقيقتها عملية حضارية، لكونها تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي أيضاً بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته، كما أنها اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها وحسن تسخيرها»([1])، بحيث تعود بالنفع للمجتمعات الإنسانية، دون المساس بسعادتها وأمنها.

ونظراً لأهمية التنمية فإنها تشغل حيّزاً كبيراً من كتابات المهتمين بأمر التطوير والرقي والازدهار والنهضة في المجتمعات الإنسانية، وليس الاهتمام بها لدى شعوب العالم الثالث أو ما يعبر عنه بالشعوب النامية([2])، بل إن الشعوب التي حققت تطوراً وازدهاراً وشهدت نهضة كبيرة في عصرنا، والمتمثلة في العالم الغربي، لا تنفك عن الاهتمام بأمر التنمية، اهتماماً بكيفية الزيادة في حجمها، كما وكيفاً، والمحافظة عليها أيضاً ولو بحجبها عن الآخرين. وأما شعوب العالم الثالث، والعالم الإسلامي أحدها، فإن التنمية شغلهم الشاغل، حيث إن مجتمعاتهم تعاني ضرباً من التخلف وأنواعاً من التأخر تتمثل في التدهور في كثير من مجالات الحياة، ولذلك فهم أحرص الناس على التنمية، للخروج مما هم فيه.

فضلاً عن ذلك، فإن النهضة الحضارية التي تعدّ مطمحاً أساساً لدى هذه الشعوب، لا تتحقق إلا عن طريق التنمية. إذن، فليس ثمة خلاف حول أهمية التنمية وجدواها في تحقيق النهضة وحصول تطور لدى شعوب العالم، لكن الخلاف حاصل في كيفية التنمية ونوعيتها، وأي المجالات أو الأنشطة تكون محلاً للتنمية، وإذا كانت هناك مجالات متعددة لا بد من تنميتها فأياًها نقدم، فنهتم به قبل غيره، إلى غير ذلك من القضايا المتعلقة بطرق وأساليب التنمية التي نبناها في الفقرات الآتية، ونستهلها ببيان مفهوم التنمية.

[1] عمر عبيد حسنه، تقديم لكتاب: التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي (قطر: مؤسسة الخليج للنشر والطباعة، 1988م) ص9.

[2] مصطلح الشعوب النامية أطلق والمراد به الشعوب التي في طريقها لإحداث عملية التنمية وإن كانت اللفظة تشعر بأنها قد حققت نمواً وتنمية إلا أن الواقع خلاف ذلك.

خاتمة

وبعد:

فهذا ما عنّ لي من كلام في أمر التعليم وأثره في تنمية العالم الإسلامي؛ وذلك بالحديث عن العلم والتعليم في التاريخ الإسلامي، من حيث بيان ماهية العلم والتعليم من وجهة نظر إسلامية، فضلاً عن بيان مدى اهتمام الإسلام بشأن العلم والتعليم، مع ذكر لمواضع التعليم عند المسلمين.

كما حاولت الاعتناء بالكلام على التعليم وأثره في تنمية العالم الإسلامي، وذلك ببيان مفهوم التنمية، وخصائص التنمية الإسلامية، فضلاً عن بيان كيفية تحقيق تنمية تعليمية في العالم

الإسلامي المعاصر.

وأمل أن تسهم هذه الدراسة في إثراء البحوث ونموها، كما وكيفاً، فيما يتعلق بموضوعي التعليم والتنمية في العالم الإسلامي، وأن توجه الباحثين والدارسين نحو الاهتمام بقضايا التعليم ومشكلاته، إذ التعليم شرط أساس للتنمية وتحقيق نهضة حضارية إسلامية من جديد، بل إن ذلك كله لا يتم إلا إذا كانت الانطلاقة من إصلاح التعليم وتطويره وتنميته. والحاصل أن التعليم يعدّ من المسائل المهمة التي ينبغي أن يعتني بها المسلمون ويعطونها الأولوية من حيث الاهتمام بها وتركيز الجهود عليها، وذلك لما لها من أثر حيوي وفعل في تنمية العالم الإسلامي، وتحقيق شهود الحضاري من جديد.

وقد يحق لي بعد الفراغ من هذه الدراسة أن أقول: إنني قد قمت بواجبي وبذلت ما في وسعي، ولكن ليُعلم أن الكتابات مهما كثرت في هذا الموضوع وتنوعت، فإن إصلاح التعليم وتنميته سيبقى رهناً قبل كل شيء وبعد كل شيء بالسلطات التنفيذية في العالم الإسلامي التي لها حق التنفيذ والإلزام.

ولذا، فإنّ للمؤسسات التعليمية في العالم الإسلامي شأن كبير وأثر قوي في إصلاح التعليم وتنميته، لتحقيق شهود حضاري من جديد، ونهضة علمية مستأنفة. ومن ثمّ، فلا شك أن أول خطوة نحو إصلاح التعليم في العالم الإسلامي وإحداث تنمية علمية شاملة تحقق الشهود الحضاري للأمة الإسلامية، لا بد أن تنطلق من السلط السياسية بحيث تقوم برعاية المشاريع الإصلاحية والسهر على تنفيذها وحسن تعهدها، وذلك لما لها من سلطة على الشعوب ونفوذ في المجتمعات تخولّها القيام بهذا الأمر الجلل.

وأما إذا أهملت السلط السياسية رعاية التعليم ولم تعن بتنفيذ مشاريعه الإصلاحية، فلا يمكن حينها أن يتم للتعليم نهوض، ولا للعلوم تنمية، لأنه مهما قيل وكتب عن أوجه الإصلاح والتنمية التعليمية والنهوض العلمي يبقى رهين الأوراق، حبس الكتب، لا قيمة له إذا لم تعره السلط السياسية اهتماماً، ولم يتبعه تنفيذ وعمل، حيث إنّ القول لا يثمر إلا بالعمل، وفي هذا الأمر يكمن نجاح التنمية التعليمية والنهوض الحضاري أو فشلهما.

وبما أن للسلط السياسية أهمية وخطورة على التعليم في العالم الإسلامي، فإنّ هذا الأمر يتعدى أيضاً إلى المؤسسات العلمية التي لها سياسة التعليم وتدبير شؤون نيابة عن الدولة أو السلطة السياسية.

وصفوة القول: إنّه يجب الاعتناء بأمر التعليم، وإعطائه الأولوية في الاهتمام بالنسبة لحاضر العالم الإسلامي؛ لأنه مدخل أساس لتحقيق تنمية حضارية شاملة، والتخلص من حال التراجع الحضاري الذي أرخى سدوله على الأمة الإسلامية منذ أمد بعيد، ناهيك عن أن عملية تنمية العالم الإسلامي وما يبذل في سبيل ذلك من جهود، لن تجدي نفعاً إذا لم تعن بأمر التعليم وتنميته قبل غيره من مجالات التنمية الأخرى، ذلك أن التنمية عملية حضارية تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، فضلاً عن كونها بناءً للإنسان، وتحريراً له، وتطويراً لكفاءاته، وإطلاقاً لقدراته، كما أنها اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها وحسن الاستفادة منها، بحيث تعود بالنفع على المجتمعات الإنسانية، دون المساس بسعادتها وأمنها، وذلك كله مفتقر إلى العلم ومحتاج إلى التعليم، في البدء والختام.